



مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

تقريرات على الرحبية

المؤلف

علي بن شطا المنشلي

٩٤
٥٥٢٩

هذه تفنيد برافه بعله على السبط
شرح الرحيبه نقلت من على نسخة
من نسخة العلامة الشيخ على
المنشلي على اطلال اسدي
مع التوفيق امين

UNIVERSITY OF SAUDI LIBRARY



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٥٢٩
العنوان: تصريفات على شرح الرحيبه لبطال الحارثي
المؤلف: المنشلي
تاريخ الفسخ: الثالث عشر
اسم الناشر:
عدد الاوراق: ٢٤
ملاحظات:

١٩٥٦

٢١٦٦
م
تقريرات على شرح الرحيبه لسبط المارديني، تأليف
المنشلي، على ما كان حيا ٥١٢١٠ كتبت في القرن
الثالث عشر الهجري تأديرا
٥٥٢٩ ٣٢٢ ٢٤
نسخة حسنة خطها نسخ في مسند
مجمع المؤلفين ٢٤٦٠٧ بروكلمان، ملحق ٥٥٦٠٢
الفرش، الفقه الاسلامي واصله، المؤلف
ب- تاريخ المنشلي

قوله اسم الله الرحمن الرحيم انما هو اسم الله تعالى المستتر في قوله الرحمن الرحيم
كما في غير اسم الله الرحمن الرحيم فانما هو كل ما في كتاب وعملنا في كل امر ذي بال لا يبدى فيه يد
واسم الله او يظن الله او نحو ذلك فهو اقدم او ابتداء او قطع على ما في الروايات والفتاوى من ان هذه
الروايات في حق الله تعالى المطلق اذ المقصود التثنية على الله وهو يحصل مطلقا ذكره في
لفظ الله في غير ما يحصل المقصود او بالحدوث السببية على اللفظ الحقيقي وهو ما تقدم امام
المقصود ولم يستعمل في حديث الحديث على الاضافي وهو ما تقدم امام المقصود مطلقا
منه في ام او لم يعكس عند القوة حديث السببية ولو افقت الكليات العزيز والله علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المخلوقات وقولنا الواجب الوجود في حق الله تعالى ولا يقال
ان الواجب الوجود كلي ولا يكون له صفة له معينا فلا تقبله الاله الله تعالى وهو امر
المعروف واسم الله المطلق عند التراهل العلم وعدم الانحيازة للكثيرين لعدم استنباطهم شروط الاله
الذي من علمها اكل الخلال ولم يشم به غيره تعالى وقيل ان بعض الجاهل من عزم ان يسمى
ولده بلفظ اسم الله تعالى فالتفت اليه فاعترضه واختلف في اصل لفظ الخلا
الذي تركت منه قيل اصله الله - بالسنون عند الكوفيين مصدر الاله كليل
كثيرا ولو فها اذ الصواب وان رفع لانه تعالى فيجوز عن ادراك الايضام ومرتفع عن كل شيء وها
لا يلقى به ثم ادخل عليه الف واللام وادغم فصار اسم الله تعالى وهذا هو اللفظ المستحق
وعند البصريين الاله بالسنون فيكون وصفا لانه اسم مفعول كما يدل عليه قوله بعد ومعناه
المعبود وعلى هذا فيكون مشتقا من ارطت عليه ال فصار الاله ثم حذفت الهمزة وادغم فصار
ومعناه قبل دخول ال عليه المعبود مطلقا وبعد دخولها بصير الاله الغلبة على المذابة العلية
لكن قبل المدغام والحذف عليه تحقيقه وبعد ما تقديرته والفرق بينهما ان التحقيق للفظ
اللفظ بالفعل على غير ما غالب فيه من الافراد والتقديرية للفظ فيه صلا اطلاقه على افراد كثيرة
على تقدير وجودها لكن لا يوجد الا الفرد المستعمل في اللفظ كلفظ الخلال فان ذاق المبادي
واحدة وحقبة الغلبة قصر اللفظ على بعض مسمياته اما تحقيقها او تقديرها فهو امر
وعلى ان اصل اسم الاله وهو قوله البصريين وانم وصف واختلف فيما استق منه فقيل من الاله
بالهمزة والوجهة بمعنى عبد وقيل منه الاله اذ الخبر الالف في قول من عرفته من ومن
العت الى قلنا ان كنية الاله لان القلوب نظير لذكره والهمزة تسكن الى معرفة فعل
بما قررنا ان المختلف فيه بالالتفات وعدمه انما هو اصل لفظ الخلال لانه لفظ الغلبة والهمزة
في الاله الالهة وعبارة كثير من الموهل انهم يسمون الاله بالالف في الالهة والارفاق
لان الهمزة في الالف والهمزة في الالف والهمزة في الالف والهمزة في الالف
من رحم كالتعليم من علم وانتم علمت هذا مما في الكثرة كسائر صفات الله التي هي صفة المبالغة

قوله الرحمن الرحيم انما هو اسم الله تعالى المستتر في قوله الرحمن الرحيم

كقوى

قوله الرحمن الرحيم انما هو اسم الله تعالى المستتر في قوله الرحمن الرحيم
كما في غير اسم الله الرحمن الرحيم فانما هو كل ما في كتاب وعملنا في كل امر ذي بال لا يبدى فيه يد
واسم الله او يظن الله او نحو ذلك فهو اقدم او ابتداء او قطع على ما في الروايات والفتاوى من ان هذه
الروايات في حق الله تعالى المطلق اذ المقصود التثنية على الله وهو يحصل مطلقا ذكره في
لفظ الله في غير ما يحصل المقصود او بالحدوث السببية على اللفظ الحقيقي وهو ما تقدم امام
المقصود ولم يستعمل في حديث الحديث على الاضافي وهو ما تقدم امام المقصود مطلقا
منه في ام او لم يعكس عند القوة حديث السببية ولو افقت الكليات العزيز والله علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المخلوقات وقولنا الواجب الوجود في حق الله تعالى ولا يقال
ان الواجب الوجود كلي ولا يكون له صفة له معينا فلا تقبله الاله الله تعالى وهو امر
المعروف واسم الله المطلق عند التراهل العلم وعدم الانحيازة للكثيرين لعدم استنباطهم شروط الاله
الذي من علمها اكل الخلال ولم يشم به غيره تعالى وقيل ان بعض الجاهل من عزم ان يسمى
ولده بلفظ اسم الله تعالى فالتفت اليه فاعترضه واختلف في اصل لفظ الخلا
الذي تركت منه قيل اصله الله - بالسنون عند الكوفيين مصدر الاله كليل
كثيرا ولو فها اذ الصواب وان رفع لانه تعالى فيجوز عن ادراك الايضام ومرتفع عن كل شيء وها
لا يلقى به ثم ادخل عليه الف واللام وادغم فصار اسم الله تعالى وهذا هو اللفظ المستحق
وعند البصريين الاله بالسنون فيكون وصفا لانه اسم مفعول كما يدل عليه قوله بعد ومعناه
المعبود وعلى هذا فيكون مشتقا من ارطت عليه ال فصار الاله ثم حذفت الهمزة وادغم فصار
ومعناه قبل دخول ال عليه المعبود مطلقا وبعد دخولها بصير الاله الغلبة على المذابة العلية
لكن قبل المدغام والحذف عليه تحقيقه وبعد ما تقديرته والفرق بينهما ان التحقيق للفظ
اللفظ بالفعل على غير ما غالب فيه من الافراد والتقديرية للفظ فيه صلا اطلاقه على افراد كثيرة
على تقدير وجودها لكن لا يوجد الا الفرد المستعمل في اللفظ كلفظ الخلال فان ذاق المبادي
واحدة وحقبة الغلبة قصر اللفظ على بعض مسمياته اما تحقيقها او تقديرها فهو امر
وعلى ان اصل اسم الاله وهو قوله البصريين وانم وصف واختلف فيما استق منه فقيل من الاله
بالهمزة والوجهة بمعنى عبد وقيل منه الاله اذ الخبر الالف في قول من عرفته من ومن
العت الى قلنا ان كنية الاله لان القلوب نظير لذكره والهمزة تسكن الى معرفة فعل
بما قررنا ان المختلف فيه بالالتفات وعدمه انما هو اصل لفظ الخلال لانه لفظ الغلبة والهمزة
في الاله الالهة وعبارة كثير من الموهل انهم يسمون الاله بالالف في الالهة والارفاق
لان الهمزة في الالف والهمزة في الالف والهمزة في الالف والهمزة في الالف
من رحم كالتعليم من علم وانتم علمت هذا مما في الكثرة كسائر صفات الله التي هي صفة المبالغة

كقوى وكقوى وكقوى وكقوى وكقوى وكقوى وكقوى وكقوى وكقوى وكقوى
ويصح ذلك اللفظ بفعل النقص والزيادة وصفاته تعالى منزهة عن ذلك لبلوغها
الفا بقرى يقال الصفة المشبهة انما تضاعف من اللانم ورم متعودا فان تقول
الفعل المتعدي اذا امر به المدح او الذم يجعل انما منزلة فعل الضرورة فينقل
الى باب فعل يضم العين ثم تستحق منه الصفة المشبهة واختلف في الالف
اسم الله فقبله ابدية ولا تتعلق بشيء وعليه ما سمى بقدر معرفة الاله انما تقديرا
وضره محذوف تقديره مبدوء به او مستعان به والصواب انما اصلية متعلقة
بميد وفي يصح كونه اسما او فعلا خاصا او عاما مقدما او مؤخرافه في ثمانية اوجه
الاولى منها كونه فعلا خاصا مؤخر اما اولوية كونه فعلا فلان الاصل في الفعل
للافعال واما اولوية كونه خاصا فلان كل شيء في شيء يضر ما يجعل السببية
مبداء له واما اولوية كونه مؤخر فلا فائدة الاختصاص والاهم ان تقدم
المعول يفيد الحصر المعبر عنه بالاختصاص ويغيب المقام وذلك ان المترادف
كما في ابيد وفي باسم المشتهر فيقولون باسم الاله باسم العزى فقصده الموحدة
تخصيص اسم الله بالابتداء اقلها ما ورد اعلمه ولا يورد على هذا اقر باسم ربك
ان تقدم العامل عليه اوقع وابلغ اذ المقام يقتضيه ان الامر بالقرارة اهم
لما قبلتها اول سورة تزلت او اول آية من سورة تزلت وان كان ذكر الله في نفسه
اهم او ان قوله باسم ربك متعلق بالقرارة الاولى او المتعلق له لتتربله
منزلة اللانم فعنه او عهد القرارة شحرا ان محل الجار والمجرور والنصب على المفعول
ان قد را العامل فعلا او على الجار من فاعلة لك الفعل وكذلك لو قدر ذلك الحذف مصدر
مبتدأ او علق بنفس الجار والمجرور والخبر محذوف تقديره انما على اسم الرحمن الرحيم
ثابت واما لو جعل الجار والمجرور بنفس الخبر او هو مع كل من الحكيم على محله بالرفع
والنصب اما الرفع فلانه في محل الخبر واما النصب فلانه معمول بالان المزدوق وقدم
الرحمن على الرحيم لانه في اختصاصه بالبارك في قوله الرحمن والحام مقدم على العام
والاختصاص في الاله هو المرفق بالان واللام فلا يورد ما قالوه في مسميته
لان المترادف او ان المراد ان الاله ارحم من غيره وعلى حذف مضان ومنها البغية في الرحيم

الألوكة
www.alukah.net

لان زيادة الناقلة على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ولا ينتقض خذ وهذا
لان هذه اكثر او مشروط بانها دون الاسمية وخذ صفة مشتقة من صيغ المبالغة
وعاد اسمها على ان الرحمة المنة متممات هي ورحم مفساه لفتة رقة في
القلب وانطلاق تقتضي التفضل والاحسان وهذا المعنى في حقه تعالى في حال
يجب حله في حقه تعالى في الرحمة وهي التفضل والاحسان لانه المبدأ الذي هو الرقة
والرحمة في حقه تعالى ارادة التفضل بنا على اننا صفة ذات او يقتضي التفضل بنا على اننا
صفة فعل في محاز مركز الاحسان او في ارادته من اطلاق اسم السبب و ارادة الميب
وانما قدم لفظ الله على الرحمن الرحيم لانه اسم ذات بخلافها فانها صفة واسم
الذات مقدم على اسم الصفات **اعلم** ان بعض السبلت حقيقة لغوية
وهو اليا ولفظ الاسم ولفظ الجلالة اما الباقية التي في المصاحفة او الانتعانة وهي
من جملة معاني الحقيقة واما الاسم فلانه لفظ ما دل على معنى وهو مفرد مضاف
فيهم واستعماله في ما صفة فانه كالحال في الرزق اسم اللغظ فيها وضع له واما الجلالة
فلا تسمى لها في معناه هو والذات الموصوف بواجبه الوجود وبعضها الاخر هو الرحمن
الرحيم المشهور فيه انه مجاز لغوي اعطى لان التحويز في اللفظ لا في الالفاظ هو اما مر
علاقة السببية او اللزوم العاديه وذلك ان الرحمة التي هي اصلها معناها لفتة رقة
القلب المقتضية للانعام او ارادته وما استعمل في هذا المعنى في حقه تعالى في معنى
نائب وهو اعتبار الغاية اعني الانعام او ارادته المسببة عن المبدأ الذي هو الرقة
او اللزوم ما له فاداة ثم استتق من بالجملة المعنى المناسب وصفة له تعالى وهو الرحمن
الرحيم بمعنى المنعم او المريد الانعام فالتفاهل الرحمة في الانعام او ارادته مجاز مراد بمعنى
لحرمان التحويز المستتق بعد جريان في المصدر واما التسمية التمثيلية بان يشبه
حاله تعالى في اتصال المعروف الى عبادته وتعميمهم به كما هو اعلم انه من مخرجات في كون
الاسم عن المسمى او غيره او لا ولا لفظ التفضيل وهو انه يريد اللفظ بقبر المسمى لانه
يتا لفظ من اصواته وحروفه والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو عن المسمى
لكنه لا يشترط في المعنى واما لو اريد بالاسم الصفة لانفسه انفسا ما يكون عن المسمى
في كواحد والقديم وغيره في كالحال والرافع ويكون لا عينيا ولا غيرا في حواله والسميع

والبصير

والبصير وسائر صفات الذات اه نقا فان قيل البهامة والجلالة من الامور الوا
البال فمحتاج الى البهامة وينسلسل الامر لصيب نحو اي اهدى ان المراد الاموال الذي
يقصد في ذاته بحيث لا يكون وكيلة لغيره فانه من اهدى وهو الحسن ان يقال ان البهامة
والجلالة كما يحصل البركة لغيره ويمنع نفسه كذلك يجب ان يحصل البركة لنفسه كاللثة
من الامر يعني تركي وقد نفسها وغيرها وان كان هذا الجواب احسن لان الوكيلة قد تطلب
فيها المشيئة كالوضوء فان قيل كثير من الامور يبدأ فيها بالبهامة والجلالة
ولا يتم وبالعكس فالجواب ان المراد بالبهامة كونه يقبل غيرها معتبرا شرعا لا شتما له
على ما يستجبه فيه ويحصل البركة ويعدم تمامه فعدم اهتمامه في المشرع والمراد تمام
تمامه في المعنى ويعدم تمامه بنفسه في المعنى وان كان هذا فان قيل مقتضى الحديث
ان يقال باسمه بدل باسم الله فلم يقل باسم الله بل باسمه والحق في السلام
وغيره ان كل حكم ورد على اسم فهو في الحقيقة و ارد على مدلوله المقرب منه كقوله تعالى ان الله اذا قيل
ذكرت اسم من يده فليس معناه انه ذكر لفظ اسم بل انه ذكر لفظه لانه مدلوله لفظه يد اذ مدلوله
اللفظ المد العليم وهو اعظم زيد وكذا قوله باسم الله ابتداء وانما يقال باسمه لان التبرك والانتعانة
يذكر اسمه وللفرق بين الميم كالحلف واليمين اي التبرك او انه المسمى اذ كان في غاية العظمة لا يذكر
بل اسمه وحضرة وجهه كما يقال سلام على المجلس في العالي او الحضرة العلية وقوله يا من جعل
ما من فان الحكم بالعلوية فيه انما هو وامر د على ضرب نفسه لا على مدلوله من الوحدة والزمان
بقرينة امتثالهم و قد علم اذ العظمة المحكوم بها انما تنصف بها اللفظ بالحدوث والزمان
هو نق فان قيل يشكل على هذه الحديث انه من سليمان وانه لسم الله الرحمن الرحيم فان كان سليمان
علم السلام للمعنى من الامور التي يصح بها شرعا ومع ذلك لم يبد اذ لم يسم الله بل باسم سليمان
فالجواب ان بل نفس ما كانت كافر قضا سليمان علم السلام ان لفظ اسم اسم بقا اذ ارادته في اول الكلام
فقدم سليمان اسمه ليكون وقاية لاسمه واسم لفظه ما دل على معنى في نفسه
ولم يتبرن باحد الرتبة اللطائف وهو مستتق عند البصريين من السمو وهو العلوانه يقول مسماه
ويظهر هو عند الكوفيين من السعة وهي العلامة لانه علامة على مسماه هو وقوله في الحديث
ذي الالهي ذي مال وشان ايتهم به شرعا ومضى اظنه واحتم وايترا فاقى وقيل البركة ويصح
ان يكون من باب التيسير البليغ وهو واحد فتمنه اداة التيسير نحو زيد اسداه كاجدم

انها

اذ التبرك

اسم

كل امرئ ذي
بدا لا يبدى

او كما تترك لان الشخص الاضخم ناقص بالنسبة للسليم والسنة المفطومة التي تاقضه
بالنسبة لاداة الذنب فهو من باب تشبيه النقص المعنوي بالنقص الحسي لان الحسي قريب
للتقنين تدركه سريعاً وقد امرت بالاعتزاز من الامور غير ذواتها بل امرت بتدبير
الامور فلا تطلب فيها تسمية لعدم الاهتمام بها او لضعفها لكن لا شرعاً فلا يجوز فيها تسمية
كل محرم في الحرم وتكرره في المذكور ه **يقول لعله يقول على وزنه** **تفعلت حركة الواو**
الى ما قبلها بعد حذف كونه **سبط الماهدي** المراد ابن بنته والاقبال سبط لغة اسم
وعبارة الخيرة في الصحاح والسبط واحد الاكناط وهو ولد الولد واما الجعيد فقال
في الصحاح الجعيد الجعوان والجعد وقيل ولد الولد وعلى هذه الاقوال السبط والجعيد مترادفان
والمأردني نسبة الى ما روي في بلدة من بلاد العم **العالمين اسم جمع** من ينقل
كما قال ابن مالك وليس مفردة فالله اسم ما سوى الله من الجوهر والاعراض وقال في الكلام
في الشافية ان مالك جمع الخلق من الناس والجن والملائكة واليداب وغيرهم وكل من
يطلق عليه عالم يقال عالم الناس وعالم الجن والغير ذلك وعلمه في جمع بالياء والنون اولو العلم
فهذه القول مقابل لقول ابن مالك ومرادة الرد على ابن مالك هو برماوي **والعاقبة**
المتقين اي بالظفر في الدنيا والفوز في الآخرة والمتقين جمع متقٍ وهو التارك للمعاصي
او برماوي **والصلاة والسلام** لما عهد الله تعالى ناسب ان يصلى على رسوله صلى
الله عليه وسلم اخذ من قوله تعالى **ورفعناك ذلك كركب** اي اذكرا اذكرف مع الصلاة من
الله رحمة ومن الملائكة امتعظا ومن غيرهم اذكرا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذكرا
رباً على احد الاقوال ايضا تطلب من الله ان يصلى عليه لانتها يصلى عليه بانفسنا وانما
طلبنا الصلاة من الله لان مقامه مرفوع وظلمنا من الله ذلك ليكون الصلاة من رب
قاهر على كل طاهر والمقصود من الصلاة عليه حصول الثواب المصلي هو برماوي
على الله تعالى **ان يصلى** نظراً لفظ الصلاة ولما فيها من معنى انزال الرحمات
والإكثار والاقبال بعد ان يصلى للشرب واللام للخير والشيء من ساد في قومه او من شرع
الناس اليه عند الشدة ابد او من كثر سواده في قبيح جيبه واشك ان هذه جمعت
فصلى الله عليه وسلم هو برماوي **اما بعده** اما بفتح الهزة وتشديد الهمزة بسبب
ظرف زمان ما غلبه النطق وكان باعتبار الرقم واصل اما بعده مما كان من شي بعد
السبعة واحده وما بعده في هذا الموضع هو مما مبتدأ او الاسمية لانه لا يبتدأ

على بعد حذف
كونه الاول
حذفه

اي جعلناه
لغيبه

انما هو
الذي هو
الذي هو

ويكن

ويكن شرطاً والاولى قد لم غالباً في نفيها اما معنى المنه او الشرط او حلت
محلها في غيرهما لخصيص الزمها ما لزمها في غيرها والاولى والاصح الاسم الذي
هو بعد اقامة اللزوم مقام الملذوم وانما لانه في الجملة فاما قامة مقام كيان
وبعد اقامة مقام الثالث الذي هو المضاف اليه ولذا ايفيت لفظها معنى ه
واعلم ان في بعد اربعة مباحثه الاول في اعراضها او بناؤها ومحصلة انها تنفي
عند حذف ما تضاف اليه ان كان معرفته ونوعه يتوقف معناه لسببها بالوقف
في الاقتضار ونفيت على حركته ليدل على اصلها وهو الاعراب واما لو ذكر المضاف اليه
او حذف ونوعه يتوقف لفظه او حذف ونوعه يتوقف معناه وكان نكرة او حذف ولم يتوقف
لفظه ولا معناه فانها تقرب في تلك الاحوال الى **بعضه** بالضم على الطرفين والجزء
خاصة الثاني في العامل فيها **وما قاله** الدماميني انها مصحوبة لفظاً او محلاً
اما بفعل الشرط المحذوف الذي هو **ممكن** واما بلفظها لبيانها في فعل الشرط والصحيح
كما قال ابن جماعة انها جزء من الجواب فتكون معمولة لما بعد الفاعل الثالث في حكم اليتيم
فيها وحكمة الاكتمال لانه مع الله عليه ولم كان باقيها في الخطب والمراسلات وتشمع
مفروته بما او بالواو ولا يجوز الجمع بينهما الا بحمل الواو استيفائياً وعند افراد الواو تكون
فانبت عن اما فتكون ناسبة اليها الرابع فمن نطقها فقيل تعرف بن فحطان وقيل اوب
وقيل يقفوب وقيل سبحان وقيل نفس بن ساعده وقيل كعب واقربها اودوهي فصل
الخطاب الذي اوتيه وقيل غيره وجمع بين الاقوال ان كل واحد او باعتبار قومهم فقراوى
فهذا الفاعل جواب الشرط المحذوف والمختار ان الاشارة الى راجعة للالفاظ باعتبار
داليتها على المعاني او برماوي **شرح معناه** الكسف والبيان هو برماوي
لطف بطرف على معان متعددة منها السفاق الذي لا يحب ما وراءه وهو اسم من
اسماء تعالى والمراد هنا يدع الحس هو برماوي **مختصر من الاحتضار** وهو تغليل
اللفظ اكثر من معناه او تشاؤنه او تغص عنه ويجوز ان يراد باللفظ كونه صغيراً محض
يدع الحس في قوله **مختصر** كما قيل هو برماوي **على المقدم** من اشارة الى قوله تعالى
فيها للتغليل من الوصية الى الاسمية لانها واولها صيغة تم جعلت اسمها لفظاً وتقدم امام
الجيش ثم جعلت اسماً اول كرسى ثم جعلت على الالف والخصوصية ويجوز في ما فتح الدال

انما هو
الذي هو
الذي هو

الألوكة

www.alukah.net

اسم مفعول من المتعدي بمعنى ان القاري لها قدمها وارباب العقول على غيرها
 وكذا السر الدال اما من اللازم بمعنى متعدي هذا او من المتعدي بمعنى انها وقد من
 فراه على غيره هـ برماوك الحبيبة التي للامام الى عبيد الله محمد بن علي بن محمد
 ابن حسين الرضي المعروف بابن موفق الذي نسبت اليه يقال لها حنة بيلاد
 الشام الغرض جمع فريضة بمعنى مفروضة لما فيها من السهام المقدرة
 بلسم الله الرضي **الوجه** اعترض في الشرح بان المهم لم يذكر السملة واجيب
 بان المراد بتذكر الحد الذي ذكر كان فيشمل الحدية والسملة او ان المهم الى بالسملة
 لفظا والحد لفظا وعلى كل منهما لا ياتي في بين ذكر الشرح كون المبدأ اسم الله وبين
 قوله في الخ لى اول ما ابتدئ القول في هذه الاهوية بتذكر حدتها بما علمته والى
 بالجملة الاسمية لانها قد لى على الدوام واليقين والى في الحد للاسراف او العهد او الحسن
 اهرى ماوى ثم بالجملة حقيقة الحد المعرف هو الثبات للسان على الجملة باختبارك
 على جهة التعظيم والتبجيل سوا تطلق بالفضائل او بالفواضل والفضائل هي اثارها
 القاهرة الغير المتعدية بمعنى كونها غير متعدية لانه لا يتوقف تحققها على تعلقها
 بالغير كالعلم والحسن والشجاعة والفواضل هي المزايا المتعدية بمعنى كونها متعدية
 انه يتوقف تحققها على تعلقها بالغير كالكرم وليس المراد بالمتعدية تفدي اثارها
 للغير لان العلم والقدرة يتعدى اثارها للغير مع طهرتها عليهما بالانقصور واما
 معناها اصطلاحا فهو فعل يبنى عن تعظيم ائمة سبب كونها منبعا على المشاكر وغيره
 كان قولها للسان او اعتقاد الخان او عملا بالامر كان وان كان الحد حسيته جارية ومحمود
 ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فالخامد من يتحقق منه كيد فالخامد من يتحقق منه
 الحمد والمحمود به صفة تظهر انصاف شي بها على وجه مخصوص ولا يشترط في المحمود به
 كونها اختياريا والمحمود عليه فهو ما كان الوصف الجملي اذانه ومقابلته واما الصيغة
 فهي ذكر ما يد لى انصاف المحمود بالمحمودية واما المحمود فلا بد ان يكون قاعلا مختارا
تتبع تشمل على ما يتعلق بالحد اعلم انه يتقسم الى قديم وحادث وهو ثبات
 الله في نفسه كلامه او على غيره وحادث وهو ثبات الخلق عليه او على غيره من
 خلقه ويتقسم باعتبار ارضاء مطلق ومقيد فالطلق هو الحد على مجرد الامتناع والاسم

والمقيد

والمقيد هو الحد الذي لا يخل بشي هو الحد منه الرزق او الذي لم يتخذ ولدا والمقيد
 على قسمين مقيد بالثبات نحو الحد منه فاطر السموات والارض ومقيد بالعدم هو الحد
 منه الذي لم يتخذ ولدا واختلعه الامانة في الافضل الذي عليه ما كان المقيد افضل
 من المطلق والمقيد بالامانة افضل من المقيد بالعدم والدليل على افضلية المقيد
 كثرة وروده في القرآن ولانه ثواب عليه ثواب الواجب لانه الغالب وقومته في مقابلته
 نعمة وفصل الشاقي المطلق لصدة على جميع المراتم والشكر لانه هو الجرا اصطلاحا
 واصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من جميع وغيره مما الى المطلق له
 واعطاه لاجله واما المدح لانه فهو الثبات للسان على الجملة مطلقا على جهة التعظيم
 واصطلاحا اقتصاص الممدوح من الفضائل او الفواضل كما قرأوى تاسيا
 اي ائمة انا الكتاب العزيز وهذا انكته جعل السملة ابتداء حقيقة والحد لى ابتداء
 اضافة دون العكس هـ برماوك ومراد بالافتتاح الابتداء التام الى ان السملة
 ليست للطلب بل زائدة هـ برماوك والالف منه الاطلاق اي ان الغائبة اطلقت
 عن حرف مقيد لانه الى لانه منه اذ الصواب لا انة من بنية الكلمة هـ برماوك والرب
 اعم معناه المالك او السيد او المصلح او المرفق او المصود هـ والحد على النعمة واجب اي ثواب
 عليه ثواب الواجب اذ اوقع في مقابلته نعمة لفظا بويته لانه يعاقب على تركه هـ برماوك
 مبنى للفاعل ويجوز ان يكون مبنيا للفعول لوصفه بقوله يجلوا الخ قال ليجنوا وهو
 اول هـ برماوك فقد البصر اي صفة والمعاد هنا هي الغلب اي فهو مجاز وكان الاولى
 ان يقول البصر ليشمل ما لو طلق بغير بصر هـ برماوك فقد البصر اي ان اطلاقه على شي
 فكله البصيرة هي وهو الجمل مجاز كوسمى الجهاب لعمري ان الجاهل لكونه متبرأ من الله
 قال قتادة رحمه الله البصر الظاهر بافة ومنفعة وبصر القلب هو البصر المانع او شئ باحتضار
 ثم الصلاة الى المراد من ثم هذا الترتيب المذكور في الترائي هـ برماوك والسلام
 هو معنى التسليم والسلامة من التعاصي وعطف السلام على الصلاة لانه ذكره افراد
 اعدتها من الاخرة بخلاف السملة والحد لى فان الابتداء يحصل لكونها وصفا للحد هـ برماوك
 خاتم يجوز فيه الجر والرفع وكذا النسب على انه مفعول لفعال يذوق ويجوز فتح التنا وكسرهما
 فالكسر اسم فاعل اي الذي ضمنهم وبالفتح اسم الم الذي ضموا به وايضا في ذلك قول عيسى عليه السلام

في نفسه لا ياتي بعد

اي كان اختياريا
 او اضطراريا

اي ان المقيد هو
 المقيد بالامانة
 او المقيد بالعدم

اي ان المقيد
 هو المقيد بالامانة
 او المقيد بالعدم

اي ان المقيد
 هو المقيد بالامانة
 او المقيد بالعدم

٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠

لا ينبغيكم بشرقته على انه اخرون يجعل ما به نبي او ما ورد من قول صلى الله عليه وسلم لو عاش
 ابراهيم كان نبيا لا يقتضيه خلاف ذلك ان الفضيلة الشرعية لا تقتضي الوقوع او ان المراد كقول
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون نبيا ولو اقبل ما اكد السلام في الامة لا يخطاط
 رتبته عن الصلاة او ان الصلاة فمصلحتها ان يكون نبيا ولو اقبل ما اكد السلام في الامة لا يخطاط
 لم تنزل الملكة اي الملكة او الملكة ان يكون نبيا ولو اقبل ما اكد السلام في الامة لا يخطاط
 ملائكة برماوي على هذا المجل ومنه ويراد في الملة والشرعية فالما صدق واحد
 والفهوم مختلف فالملء ما املاه الله تعالى والدين ما ابتداه به والشرعية ما شرعه الله
 من الحكم برماوي الاملام هو الخضوع والامتثال لا الوهنية الله ولا يتحقق
 الا بقبول الامر والامر والامان هو التصديق بما جاء من عند الله والامر والامر وان
 اختلفا فهو ما في صلبه من واحد فلا يصح في ذلك ان يحكم على احد بان يكونه وليس يعلم
 وبالعكس وانما هو صلبه من واحد وهذا هو الذي سمي قبله استخاف من محمد واما الحق فليس
 سمي به بعد من عبد المطلب فهو اسم من اسما مع وسمى قبله استخاف من محمد واما الحق فليس
 بعاصد قبله واما اول من سمي بعد من اسما مع وسمى قبله استخاف من محمد واما الحق فليس
 القر ووضو وخلق من النور وغيره ان له القاسم ان سمي كذلك واخيرا هذا الاسم لذكره
 في القران العظيم فكيف لا يقتدح ولشهرته وكثرة استعماله في السنة الصالحة والناهيان
 فمن بعدهم بخلاف الاملاكة فان مشهور عندهم باحد من اجاب شيخنا الماسر من الفضل
 بها واحد بان الفضل بالنسبة لاهل الارض محمد واهل السما محمد برماوي خاتم الانبياء
 فيه اشارة الى انه يلزم من كونه خاتم الانبياء ان يكون خاتم الانبياء على انه يدل من في
 القبي بالهز وتركه وهو انسان حره كمن في ادم سليمان من منظر طبعها او هي اليه بشرع
 يعمل به وان لم يورثه بتبليغه فان امر بتبليغه ولو واحد فقط كان نبيا ورثوا ايضا
 فالنبي اعم من الرسول برماوي اي ثم الصلاة الى استامر همه الله الى ان الصلاة
 والسلام على غير الانبياء والملكه استقلاله كروها في وقتها غير مكرهه وان جعل
 ذلك اذ كان المصلي والمسلم من غير الانبياء والملكه والافلاكة كراهية استقلالها منها
 على غيرهم لان الصلاة والسلام حقها وانها ان بعضها مما من على من الخاف
 بنوها شمع اخذ في مقام الركا واما في مقام الدعاء والمراد اعم برماوي

عليها

قول

وما قد على ذلك لخاصة اليه انه هو خلاف الصواب من انه لا يقال له
 صبحي الا ان علمنا موقفه على الامان وليس كذلك بل مجرد الاختراع به تخليص بالصحة
 ونقاؤه على الامان شرط له وامهاتني لو ان قد انقطعت الصحة فان عاد للاملام
 عادفة له عندنا خلاف للمالكين برماوي ونسئل الله من اخطا
 من باب التمدد بالنعمة او مراده جميع الاديان ولا يضر التقييد به ههنا
 اهر برماوي نقاضنا لقضائهم هذه اللفظة على تجربتنا وقصدنا ان التوحي
 يكون في الخير بخلاف التوحي والفضله فانها تكون في الخير والشر برماوي
 اذ كان ذلك ان المذكور من الامانة او فوضنا برماوي في المنطق الطريق
 ويطلق على نفس الذهب وزمن الذهب ايضا برماوي اذ ذهب تعقل فصل
 للمصدر والمكان والزمان ثم استعملت الاملام الشرعية وغيرها مما
 وعلاقتنا المشاهدة برماوي وقال الشنشوري واصطلاحا ما ترجع عند
 المجهدين في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا او مذهبها وهو المراد هنا
 الفرض يفتح الفاء والراء العالم بالخرافه ويقال له فارض وقريظ كالعالم
 وعليم وقراض وقرضي يسكون الراء ايضا واحزان ابن الهيثم رحمه الله ان يقال
 فراض ايضا وان قاله جماعة انه مخطو والقراض قال اللؤلؤ الخالي عن الله جمع
 فريضته بمعنى مفروضة اي مقدسة لما فيها من السنهام المقدسة فقلت على
 غيرها اى فقلت على التصويب وقلت لقبها هذا العلم وكما في تعريفه
 قد سئل في ذلك قد لضعف في اسم من قدر في اسمه من سائر متعلق بالقران
 لم يجمع في اسم غيره افراد او جمع او عدد او طرفا اما الافراد فالزاي بسبعة
 وهي عدد اصول المسائل وعدد من يرتب بالقران وعدها والياء بعشرة وهي عدد
 الواو ثنين من الرجال بالاختصاص وعدها الواو ثمانية من النساء باليسط والداد
 باربعه وهي عدد اسباب الارض والاصول التي لا نقول واما الجمع فالزاي مع الواو
 بسبعة عشر وهي عدد الواو ثنين والواو ثمانية بالاختصاص والداد مع الواو ثمانية
 عشر وهي عدد الواو ثمانية على طرف اليسط بزيادة مولانا الهواكة والياء مع الواو
 اربعة عشر وهي عدد الواو ثنين باليسط خلا الهواكة لانه قد يكون اثني والداد

اي في اللقية
 او على وزنه

مع الياء والدال احد وعشرون وهي عدد من يرق بالقرص من حيث اختلاف احوالهم
 كما هي في بيان اصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثلث واحد والثلثي اربعة
 والثالث اثنان والسدس اربعة واما العدد فعدد حروفه ثلاثة وهي هذه شروط
 الارث وعدد الاموال التي تقول واما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة
 وهي عدد الفروض القرآنية وعدد المواضع واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة
 وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الياء بقي ثلاثة ايضا وتقدم
 ما فيها ايضا واما الضرب فاذا ضربت حروفه في نفسها يبلغ تسعة وهي عدد اصول
 المسائل على الراجح **هـ** **شجرة** وزيد هو زيد بن ثابت اي الخزرجي يكنى
 ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا قحافة قدّم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة
 وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة سنة خمس واربعين قاله الترمذي وقيل
 غير ذلك ومنها فيه شهيرة وفضيلة كثيرة وهو ان جرت الخطاب قال يوم موت
 زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله عنه بالخبيثة وقال من يسئل عن
 الفرائض وليتق زيدا بن ثابت رضي الله عنه وقال مسروق دخلت المدينة فوجدت
 لها من الراشدين زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال الشعبي علم زيد بن ثابت
 مخصلة بالقرآن والفرائض **هـ** **ش** **الفرض** اصل الفرض ما يرضى اليه
 الرعاة لكن لما كان قاصدا الطريقة زيد سمي فرضا المشاهدة **هـ** **برما** **و**
 بالمسألة الاليعطي قال الامام فاج الدين بن عطاء الله ميني وفقك للطلب واعلم انه يريد
 ان يعطيك فقل **هـ** **برما** **و** **ضرب** سعي اخصر سعي او الذي كفي فيه العيب
 وكذا ما بعده **هـ** **برما** **و** **الصبي** اي الشخص ذكر او انثى صرا او رقعة **هـ** **برما** **و**
 بما قد ساع اي سعي قد ساع او بالذي ساع **هـ** **برما** **و** **بينه** بقوله بانه اول علم يتقلده الخ
هـ **برما** **و** **عند** العلماء الفرضيين وغيرهم **هـ** **برما** **و** **والعلم** خلاف الجهل
 الا نسب تقيض الجهل لانها لا يجتمعان ولا يرتفعان وان اجتمعا من جهتين مختلفتين
 كعلم بشي وخبره بشي اخر **هـ** **برما** **و** **كل** علم اي مطلوب وهو علم التنبيه والحديث
 والنظم والحق **هـ** **برما** **و** **تذكر** ما كان له **هـ** **برما** **و** **وقض** العلم وحيثه اشهر من اف
 تذكر قال الله تعالى انما يحسن الله من عباده العلم وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين

او تقا

اي بالسها

او تقا العلم درجاته وقال تقا وقر ب ز في علمه **هـ** **ش** **افضل** من طلب العلم اي
 الواجب وغيره انتهى **هـ** **برما** **و** **لا حسد** الا في اثنين اخصصتين والمراد بالحسد
 هما الغبطة وهو تمنى مثل ما للغير مع دوام نعمة الغير عليه واما الحسد المذموم فهو
 تمنى زوال نعمة الغير عنه سواء تمنىها لنفسه او لغيره او لا عليه وهذا هو الذي
 دلت عليه الاما دلت على الزجر عنه وهو اوله صطنحة ظهرت في السموات واو لم يعصم
 عدته في الارض **هـ** **برما** **و** **الحكمة** اي العلم وقوله خير اي كماله وقوله يغفره
 اي يغفره **هـ** **برما** **و** **يغفره** في الدين اي يغفره وقال صلى الله عليه وسلم من سلك
 طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة **هـ** **و** **العلم** سرفا ان كل احد يدعيه
 وبالجهل قبيح ان كل احد يتكبره منه **هـ** **ش** **مقوله** اي بيت وقوله فان من دعتكم
 اي من الشرع وقوله يتزع من امنى اي يموت اهله لا انه يتزع من اهله وهو المراد بقوله
 يتبعه **هـ** **برما** **و** **ويروي** انه قال اذا اخطتكم فخذ ثوابا لفراسي واذا الموتى قالوا
 بالرحم ويروي ايضا في امر فرعون من علم فريضة من اعنت عشره قاص وعك قطع مبرأنا
 قطع الله تعالى مبرأنا من الجنة قال ابن حبيب معناه قطعهم بالجهل او العلم وعلم
 الفرائض قراني عظيم القدر تقدم وعلمه عليه الصلاة والسلام انه قال ان الله لم يكل
 اسمه مع امر يتكلم الي في مرسل ولا ملك مغرب ولكن فسره بنفسه اي بن قسمة وقال
 او صينة لو ارفق فاستنبط من هذا ان هذا العلم على هذه الصورة من خصائص هذه
 الامم **هـ** **برما** **و** **موازيك** اليها ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ولكن قسم بنفسه
 اي انزلها اليكم مقسومة في كتابه وكنى في شرف هذا العلم وعلو منزلته عند الله انه
 قول قسمة بنفسه وانزلها في كتابه **هـ** **و** **اوله** اي يتزع من اعنت لما كان علم
 الفرائض من يستغربه وليل لتوقفه على علم الحساب ولتسبب مسانده وارتباط
 بعضه ببعض كما في مسانلة الحد والمخوة وغيره وكان عرضة للنسيان ولاجل
 هذا علم الله عليه وسلم على تعليمه وتعليمه واما قوله **هـ** **ش** **نصف** العلم اختلف في
 معناه على اوجه اقر لها ان لا تنسا نعالين طالتمسا وعالة موت و2 الفرائض
 معظم **هـ** **برما** **و** **الاحكام** المنطوقه بالموت **هـ** **ش** **اي** يقرب من علم الوجدان هذا
 على ما فهمه السامعون من ان لا دلالة على وجوده على ما دوايس كذلك **هـ**

اي من
 الياس
 لا دم
 وقول
 حصة
 ظهر
 الارض
 اي من
 لها
 اي بان
 فيها
 اي بان
 فيها



دائرة على كادى يتعرف وجدانه وما فقد حقيقته وصله ق عليه انه يتعرف من
الوجدان هو برماوى وطواهر الحاديت شاهدة بانة بتقد اخ هذا انما يلقيه السابق
برماوى لا يمكن ان يصيلة ويمكن ان يكون من الحول والقوة والحركة والكرامة تتفر
بمعنى اليقين او الحقيقة او بمعنى ابد والمزم زائدة في المعنى وان زيد لخص حقيقة
او يقينا او ابد بما صباها اي اعطاه والحياة العظيمة والحياة العظيمة برماوى خاتم
الرسالة تقدم معنى خاتم واما الرسالة فهي الانصاف من حضرة الحق الى حضرة الخلق
والنبوة انصرف من حضرة الخلق الى حضرة الحق برماوى وناهيك بها اي
بلفظة افرضكم زيد بما تبينه الى التشبه لفظ الابقاط افرضكم زيد وناهيك
بعبارة الشهادة ذكر ان الصلاح ان التزمه والشيء وان يلجعه ووه باسناد
جيد قال وهو حديث حسن اهوال الماوردي للمعنى في ذلك خمسة اوجه
الاول انما قال ذلك حقا ليرفهم في تعلمه وجمعه كزينة من بد لانه كان منقطة للعلم
وتعلمه والى انما قاله تشريفا له وان شئ كعبه غيره كما قال افروم الى والثالث
قال ذلك لجماعة من الصحابة كان افرضهم والرابع انه اراد ان زيد كان اشدهم هياقة
وحرصا عليه والخامس انه قال ذلك لانه كان اصعب حسابا واسرع جوابا برماوى
اولى ان يتبعه التابعون وتقلده المقلدون وان الامر من اظهروا قواها
هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغرائب
الا وجد له قول في بعض المسائل قد هجره الناس بالاتفاق لانهم لم يقرقوا له
مهورا بالاتفاق بان يتبعه التابعون وتقلده المقلدون وعطف عام على خاص
ان اريد بالتابعين من اجمع بالصحة فقط او عطف مرادف ان اريد بقوله التابعون
مطلق التابع لغيره برماوى لا سيما الصحيح انها ليست من ادوات
الاتساق بل هي مضافة للاتساق الذي بعدهما دخل فيهما دخل فيه ما قبلها وقد
نجاه المشافع هو ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع
ابن السائب بن عبيد بن عبد زيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد منان بن قصي
فهو يلقب مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبيد منافق ومناقيد مشهورة وقضايله
كثيرة والذم عليه لجهول انه ولد بقرعة ثم عمل الى مكة وهو ابن كنانة وتوفي بمصر

والاصطلاح عنوانه في قوله يتبعه التابعون

ليلة

ليلة المحنة بعد الفرج اخرج يوم من رجب سنة اربع ومائتين وهو ابن اربع وعشرين
سنة ودق بالخرقة بعد عصر المحنة وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو باق
بمقام ذلك الامام هشت ونسب الى جده الثالث الذي هو شافع لانه كان اكرم
اجداده عن ايجاز اليجاز لتقليل اللفظ وتكثير المعنى باب
اسباب الالفاظ المضمرة يتعلق بحقيقته ونزعة كفاية شرع بتكلم على المقصود
من المؤلف والباب لفظ المدخل الى الشيء محل الرجوع واصطلاح اسم لفظ مختصة
من العلية وصوله ومسائل غالبا هو مرادف والى تشب وتكلم التمس على
معنى السبب لفظ واصطلاحا والميراث ينطق بمعنى الامر وهو المقصود بالفرقة
وهو لفظ النقا وانتقال الشيء من قوم الى قوم اخرين واصيل امره ورت قلبت
الواو هزة واما اصطلاحا فهو حق قابل للتخريف يتبين المستحق بعد موت
من كان له ذلك لقراءة بينهما او نحوها جمع كيب وهو في اللغة الربي تعريف
الشرط وحاصله ان الشرط لفظ العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم
والميلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وقولنا لذاته راجع الى حقيقة المصير
وهو قولنا ولا يلزم من وجوده وجود واعدم والشرط يتضم الى ثلاثة اقسام
عقل وعبادي وشرعي فالعقل كالحياة للدراك وافادة حصول النطق في الرعم
الوادعة والشرعي كالظاهرة لصحة الصلاة وقولنا لذاته راجع للمطرفين
وتبويها عطف تفسير على نزع وقوله فكانه ينبغي انما عطف الى هذا الاعتقاد
فانه اذا ترجم لشيء ونزاد عليه فليس معيبا وانما المعيب العكس افرق بين ان يكون
المترجم هو المؤلف او غيره كمن اصل مساواة الترجمة لترجمه برماوى
نكاح وولد ونسب قدم النكاح لانه اقوى من الولد واخر القرابة وان كانت اقوى
الاصحاب لاجل الضمي المنظم وطوله الكلام على وقال بعضهم لضراقرانه عن لفظ
بعض بين المترجمين اذ يورث لهما من الجانبين كالنكاح ومن جانب فقط تارة كالحدة
ام الام مع ابن بنتها لفظ الولد اخرها وهو عقد الزوجية الصحيح
وان لم يحصل وطوا خطوة وحصص ل هذه المسألة على ما ذهب اليه اهل المالكية
ان العقد الصحيح يقع به التوارث وكذلك العقد المختلف في صحة فيه الامر ايضا

والاصطلاح عنوانه في قوله يتبعه التابعون

الألوكة
www.alukah.net

اذا ما فاعل الزوجية قبل الفسخ وسواء دخل الزوج او لا انعقد المهر منهما في الا
امر فيه ما في الصحيح او المهرين قبل الفسخ واما المتفق على فسادها كالعقد على عامته
فلا امر فيه ومثاله العقد المختلف في صحته وفساده نكاح المهرم والشفار ولو كان
الملاقا خارج المذهب حيث كان فوباه وعند المالكية انما لو تزوج المهرين في مرض
الموت امرارة فالعقد باطل ولا تزتم ولو تزوجت البريئة في مرض الموت فلام يبرأ
او شئت ويرث به الزوج والزوجة او الزوجات جمع في جانب الزوجية ان
مكن الجمع واذا في جانب الزوج لانه لا يتعد في آن واحد ويقع النوازل بينهما
في عدة الطلاق الرجم باتفاق الامة الا في طلاق في الصحة لا الزوجية
المطلقة بانها في مرض الموت عندنا خلافا للامة الثلاثة فانها تزتم عند الحنفية
مام تنقض عدتها وعند الحنابلة ما لم تزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها
وايضلت بازواج اهر برماوك نعمة المعتق اولى رقيقته والمراد في الفساقه المخرج
النبي و ويرث به المعتق بكسر الهمزة اي من حيث كونه معتقا وعينه فلا يرد قول
بعضهم وقد يرفعت المعتق كلوا شتره وهو عبدا او معتقه ثم التيق السيد به ان
المراد فاسترق فاشتراه عتيقه وانعتقه فكل من يرفعت المهر من حيث كونه معتقا معتقيا
اهر برماوك ويرث به المعتق اي بقوا مطلقا السلام الواحدة كحجة النسب لا يباع
وايوهيا اي يبرث بالفرازة الاصول والفروع والحواشي و شئت المراد بهم هنا الذوي
اي ومثلهم الحق على الرجوع وقد لا يدعيه انه من اجل الاتفاق ولا يختلف فيه عندنا اي
لقد شرط فلا ينافي قوله وان كان كسارا يباع على الرجوع اي ان كلامه ينافي بعضه
وع يبرث عندنا ان كان مستطاعا في الرجوع ويرث مطلقا عنده المالكية ولا يبرث مطلقا
عند الحنابلة والحنفية هه مرملوكه وقال العلامة الامم بورك في شره عند قول
المختصر ثم بيت المال وظم كلامهم من المتن ان المعتق يبيده بما اذا كان منتظرا
وقد ذكر التبرك في شرح الامم شاذ عن عبوة المسائل انه على اتفاق كتون المذهب
بعد المائتين على توريث ذوي المهر جام والزوج على ذوي المهر اهو ومن المعلوم ان الرذمقتا
على توريث ذوي المهر جام اهر برفه ويمنع الشخص الى العلم ان الموانع جمع مانع
وهو في اللغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود

قوله من اوله
او تباطا كما رتب الاسباب

ولا

ولا عدمه لانه عكس الشرطه شئت واحدة من على ثلاثا اقتصر المهر على
هذه الثلاثة لانها المتفق عليها والاولا الموانع كنه بقا اي وهو يخرج طهر يقوم
بالانسان بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين ولا يبرث الرقيق بجميع انواعه لان
لو ورثه لكان لسيد وهو اجنبي من المذمة واليوريث ايضا لان المالك له ولو ملكه يبد
وتشروط المهر بثلاثة اهداها تحقق موت المورث ولو بلحظة او الحاقه بالاموات
على علمها او تقديرها وانها تحقق عباة الوارث بعد موت مورثه ولو بلحظة
او الحاقه بالاصباة تقديرها وانها العلم بالجبهة والذرية التي يلزم فيها الوارث
والمورث تفصيلا وهذا الشرط يختص باقتضا من معرفة اذ لا يه اي انتسابه للمنت
بقربا او نكاح او ولاء وان كانه ثلاثة مورث وهو الميرث وهو الميرث للتركة
بأحد الاسباب التي يات بها وحق مورث وهو التركة فانا او مدبرا
اذا ديه ان الفتن هو الذي لم يجر عليه كيب من اسباب الحرمة و برماوك
مورثا اي لانه مال له اي وان ملكه يبد على الظاهر بمرملوك الا لبعض
خاصه انه يوم فغنم يبيع ما ملكه ببعضه الحر على الارح عند الشافعية
ولا يبرث ولا مورثه كالفن عند المالكية والحنفية ويورث ويرث على حسب
ما فيه من الحر عند الحنابلة او تشويك مع بعض تصرف الميراث الميراث الميراث
سواقتله عد او غطاه ذ اعنده السادات الشافعية والاعند السادات
المالكية فعبه تفصيل وهو انه لا يبرث قاتل عمه وان كان من مال وامر دية
وان اتى بشبهة قدمه عنه الحد واما خطا فانه يبرث من المال دون الدية ويستثنى
من ذلك الوفاقان المذهب ان قاتل العم والخطا يبرث الواو مورثه عما لم يورثه من
النسب على المشيخ ظيل وقال الامم بورك ان القاتل عمه لا يبرث من مال واديه وكوا
كان بالفاير كنه او يغيرا قتل بنسب او مباشرة او غير ذلك من شهد اي
او كان القتل بغير قصد كما ومجنون وطخل ولو قصد به مصلية كضرب الحجاب
للناديب ونظاه الجرح المعالمة ولو طأ ذوا والمعنى فيه غيبة الاستعمال في بعض
الصور هذه اللباب في الباقي ونسبتي من العموم المعنى في اوقا الحديث بمرماوك
لانه لا يبرثي فان لا اي الامن وان كان يسمى قاتلا ما بمرماوك والاعند

او كما تفقوه
قوله من اوله
او تباطا كما رتب الاسباب

او عدوان
كما في اول
العبارة

قوله من اوله
او تباطا كما رتب الاسباب

هو لغة الجود والسرفع كلف نعمة كفر ايضهم وفتح عدها ونزها وشرفا خلاص
الاسلام هو بر ماوي كائنت في الصبيحان اي من قوله صل الله عليه وسلم لا يرفق
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم هشت اي وسوا السلم قبل التركة ام وسوا القربة
والمكاه والواهر **لانه الكفر الحاص** كما قال السنسور ان الكفر
كلمة واحدة عند الشافعية والحنفية واما عند المالكية والحنابلة فالنصارى
ملذ واليهودية ملذ ومن عدها ملذ واحدة **مرفا** في معنى موافق
المرث ثلاثة ايض لعدة باختلاف ذوى الكفر الاصلي بالزندقة والخرابنة فلا توارث
بين ذمى وصرفى في الاظهر وفاقا للحنفية وطلاقا للمالكية والحنابلة المانع الثاني
الردة اها ذفا اسمه والمسلمين منها ولا يرفق الميرث ولا تورثه في الوارث لقوان
مثلا الى النصرانية فلا توارث بينهما وما لا يرفق في ولو كان انما خلافا للحنفية
والزندقة كالردة خلافا للمالكية المانع الثالث الدور الحكمي وهو ان يلزم من
التورث عدم التورث كان يفرخ ما نزل المال بان الميرث فيثبت نسبة واثرت
للدور اي ان لو ورثنا الابن لوجب الاخ الميرث فلا يقبل اقراره واذا لم يقبل اقراره
لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب لم يثبت الميرث فاشارة الميرث يودي الى نفسه
وما اذى ثبوته الى نفسه انتهى **واما موافق الميرث على مذهب مالك** في ما نظرها
بعضهم بقوله ويمنع الميراث فاعلم منه فحسنة تمنع منه البند الكفر والرق
وقبل العمد والشك والفقان في غيرهم فصدق وواحد بمنفعة في الحال وهو الذي
لم يفر عن اشكاله وقوله الشك اي في شرط الميرث كالشك في المتقدم منها او
المتأخر مثلا فقوله الكفر افرق فيه بين الاصلي والظاهري كالردة فلا توارث
بين مسلم وكافر اصلي او ميرث وقوله والشك اي الشك في شرط الميرث بان لم
يقبل تقدم موت المورث ولا باضحية الوارث كوقوعه في ميرث بعضهم بعضا
فعدم او عرف ووقوله واللعان خاص له انه ان حصل اللعان بين كل منهما
لم يرفق احدهما الاخر وان اللعان احدهما فقط توارثا وتوارث بينهما وبين ولده الذي
لا يفرق فيه **والنقطة ام** او اما امره فترثه ويرثها على كل حال هو الوارث من
الرجال اي اجماعا وقوله الرجال انما المذكور كما ياتي في كلام الله وان كان صبيحة الرجل

سج ٥٤

هذا هو الذي
هو لغة الجود والسرفع
كلف نعمة كفر ايضهم
وفتح عدها ونزها وشرفا
خلاص الاسلام هو بر ماوي
كائنت في الصبيحان اي من
قوله صل الله عليه وسلم لا
يرفق المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم هشت اي
وسوا السلم قبل التركة
ام وسوا القربة والمكاه
والواهر لانه الكفر الحاص
كما قال السنسور ان الكفر
كلمة واحدة عند الشافعية
والحنفية واما عند
المالكية والحنابلة فالنصارى
ملذ واليهودية ملذ ومن
عدها ملذ واحدة مرفا في
معنى موافق المرث ثلاثة
ايض لعدة باختلاف ذوى
الكفر الاصلي بالزندقة
والخرابنة فلا توارث بين
ذمى وصرفى في الاظهر
وفاقا للحنفية وطلاقا
للمالكية والحنابلة المانع
الثاني الردة اها ذفا
اسمه والمسلمين منها ولا
يرفق الميرث ولا تورثه في
الوارث لقوان مثلا الى
النصرانية فلا توارث
بينهما وما لا يرفق في
ولو كان انما خلافا
للحنفية والزندقة كالردة
خلافا للمالكية المانع
الثالث الدور الحكمي وهو
ان يلزم من التورث عدم
التورث كان يفرخ ما نزل
المال بان الميرث فيثبت
نسبة واثرت للدور اي ان
لو ورثنا الابن لوجب الاخ
الميرث فلا يقبل اقراره
واذا لم يقبل اقراره لم
يثبت النسب واذا لم يثبت
النسب لم يثبت الميرث
فاشارة الميرث يودي الى
نفسه وما اذى ثبوته الى
نفسه انتهى واما موافق
الميرث على مذهب مالك في
ما نظرها بعضهم بقوله
ويمنع الميراث فاعلم منه
فحسنة تمنع منه البند
الكفر والرق وقبل العمد
والشك والفقان في غيرهم
فصدق وواحد بمنفعة
في الحال وهو الذي لم
يفر عن اشكاله وقوله
الشك اي في شرط الميرث
كالشك في المتقدم منها
او المتأخر مثلا فقوله
الكفر افرق فيه بين
الاصلي والظاهري كالردة
فلا توارث بين مسلم
وكافر اصلي او ميرث
وقوله والشك اي الشك في
شرط الميرث بان لم
يقبل تقدم موت المورث
ولا باضحية الوارث كوقوعه
في ميرث بعضهم بعضا
فعدم او عرف ووقوله
واللعان خاص له انه ان
حصل اللعان بين كل
منهما لم يرفق احدهما
الاخر وان اللعان احدهما
فقط توارثا وتوارث
بينهما وبين ولده الذي
لا يفرق فيه والنقطة ام
او اما امره فترثه ويرثها
على كل حال هو الوارث من
الرجال اي اجماعا وقوله
الرجال انما المذكور كما
ياتي في كلام الله وان
كان صبيحة الرجل

الذكر

هذا هو الذي
هو لغة الجود والسرفع
كلف نعمة كفر ايضهم
وفتح عدها ونزها وشرفا
خلاص الاسلام هو بر ماوي
كائنت في الصبيحان اي من
قوله صل الله عليه وسلم لا
يرفق المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم هشت اي
وسوا السلم قبل التركة
ام وسوا القربة والمكاه
والواهر لانه الكفر الحاص
كما قال السنسور ان الكفر
كلمة واحدة عند الشافعية
والحنفية واما عند
المالكية والحنابلة فالنصارى
ملذ واليهودية ملذ ومن
عدها ملذ واحدة مرفا في
معنى موافق المرث ثلاثة
ايض لعدة باختلاف ذوى
الكفر الاصلي بالزندقة
والخرابنة فلا توارث بين
ذمى وصرفى في الاظهر
وفاقا للحنفية وطلاقا
للمالكية والحنابلة المانع
الثاني الردة اها ذفا
اسمه والمسلمين منها ولا
يرفق الميرث ولا تورثه في
الوارث لقوان مثلا الى
النصرانية فلا توارث
بينهما وما لا يرفق في
ولو كان انما خلافا
للحنفية والزندقة كالردة
خلافا للمالكية المانع
الثالث الدور الحكمي وهو
ان يلزم من التورث عدم
التورث كان يفرخ ما نزل
المال بان الميرث فيثبت
نسبة واثرت للدور اي ان
لو ورثنا الابن لوجب الاخ
الميرث فلا يقبل اقراره
واذا لم يقبل اقراره لم
يثبت النسب واذا لم يثبت
النسب لم يثبت الميرث
فاشارة الميرث يودي الى
نفسه وما اذى ثبوته الى
نفسه انتهى واما موافق
الميرث على مذهب مالك في
ما نظرها بعضهم بقوله
ويمنع الميراث فاعلم منه
فحسنة تمنع منه البند
الكفر والرق وقبل العمد
والشك والفقان في غيرهم
فصدق وواحد بمنفعة
في الحال وهو الذي لم
يفر عن اشكاله وقوله
الشك اي في شرط الميرث
كالشك في المتقدم منها
او المتأخر مثلا فقوله
الكفر افرق فيه بين
الاصلي والظاهري كالردة
فلا توارث بين مسلم
وكافر اصلي او ميرث
وقوله والشك اي الشك في
شرط الميرث بان لم
يقبل تقدم موت المورث
ولا باضحية الوارث كوقوعه
في ميرث بعضهم بعضا
فعدم او عرف ووقوله
واللعان خاص له انه ان
حصل اللعان بين كل
منهما لم يرفق احدهما
الاخر وان اللعان احدهما
فقط توارثا وتوارث
بينهما وبين ولده الذي
لا يفرق فيه والنقطة ام
او اما امره فترثه ويرثها
على كل حال هو الوارث من
الرجال اي اجماعا وقوله
الرجال انما المذكور كما
ياتي في كلام الله وان
كان صبيحة الرجل

الذكر

الطلع من بني ادم وكذا في النساء هو ماويك معروفه اي معلومة والوارثون
من الرجال اي بالانحصار وان عدا اي محض الذكور كما في اب وامه
وهكذا يخرج بذلك كجداد لي بانى وابو بنت امه بنت
نزلها اي بدى من هذا اود رجاء محض الذكور يخرج بذلك ابن بنت الابن وهو من كل
من في نسبه الى الميرث اذى هشت قد اقره الله من القران فقولوا نعمالي
وان كان رجل يورثه كذلة او امرأة وله اخ او اخت اي من ام كافر يبع في الشواهد
واما الاخ الشقيق والاخ للاب فقولوا نعمالي ان امره هكذا اي ما في ليس
لمولده اي واو والده وهو الكذلة وله اخ اي من ابوين فليها نصف ما ترك وهو
اي الاخ من ابوين او اب يرثها اي جميع ما تركت ان لم يكن لها ولد عجله لبي
يتصرف الميرث اليها باق اي وهذه وهو ابن الاخ للاب او مع الابد لا يام وهو
ابن الاخ الشقيق وابن العم من ابيه اي الميرث والمراد عم الميرث لغوايبه
مقتضى وعمه اغوايب ابيه وابناؤها وخروج ذلك الميرث للام وانما هشت
الاجاز اي الاقتصار والتبيين اي الاحتفاظ فانما يتبرك على هو لا الورثة
بعناية مختصة هشت فاسمع اي سماع تدبر وتفرغ واذا كان وهو لم تغالا
اي قولنا صا فاهشت سواء كان كفيفا لا فالخ في قوله كانا للطلاق وكذا في القران
هو ماويك والعم من الاب اي عم الميرث اغوايبه مقتضى او عمه اغوايب ابيه وابناؤها
والمراد بالمعقود والواكفا قال الله والمراد ان قوله والمعقود يقتضى انه غيب
بمن باشر العقود وليس قد اود فعم بقوله والواكفا المعقود وعصبة فاقوله
بمانه المذكور الوارثين هشت ما عدا الزوج والمعقود اربعة اقسام فزوج واصول وعاصبة
قريبة وعاصبة بعيدة والفروع الابن وابنه واصول الاب والجد والحاشية القريبة اولاد
الاخ اللقوة ويبنونهم وهم خمسة وثلاثة اصول الاخ الشقيق اولادها وامه وانما فروع
ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة وهم اولاد اللقوة ويبنونهم اربعة
وهم اصول وفروع ايضا واصول ابان العم الشقيق والعم للاب والفروع اثنا عشر ابن العم
الشقيق وابن العم للاب هو ماويك فاقوله اذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع
امال الا الزوج والاخ للام ومن يقول بالرد من العلم يقول من انفرد من الوارثين

هذا هو الذي
هو لغة الجود والسرفع
كلف نعمة كفر ايضهم
وفتح عدها ونزها وشرفا
خلاص الاسلام هو بر ماوي
كائنت في الصبيحان اي من
قوله صل الله عليه وسلم لا
يرفق المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم هشت اي
وسوا السلم قبل التركة
ام وسوا القربة والمكاه
والواهر لانه الكفر الحاص
كما قال السنسور ان الكفر
كلمة واحدة عند الشافعية
والحنفية واما عند
المالكية والحنابلة فالنصارى
ملذ واليهودية ملذ ومن
عدها ملذ واحدة مرفا في
معنى موافق المرث ثلاثة
ايض لعدة باختلاف ذوى
الكفر الاصلي بالزندقة
والخرابنة فلا توارث بين
ذمى وصرفى في الاظهر
وفاقا للحنفية وطلاقا
للمالكية والحنابلة المانع
الثاني الردة اها ذفا
اسمه والمسلمين منها ولا
يرفق الميرث ولا تورثه في
الوارث لقوان مثلا الى
النصرانية فلا توارث
بينهما وما لا يرفق في
ولو كان انما خلافا
للحنفية والزندقة كالردة
خلافا للمالكية المانع
الثالث الدور الحكمي وهو
ان يلزم من التورث عدم
التورث كان يفرخ ما نزل
المال بان الميرث فيثبت
نسبة واثرت للدور اي ان
لو ورثنا الابن لوجب الاخ
الميرث فلا يقبل اقراره
واذا لم يقبل اقراره لم
يثبت النسب واذا لم يثبت
النسب لم يثبت الميرث
فاشارة الميرث يودي الى
نفسه وما اذى ثبوته الى
نفسه انتهى واما موافق
الميرث على مذهب مالك في
ما نظرها بعضهم بقوله
ويمنع الميراث فاعلم منه
فحسنة تمنع منه البند
الكفر والرق وقبل العمد
والشك والفقان في غيرهم
فصدق وواحد بمنفعة
في الحال وهو الذي لم
يفر عن اشكاله وقوله
الشك اي في شرط الميرث
كالشك في المتقدم منها
او المتأخر مثلا فقوله
الكفر افرق فيه بين
الاصلي والظاهري كالردة
فلا توارث بين مسلم
وكافر اصلي او ميرث
وقوله والشك اي الشك في
شرط الميرث بان لم
يقبل تقدم موت المورث
ولا باضحية الوارث كوقوعه
في ميرث بعضهم بعضا
فعدم او عرف ووقوله
واللعان خاص له انه ان
حصل اللعان بين كل
منهما لم يرفق احدهما
الاخر وان اللعان احدهما
فقط توارثا وتوارث
بينهما وبين ولده الذي
لا يفرق فيه والنقطة ام
او اما امره فترثه ويرثها
على كل حال هو الوارث من
الرجال اي اجماعا وقوله
الرجال انما المذكور كما
ياتي في كلام الله وان
كان صبيحة الرجل

المال الا الذرع فقط هو اذا اجتمع كل الرجال وقرتهم ثلاثة المين والاب والذرع
 هشت وتكون مسئلة من اثني عشر الاب السدس اثنان وللذرع ربع ثلاثين
 وللاب الباقي وهو خمسة هرتماوي ومن عداه هو من الذكور في ذوي الارحام
 كان البنت وابي الام وابن الاب والام والعم والابن والجد والجد من ذوي الارحام
 نقيب من عداه هو من الذكور من ذوي الارحام والخاص ان ذوي
 الارحام ثلاثون عشرة سبعة من النساء ومن الغن والجد والبنت والجد
 وبنت العم وبنت الابن والجد وكنته من الذكور وهم الخال وابن البنت والعم للام
 وابن الاب والجد من قبل الام وابن الابنت والعم للام
 بالاختصار لم يعط اني اى اعطى جميعها عليه وان ذوي الارحام من الذكور والابن
 في ارضه خلاف هشت وبنت ابني وان نزل ابوها بمحض الذكور هشت مستغنة
 من اشتغقت على الشئ لم يغت عليه والام من سبعة هشت وزوجة باثنا الع
 وهو المولى في الفرائض للتميز وان كان الاصح والاشهر تركها والاخت
 من اى الجهات كانت اى كانت كقنفة او اب او ام هشت والجد على
 نقيب فيها وهو ان الام وامها في المديان فان اب وامها في المديان فان اب
 ظهر مجموع على توهمها فان ابنت الحدة بالجد كام اى الاب فلا ترث عند المال كية وترث
 عند الخنا بل وان ابنت ابى الجد كام اى الاب فلا ترث عند الخنا بل وان ابنت هشت
 ومذهب اى صيغة فترث جميع ما ذكرنا وكذا كل عدة تدل على الجد وارث وقاص
 كل من انفردت من النساء لا يجوز جميع المال الا المعلقة ومن يقول من العم بالرد يقول
 كل من انفردت من النساء يجوز جميع المال الا الزوجين واذا اجتمع كل النساء وترث منهن
 خمس البنت وبنت الابن والام والزوجين والاخت المستغنة واذا اجتمع كل الرجال وترث
 من اربعة وعشرين البنت اثني عشر وبنت الابن اربعة وللزوجة ثلاثة وللام اربعة
 وللاخت المستغنة واحد هرتماوي ومسألة اجمع الرجال والنساء اذا ماتت
 الزوجة تكون من اثني عشر وقص من كنة وثلاثين وفيما اذا ماتت الزوجة من اربعة
 وعشر هرتماوي وبقيت فتامل هرتماوي وهو قولنا واذا اجتمع كل الرجال

والنساء

والنساء اي فيما يمكن فيه ذلك وقد صور لبقية ما هو قال النساء المال كى
 على الشيخ قليل هنا كناية لانها من ذكورها كل ذكرا ما وخلف جميع من يرثه من الذكور
 فلا يرثه منهم الا اب والابن كل ذكرا ما وخلف جميع من يرثه من النساء فلا يرثه منهن
 غير من الام والبنت وبنت الابن والزوجة والاخت المستغنة كل ذكرا ما وظف
 جمع من يرثه من الرجال والنساء فلا يرثه منهم الخمسة المين والاب والام والذرع
 والبنت كل امرأة ماتت وتركت جميع من يرثها من الذكور لم يرثها منهم الا ثلاثة المين
 والاب والذرع كل امرأة ماتت وتركت جميع من يرثها من النساء فلا يرثها الا اربع
 البنت وبنت الابن والاخت لغير ام والام كل امرأة ماتت وتركت جميع من يرثها من
 الذكور والامات فلا يرثه منهم الخمسة المين والام والاب والبنت والذرع
باب الفروض يطلق الفرض على العطنة يقال فرضت الرجل وفرضته اذا عطنته
 وعلى الاثر له ومنه قوله تعالى ان الذى فرض عليك القرآن وعلى اليتامى ومنه سورة اتركوا
 وفرضناها بالتخفيف وعلى القراءة ومنه فرضت هرجا اى قرأتها على اللطالمة ومنه
 ما كان عظيمة على الذى من حرج فيما فرض الله اى اقر له هل لولو على
 التقدير ومنه فرض الغاضى التقنة اذا قدرها وعلى الحز ومنه فرض النجار الخمسة
 اذا حرها وعلى القطع ومنه فرض الخياط الثوب اذا قطعه وبين الحز والقطع هون
 وقصوه وجمعهم الفروض جمع فرض وهو في اللغة يقال لمعان اصله الحز
 والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح التصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذى
 لا يزداد الا بالرد ولا ينقص الا بالاعول هشت لكن هذه الزيادة اعنى الذى لا يزداد الا بالرد
 ولا ينقص الا بالاعول لا يخضع اليها الا المستغنة من ثمة التقريف بل لولو استعاطها
 اليها من اطلاق المراد هرتماوي فرضه وتصيب المقتطف هل المرث بالمفرض
 اقوى او بالتصيب وكلام المصنف يفتى الاول لانه قدم الفرض على التصيب وهو الرابع
 بدليل ان مصنف الفرض لا يستغنى عن اى امر ماوي والبنت القطع ويحب دائما قطع هرة
 البنت وقبح الازوهة الميزة موضوعة في النظم للضرورة هرتماوي هي النصف اى
 هذه طريقة التذليل لانه اظهر ان الاعول وترث له اى النصف والى النظم فعل
 ذلك في الثلثين اخرها للضرورة النظم ويصح العسق وهو طريق التفرقة بينه

فيما استحققت له

الثمن والرابع والنصف والسادس والثالث والثلاثون ويجوز اخذ الواسطين ويصعد
ويصعد ونهبط فيقال الربع والثلث وضعفها ونصفيها او يوقد الاولان
ويصعد فيقال الثمن والسادس وضعفها او عكسه ونهبط فيقال
النصف والثلاثون ونصفيها ونصفيها والاضعف الربع والثلث وضعف كل
ونصفيها برماوي **قوله** لم يتعرض في قوله النظم في قوله فاعطف فكل حافظ
امام انه اسن المقصود من النظم ولكن الخطاب في قوله فاعطف لكل طالب سواك
نظره الكتاب ام لا **قوله** المحفوظ يلزم ما ذكر وغيره وقوله فكل حافظ ام ام
مقدم على غيره والمراد الحفظ مع الفهم وينبغي للشخص ان لا يتكلم على حفظه بل
تعميد العلم بالكتابة مطلوبه ولذلك قال بعضهم العلم صبيد والكتابة فنده **قوله**
صنوده بالحياة الواثقة **قوله** في الحرافة ان تضاعف حرافة وتتركها في الحقيقة طاعة
اهر برماوي **قوله** فالنصف في لفظه تصغيرا بغير حرافة ثلثت ثونه والرابعة نصف
ويكافه كونه الكبر الكسور المفردة وليس هو في الله في قوله الى غيره مع افراده **قوله**
السياسة كنة او ذل او به واما به السدب وهو الثلثان حتى رايت ابا النجاد ايه فاجبتني
اهر برماوي **قوله** خمسة افراد او واحد منهم متفردها هنت **قوله** الامن واما ولد
البنات فلا اهر التام على التام **قوله** في مذهب كل معنى اي مجتهدان ذكر مجمع عليه
وقوله معنى المذهب اهر برماوي **قوله** عنده افراد هي الولد الى اهل النظم شرط
عدم الفرع الخارج في الزوج انه يعلم من مفهوم شرط وجوده في امره الربع لكن
الاول عكسه انه يحد من الثاني كدالة الاول عكسه ويمكن الجواب بانهم ارجى
الاختصاص بطل ذكره مع الزوجة او الزوجا او لو ذكره مع الزوج او المختار الى ذكره
مع الزوجة اهر برماوي **قوله** عند افراد هي عن معصب فينتج انه بشرط في اخذ الزوج
النصف شرط واحد وهو فقد الفرع الوارث وفي اخذ البنات له شرطان عدم المساوي
والمعصب وفي اخذ بنت الابن له ثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب
من الابن والبنات والبنات والبنات **قوله** في الاختلاف ويزاد عدم
المشقة **قوله** مل وقد يجمع من اهل النصف اتفاق زوج واخت الحقيقة اولاه اهر برماوي
وله اختطه نصف ما تركه قال الثاني لفظ تخت شامل للقول المشقة اولاه

فيما استحققت له

بين

قوله

او ام

الاشقة او

او ام كن ضربت التي لا م يد ليل خاص فتي ما هذا وكان لها النصف من الامن اذا
انفرد كان له الكل والاشقة لها نصف الذكره ان كان معه من ولد الزوجة واخرق
فيه بين ان يكون منه او من غيره او من زكي وسوا كان فذكر او انثى ومثله ولد الامن ذكر او
انثى اذا لم يقع به مانع من زكي او كرهه تتاد واما ولد البنت فلا يجحد الكل زوجة او
اكثر الفقه للاطلاق **قوله** في قوله فتي ما هذا فذكر ان فرض والعه للاطلاق
ايضا **قوله** في قوله فتي ما هذا فذكر ان فرض والعه للاطلاق
الولد لا يقتل ولد الامن حقيقة صرح باولاد الامن بقوله وذكر اولاد البنات بعينه
اي الذكور والامانات هنت **قوله** فرض اثنين من اعيان الورثة قبل يرذ على الحصص
الهم في مسألة تزوج برماوي **قوله** فان لها ثلث الباقي وهو حقيقة مع كلهم نادى بواضع الفراه
تأمله **قوله** بالاجماع لقوله تعالى فان كان لهن ارض فاقدم الاجماع لانه هو الدليل وقوله
لقوله هو استناد الاجماع والاول كانت الابنة ليل لا تقدم على الاجماع **قوله** برماوي
اذا لم يقع به مانع الى لفظه من قوله النظم من قد منعة الا اذا كان هناك ورتاه برماوي
حتى لو كان به مانع اي من زكي او كرهه او اختلاق دين اجامها الذكر والذكر والاشقة
كما انتم اهر برماوي **قوله** وهل الولد المذكور في الامانة الفطرية يسير الى الرجوع ان الولد لا يسير
ولد الولد حقيقة بل مجازا فلذلك النظم **قوله** وذكر اولاد البنات اهر برماوي **قوله**
وجود الولد اي اللحق بالزوج واما فنده بالاشقة في الزوج دون الزوجة المشوقة بها
في الزنا دونها **قوله** ان كان او انثى تراجع للولد ولولد الامن وعلم من قوله ولد الامن
ان ولد البنت لا يجحب الزوج من الرجوع الى الامن اهر برماوي **قوله** للبنات جمعها
جمعها اما على الحالية او غيركن اي اذا كن جمعا او مفعول لفاعل حذف اي اذا جمعتهن
جمعوا وبين المراد بقوله ما زاد الخ **قوله** اهر برماوي **قوله** فسيها اي فاسع من يقول
في استحقاق البنات للثنتين سها فهو مفعول مطلق واما ما هو حذف وجوبا
لانه لا ينفك اللفظ جعله فهم صافي الذهن اي خالصه من كدم ان التشكول
والاوهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل **قوله** فتن بالاضد هانت حفظ
قلبه ما اودعه هنت **قوله** فتن به اي باستحقاق البنات **قوله** فتن به اي
باستحقاق البناتين مطلقا فيسجل البناتين وينتج الابن والاول اولاه اهر برماوي

فيما استحققت له
قوله
بعضها
والقول الاول
اجل من زوج
الذي هو
بغايه
وهو كذا
وهو كذا
وهو كذا

لان لا يمنع

قوله النظم
ولا ننظر
بغير النظم
المشقة
لان لا يمنع
بغيره
ان يكون

فيما استحققت له

الألوكة

www.alukah.net

www.al-mostafa.com

والمتبادر من اللفظ اي برماوي تصرف الاهرام والصيد المقصود
التفهم والمراد واقتواه العبيد ان العبد لا يكون قائما اي انه امر مع عليه
او تزماوي بتصرف فان ذلك لا يد من اشتراط عدم المعصب في امره
هو الامانة الثلثين وايد من اشتراط عدم الامانة في امره بنافه الامانة الثلثين
وقد امرت الاضواء كذلك وايد من اشتراط عدم الايشق في امره الاضواء
لللاب الثلثين وكل ذلك معلوم وضابطها بكتاب الثلثين ان تقول الثلثان
فرض اثنين متساويين فاكثر من برقة النصف وهي عبارة ابن الهيثم قال
الشيخ زكريا وخرج بقوله اثنين الزوج وقوله متساويين مثلثين
واختارهم فثبتوا ويتصور اختلفا متعاضين لكل منهما الثلثان **سور**
والمراد بالجمع هنا ما زاد الخ اي عند الفرضيين واما منه غيرهم فاقول
الجمع ثلاثة **سور** لقوله تعالى في البقرة برماوي فان كن نساة الضمير في كن
عائد على بعض الاولاد الذي هو الاقارب فان كن نساة فوق اثنين الخ
ظاهرة ان المتساويين استحقاق الثلثين انه قال فوق وروي عن ابن
عباس انه قال للثنتين النصف مفهوم فوق ولكن هذا ابتكر لم يجمع منه
والذي يجمع منه موافقة الاجماع كما قاله ابن عبد البر وحسبه فدليل الاجماع
فيما زاد على الثلثين اية وفي الثلثين العتاس على الاختين وهو قبايس
اولوي وهذا ايجاب منه عن شبهة ابن عباس ان صحت عنه او يقال اما بعد
الى هذه الاقضية فوق مخترع اي زائدة او يقال الدليل على الثلثين
الاجماع والشم بعبارة ذلك انه قدم الاجماع وجعل الية مستند له او يقال
الدليل على الثلثين المسببة للوديع التي في قوله الش وقدم في النبي صلى الله
عليه وسلم لثنتي بعد بالثلثين انه صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله تعالى وان كن
نساة فوق اثنين الخ ارسل الى ابي عبد ان يعطى اثني اضع الثلثين برماوي
والاجماع على ان هذه الية نزلت في الشقيقات التي قال الذي نزلت في بقية
المرضى وسأل عن امره احواله السبع منه **سور** **سور** **سور**
الام اي بشرط ان قد مبيح كما ذكره الطبري بعد وكان من احواله جمع القوة

كلام

فما قاله

قوة كلام المصنف في كل الزوجين او المختارين فلو تنعصا لم يكن الحكم كما ذكره
بعض شيوخ مسأحي من ترك اما ونصف اقت ونصف اقت اخرى واختلف في ذلك
فمن اعطى من اموال السدة من واعطى الثلثين مضيب اقت اخرى واحدة
واستشكل جعلها في الحجب اثنتين وفي المرات واحدة فان اما واقت ونصف
اق فقتلها السدة من وقيل لها الثلث وهذا منصوص عليه في العقمة
تتأى على الشيخ طبري المالكي كما بينت اوقلا لا فرق بين كونهم وارثين او
محبوبين او بعضهم محب شخص والمحجوب بالوصف من الزواد والامهنة كالعدم
ولما كان اواد الامان كالاولاد امرقا وجبا ذكرهم مخرجهم من احواله ان اشتراط
عدم احواله في امره الثلث بالنص بخلاف اواد ابن فدا لعباس فقال ولا ابن
ابن معة او بنته **سور** وان يكن زوج وام واب الى اصلها من ثمة ان فيها
نصفها وثلاث ما بقي ومخرج من ثمة عند المناظرين فللزوجة ثلثة وللأم سهم
هو ثلث الباقي وهو سبب جميع المال وما بقي وهو الثلث للاب فباخذ مثلها
كم لو انفردت والبرطولو هذه غير منقسمة ان اصلها من اثنين للزوج النصف واقت
وللام ثلث الباقي ولا ثلث له فانكسر على مخرج الثلث ثلثة فتضرب الثلثة في اصل
الفرضية وهو اثنيان يحصل مرتبة **سور** فثلث الباقي لها مرتبة اما اعطيت
ثلث الباقي ولم تقط ثلث جميع المال لتلازم تقضيل الام على الاب في صورة الزوج او
عدم تقضيلها عليها التقضيل المهور في صورة الزوج مع ان الام والام قد رجت
واحدة **سور** شت بالمعنى والثانية ان يكون لهيتم زوجته الى ان قال وللأم ثلث
الباقي وهو عند الجمهور وهذه منقسمة وراى الجمهور ان اخذها الثلث فبها
يودي الى مخالفة القواعد التي ان اظن في مسألة الزوج الثلث من راس المال
تكون قد اظن مثل الاب وانظره في اجماع ذكره وانى يدليا **سور**
بقي من برقة الثلث المود في بعض احواله مع احواله وبقي من برقة الثلث الباقي المود ايضا
في بعض احواله مع احواله وبقي في ذلك كما في باب الحد والامهنة **سور**
والسدة من فرض كسفة من اعدت المخص من كلامه او لا وان اعطى الزوجين
اصد وعشرون وقد جمعها في ضمن بيت فقال ضبط دود العروص من هذا الرجز

بضم

هذا
بضم
واحدة

هذا هو الصحيح في النسب
والنسب هو الذي
يكون له ولد
والنسب هو الذي
يكون له ولد

مع الفرع الوارث كما بينه وبين التقصيب او غير جامع ومدى اى محدوده
اي رزقه الموع من قولهم مد انه في رزقه اى وكعه فيكونه فالكيد القوام في حوز
ما يصيبه ويصح ان يكون المراد بقوله ومدى اى حجه من قولهم رجل مديد القامة
اي طويل الباع وكان الحاجب اقوته مدد القامة طويل الباع هو بنت وهو
اسوة اى سوا في درجة واحدة اى في فرع الاب والجد اصله في رزقه معصم التقصير
التي ه فالثلث مع الجد نزلت لم ينظر الى كونهما فاخذ اكثر منه اى اقرب
منه بخلافه مع الاب اى في درجة واحدة ه بنت او ابوان الى او يعني الواو
اي والاذا كان هناك لقوة ه وهكذا ليس يسبها بالاب لانه بقى على المصنوعات
مسائلها لغيرها اى الى الجد اى ان اللقوة لغيرهم وبينهم محبوس الجد في باب
الواحد في الابن والباينة ان الاب يجب ان نفسه ولا يجبهها الجد والباينة ان
الاب في محو بنت واب بنت السدس فيهما والباقي تفصيلا ولو كان الجد له الاب
فكذلك في المرحم ه بنت ولو كان فيها رده اى اخر وهو من ابني عشران الثلث
والربع من ابني عشر للزوج والربع ثلاثة وللأم الثلث اى بنت وما بقى خمسة للجد ه بنت
وبنت الابن ماخذ السدس الى الصغر بينت الابن من ابني اى بنت ه بنت
وهكذا الماخذ اى الى اللاب وقول باخي اى تصغير اى بنت ه بنت الابن
فاكثر اشار الى ان قوله الناظم بنت الابن ليس المراد منه الولدة فقط بل الام
ه بنت ماوى اى ما عا لقوله ابن مسعود اى جعل الاجماع هو المليل مستند القول
ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليل لان ليس كلام النظم على ابن مسعود
ه بنت ماوى وهم منه اى من قوله ابن مسعود كلمة الثلثين لانه اذا كان هناك
اثنتان فاكثر فقد استغرقوا الثلثين وتسقط بنت الابن او فهم منه اى ما ذكر
من قوله ابن مسعود وقول النظم ويقاس الجد كامل او يقال فهم ما قول النظم سابقا
مع بنت الولدة ه بنت ابنته محترق التقيد ه بنت ماوى مع الماخذ الولدة
من الابوين وتسمى بنت الابن ان اولاد الابوين يسمون اولاد الاعيان اى بنو عيين
واحدة اى من اب واحد وام واحدة واولاد ابني يسمون اولاد العلات اى ساقه
اجماعا قياسا اى قاله لاجماعه ومستند القياس عاتق الابن مع بنت الصلة ه بنت

هذا هو الصحيح في النسب
والنسب هو الذي
يكون له ولد
والنسب هو الذي
يكون له ولد

فاليها خمسة اصحاب النصف والباين اثنين اصحاب الربع والباين واحد من يرب
ثمة الابن والوالد باربعة اصحاب الثلثين والباين اثنين اصحاب الثلث والراى تسعة
اصحاب السدس وهم الاب والجد والام الى اذا ماتت كلامه رايته في الكلام
الناظم الاجمال والتفصيل ولعل كلمة كلام النظم ان الاب هو اصل حقيقة فقدم
وضم اليها الجد لانه اصل محترم واذا بعد بالام اى اصل حقيقة وضم اليها الجد
اى اصل محترم واذا بعد بها بنت الابن اى اصل مقدم على الاخوة وقدم الثلث
على اللام اى اصل مقدم على اصل الجد كما هو برماوى وهكذا الام بنت رجل
الجد ه بنت الابن الذي ذكره المصنف ترتيب عجيب فانه اعطى الاب بالام موقرا
لام ان الام هكذا اى مثل الاب في اربعة السدس مع اولاده وهكذا الام كان
الولد في الامنة الكريمة خاصة بولد الصلب حقيقة وكان اربعة كل اربعة من الاب والام
السدس مع اولاد الابن بالقياس على اولاد امه ذلك حكمها مع اولاد الابن
فقالوا هكذا مع اولاد الابن ه بنت وهكذا مع ولد الابن الى اى بنت كل واحد
من الاب والام السدس مع ولد الابن ذكره اى بنت ه بنت لكن اى السدس
مع ابن الابن قياسا على الابن لانه الوارد فيه النص دون ابن الابن فخالص من
هذا كله ان كل من الاب والام يرب السدس فرضا مع الابن او ابن الابن او بنت
او بنت الابن ه وهو لها ايضا لما كانت الام تزيد على الاب بانها تترك السدس
مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله وهو لها ايضا مع الابن الى بنت
اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره لانه روي عن ابن عباس انه قال
لا يرد هان الثلث الاثلاثة من الاخوة لانه روي عن ابن عباس انه قال
اجمع ثلاثة وروي عن معاوية بن ابي سفيان انه قال يرد هان الثلث الاخوة
الذكور والذكور مع البنات واما الاخوات المرف فلا يرد هان الثلث الاخوة
عندك لان الاخوة جمع ذكور والبنات المرف لا يرد هان في ذلك ولكن المرف على
خلافه في قولهم وغيره معاوية بن ابي سفيان انه روي عن ابن عباس انه قال
اي الذي لا يرد هان في قوله معاوية بن ابي سفيان انه روي عن ابن عباس انه قال
في حوز ما يصيبه اى من السدس

والسدس فرض جدة في النسب اخص من غيره من الولاة لانه لا يورث منه الا المتعصبين
 بانفسهم هو برماوي كانت الام واب في نسخة ام واب في الاصل في شريطة
 الام والام معا وليس مراد او الباقية فقيد استحقاقها سواء كانت ام او اب
 وتجعل او مانعة ولو فتنسبها لو كانت من جهة الاب والام هو برماوي ينال السدس
 اي يستحق والالف فيه للاطلاق والشرطي افراده الطريقة ليست مرادة
 بل الشرط افراده هو برماوي لا ينسب بالمتنفة التي تنسب منها للمفوض اي افراده شرط
 واستحقاقه السدس ولا ينسب من يريه الحاكم به ويجوز تزانية بالمتنفة فوق
 منها للمفوض المخاطب اي افراده شرط فيما ذكر فلا ينسب منها من هو برماوي
 وينسب في السدس الى اي كونه ان شاء الا اشتراك النسوية هو برماوي
 او اهلن يوارث وهو الجدة برماوي ومن ادلة تغير وارثه الى ونسب الجدة
 الفاصدة هو قاصدة في بعض النسخ بدل هذه البنية وولد الام له اذا
 انفرد سدس جميع اهل المال نصا وقد ورد وهو بمعنى الاول لكن فيه التفرغ بان
 ذلك ورد النص به وله ان او اختلفت من ام كافر في شاذاه وكذا كلهن
 وارثات اي بان لا يكون فيهن جدة حرة واقاسدة وهي التي تولى يدكرين اثنين
 اي عدلها في يوارث انما في باي لان وارثات اسم قاعل وهو حقيقة في المنسب
 بالفعال فيفيد انهن تامة برين وتارة ايرق باعتبار انهما وليس كذلك الحدار
 على من ادلوا به فان كان وارثا ونسب والاولاد فيخرج الجدة التي قد لا يغير وارث بان
 ادلة تذكرين اثنين لكن يرد على التفسير الجدة المحجوزة بالاب كما لو خلف جدة ام ام
 وجدة ام اب مع الاب فالسدس للادوية وحدها والباقي للاب على الامحج ولا
 تترك ام الاب مع انها ادلة يوارث واما على كلام الناظم فيقطع النظر عن تفسير النسخ
 لان هذه لا يوارثها ليست وارثه ولو كانت احدى الجدتين او الجدات الا اشار الى
 ان الجمع وكلام الناظم ليس قيد اهل المراد من الاثنان واكثر واما التصور في صورة
 ما اذا ادلت كل واحدة بجهة ظاهرة كأم ام وام اب مثلك واما بصورة ما اذا ادلت
 لعداه او احد من جهة اخرى بولادة ففيها نوعان حقا على المنتدى وايضا
 ان يقال لفاطمة بنتان تربيان وخديجة بنتان تزوجت تربيان بعد واثبتت
 وتزوجت خديجة بان هند واثبتت منه بان تزوج ابنة خديجة بنت تربيان فانها

يولد

يولد ففاطمة نسبتها لهذا الولد ام ام لانها ام تربيان التي هي ام امه وتنسب اليها
 ايضا بانها ام اب لانها ام خديجة التي هي ام ابيه ففاطمة تدل اليه بجهتين واما
 هند فانها تنسب اليه بانها ام اب لانها ام زوج خديجة الذي هو ابوايه فبجته
 هذه تدل اليه بجهة واحدة واما دعد فانها تنسب اليه بانها ام اب لانها ام زوج
 تربيان الذي هو ابوايه فاذا ماتت الولد عن هذه الجدات والسدس بين تربيان
 وخديجة وهما مستويان في الادلة اليه ان كل واحدة تدل اليه بجهة واحدة لان
 تربيان ام امه وخديجة ام ابيه واشي لباقي الجرافة من القرى يجب البعد فاذا مات
 هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقد ماتت قبله تربيان وخديجة والسدس
 لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الامحج وان كانت فاطمة تدل بجهتين وهند بجهة
 واحدة كما سبق ومقابل الاصح يقول لفاطمة التي تدل اليه بجهتين ثلثا السدس
 وهند التي تدل بجهة واحدة ثلث السدس واما دعد فلا تدل لها لانها ام ابوايه
 ام ايرق فذلك من ادلى به فامل هو برماوي وقد تصور الجدة التي تدل بجهتين بصور
 اخرى وذلك كما لو تزوج شخص بنت ثمة فانت منه بولد ثم ماتت الولد المذكور وخلف
 جدته ام امه فانها تدل اليه من جهة امه وابيه وجدته ام ام ابيه فانها تدل اليه
 من جهة ابيه فقط اهر قبلي وبمقطع المالكية قال التتاي ايرق عند مالك
 اكثر من جدتين لقوله لا علم احد او رث اكثر من جدتين مذكاة الا لام والى العم وكان
 لم يبع عند توريث زيد وعلى وابن عباس ومن واقتم ام اب او لم يبلغ روى
 مالك عن ابن شهاب عن عمار بن اسحاق عن قيس بن ذؤيب قال سالت الجدة الى اب بكر
 الصديق تساله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شئ وما علمت لك في كتف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سنان روى عن اسحاق بن عمار فقال له المغيرة بن كعبه حضرت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اعطاهما السدس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة المنصور
 فقال مثل قوله المغيرة فانقذه لها ابو بكر ثم جات الجدة المخرجة الى المخرج الخطاب تساله عن
 ميراثها فقال له مالك في كتاب الله من شئ وما كان الفقه الذي قضى به ابو بكر المغيري وما ان
 يراشد في الفرائض ثلثا ولكن هو السدس فان اجتمعتم فهو بينكم وانتم كملت به فهو لها قال
 في التوضيح والعبء التي وهذا الحديث مشهور الا انه يترتب من السماع اهو ورواه ابن وهب

وهذا هو
 الصحيح
 في
 الامحج

ان
 السدس
 هو
 السدس

ان التي اعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس هي ام الامم هي التي جازت للصدقة
والتي جازت عمر هي ام الاب هو قاسم **قاسم** في الاصل ان المداق عندنا على اربعة اقسام القسم
الاول من ادلت بمحض الامانات كام الام وامها فيها المداق فان ظن والقسم الثاني من
ادلت بمحض الذكور كام الاب وام ام اب وام اب اب وهكذا بمحض الذكور والقسم
الثالث من ادلت بانافة الى ذكور كام ام اب وام ام اب وام اب وهكذا او كل وحدة من هذه
الاقسام الثلاثة فهو وارثة عنه او عند الخنفية وهي المصير عنها بالحدة الصالحة
والقسم الرابع عكس الثالث وهي من ادلت بذكور الى اناث كام ام اب وام اب وام اب
في قوله وكل من ادلت بغير وارثة الخ وهي الحدة السادسة هشت وقد تناهت
تسمية الفروقة الى قاسم **قاسم** فعلم مما تقدم ان اصحاب الفروقة ثلاثة عشر اربعة
من الذكور وهم الزوج والام والاب والجد وتسبع من النساء وهن جميع النساء
المعتقة هشت وهذا يقطع النظر عن اختلاف الاموال والافهم احد وعشرون
وقوله ثلاثة عشر قد علم مما تقدم ان فرضهم والاب من يذكروها فترتبا للمبتدك
فأقول الزوج فرضه النصف عند عدم الفرع الوارث والرابع معه والثاني الاخ للام
وفرضه السدس اذا انفردت وحصنته في الثلث اذا اجتمع مع غيره من اولاد الام والثالث
الاب وفرضه السدس مع الفرع الوارث والرابع الجد وفرضه السدس مع الفرع الوارث
والخواتم والثلث وثلث الباقي معهم ايضا والخامس بنت وفرضها النصف اذا انفردت
وحصنتها في الثلثين مع غيرها من البنات والسادس بنت الابن وفرضها النصف اذا
انفردت والسدس مع بنت الصلب المسماة بامها اذا كان مع بنت ابنت ابن اعمامها
وحصنتها في الثلثين مع المسماة بامها من بنات الابن حيث لم يكن هناك اقرب منهن
والسابع الام وفرضها الثلث عند عدم الفرع الوارث وعدم الجمع من الاخوة والافوا
والسدس مع احدتها وثلث الباقي في الفرائض والتابع الحدة مطلقا وفرضها
السدس منفردة وحصنتها فيه فحتمت مع غيرها من الجدات والناسع الاقرب ابون
وفرضها النصف منفردة وحصنتها في الثلثين فحتمت مع غيرها من الشقيقات
والعاسر الاخت للاب وفرضها النصف منفردة والسدس مع الشقيقة وحصنتها
فيه وفي الثلثين مع غيرها من الاخوات للاب عند الشقيقة في الاولى وعنده عدمها

في كل واحد من هذه
الاقسام الثلاثة
فهي وارثة عنه
او عند الخنفية
وهي المصير عنها
بالحدة الصالحة

وهو قول
المم وان كان
زوج وام وابن
فثلث الباقي
انظر في
قوله
المتقدم في قوله
القولين

في الثانية والحادي عشر الاخت للام فقط وفرضها السدس منفردة وحصنتها في الثلث فحتمت
مع غيرها من اولاد الام والثاني عشر الزوجة وفرضها الربع عند عدم الفرع الوارث والثلث عشرة
باب التقصيب في الشئ مصدر عصب بالشئ يد والعاصب لغة قرابة الرجل بيه
شموها لهم عصبوا به اي املوا به وكل شئ استبد ان يقول شئ فقد عصب به وممن هذا القليل
العصائب وهي العمام وقيل التقوى بعضهم ببعض من العصب وهو المنع والسدس يقال
عصبت الشئ عصباً شددته ومنه العصاب يسد به الرأس من جوانبه المربعة والام
جانب والابن جانب والاخته جانب والامام جانب واما اصطلاحها فاصح ما عرف به بغير
العدان الطيب بنفسه كل ذي ولاي وذكر يسجد ليس بينه وبين الميت اني فقوله
كل ذي ولاي ذكر كان او اني وقوله لو فكر دخل فيه الزوج وقوله ليس بينه وبين
الميت اني ضرب ولد الام والعاصب مع غيره كل اني تصبر عصبته باقياً معها مع اخرتها
ومع اصحيتها اعترض على التقاريف الثلاثة نادخال كقنها فان التقاريف موضوعات
ليبان المأهنة من غير فرض افرادها والتقاريف بالكلية متاف لذلك والحوادث من ذلك
بيان بالهامس **وصح** ان تسرع في التقصيب اي طلب او لا يد او وصية له وعده
به او لا بقوله فرضه وتقصيب على ما قسمه وقال بعض الشرايع وهو بحق بفتح الحاء اي وجب
واما بالتم فمفناه الشروع في الشئ مع المقتد فيه **مؤخر** بفتح الجيم اي مختصر
مصيب اي ليس بخطا وما كان الاقتصار بمنته الوقوع في الخلل ترك شئ من
المعاني لشدة الحماظة على تقليل القطر بما يتوهم وجوده في نظره **فصح** بقوله
مصيب وهو في اسم المفعول اي يصاب فيه فهو اخوان صاحب العنقوبة الضير
فيه لا من قوله وكل من اخبره وقوله او كان ما يقبل واخذ الضير نظر للعطف باو هو
المفضلة اي على غيرها من بقية العصبات **واضرب** عن اصحاب الفروض الخ
فيه اسعار مما سبق من ان الميراث بالفرض اقوى من الارث بالتقصيب **فلا**
يقول ذلك فقوله اول اقرب وقوله رجل اخص مما قبله وقوله ذكرنا اني بعد ان
المراد بالرجل الذكر ان الرجل الصالح هو البالغ الذكر من بني ادم وليس مراد اوجه والذكر
المع ما قبله **وتح** رواية فلاول عصبته وعلى هذه فذكر اخص مما قبله والتم
وان ذكرها الرواية الاولى فستفي الثانية وكلامه وقال فيها متفق عليه فاعلم

ان قوله
التم
فلاول عصبته
على هذا القليل
فلا فاعلم

فهو عاصب كان الاول فهو معصّب العاصب اسم فاعل عصب بالتخفيف
 وما ذكره بالتشديد فاسم الفاعل منه معصّب هو برماوي والعاصب بنفسه
 قال المؤلف في مختصر المن والخاص ان العصبية بنفسه تسعة الابن وابنه والاب
 والجد والابن لغير الام وابنه والعم لغير الام وابنه وذو الواهر وضابط عند الناظم
 كل مضاعف جمع المال اعترض على عبارة فيها ايضا بما تقدم في الماهية من حيث ادخال
 لفظة كذا في التعريف لانه لا افراد والتعاريف موضوعات للماهية من غير تعرض
 لافرادها والتعرض للملكية منافي لذلك والجواب انهم قصدوا جعله ضابطا بمحيط
 بالافراد فادخلوا في التعريف كل المفيدة للاحاطة والشمول وقد يحجب عنه انفراد
 هذا من الامور الاصطلاحية والامتناع في الاصطلاح ولم يلتفت الى الاصطلاح
 كقول المنطق في الحدود وهو قهوتي من القرابة جمع قرابة والمراد الاقارب
 اذ القرابة صفة في الاشخاص وليست مرادة هنا وانما المراد الاستصحاب فتأمل
 برماوي والتعريف بالحكم دورى وجهه انه يلزم عليه ان معرفة العاصب
 متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته ويجاب بان هذا يقال
 لمن يعرف احد الامرين دون الاخر فتأمل هو برماوي لكنه عرفه بعد ذلك بالقد
 لان معرفته بالحد مقترن بمعرفته برماوي كلاب والحد كالمستوف
 الناظم عدتم ان كاف التمثيل برماوي كلاب والحد سرفوع في عهد العصبية
 بالنفس وهم خمسة عشر كما اشار اليهم بالكاى فكن ما اذكره سميعا اي سامعا
 فسمع فعلا بمعنى فاعل والمراد سمع منهم واذا عانا فتأمل هو برماوي وهو المراد
 بقوله بقوله وجد الحد او انما قال ذلك لان كلام الناظم هو عدم دخول اي الحد
 وليس مراد الفاعل الشم النظم قال والجد وابوه وان علا وهو المراد فتأمل هو برماوي
 وفيه نوع قصور اي حيث اقتصر على ابن المعتق وكنت عن باقي عصبية الجد
 القصور مردود وان الناظم رجع اليه في اولى كافي التمثيل اشارة الى عدم استنبط
 الافراد ولو ذكر باقي عصبية المعتق لزم عليه ضياع كافي التمثيل وحينئذ فلا حاجة
 لما اجاب به عنهم عن الناظم بانهم دخلوا في قوله سابقا او اطوارا لان هذا المجيب
 في اوله قال انما انى يكاف التمثيل لانه مستوفى الخ قول كلامه يتألف في جواب

التعريف

فتأمل

فتأمل ثم اذ انا ملكت كلام الشرح متناقضا لمتقال والم لا يون اواب وابنه وهو المراد
 بقوله والابن هو في قول الناظم وهكذا ابوهم جميعا قال ابو الوان الم لا يون اواب فتعنى عدم
 دخولها في اللاحق فتأمل ذلك هكذا في غالب النسخ وبعض النسخ استغاطا وهو من الاول
 وهو الصواب هو برماوي لقولنا في ما ذكره اني بالامتناع والحد يت على هذا الترتيب نظرا
 لما ادعاه من حيث ان جميع المال اذا انفرد واحد ما انفقت الفروض ان كان هناك صلب فرض والامنة
 الاول دالة على لخذ العاصب جميع المال اذا انفرد والثالث فائدة على لخذ الباقي اذا كان هناك
 صلب فرض لكن دلالة الاول بالمنطوق والثالث بالمتن بالمفهوم وان بالحد ثلث انه صريح في ان
 العاصب يخذ ما انفقت الفروض وايضا مفهوم قوله في الحد يت فما انفقت انه اذا بقي شيء
 سقط العاصب ففهم الدلالة على الحالة الثالثة بالمفهوم فتأمل وما لذي البعدى مع
 القريب المحذور ان تكون ما يحجزه فترفع الاسم وتنصب الخبر ولذي اللام صرف جزو ذي في
 محل جزو ذي مضاق والبعدى تضاق اليد جزو برماوي مقدم على الالف والجار والمجور
 في محل نصب خبر مقدم على اسم الجار فتقدم لانه جزو مجرور وهو يتبع فيه كالطرف
 ما يتبع في غيرهما وقول مع القريب في محل نصب على الحال ومن خط اسم هو
 وهو مجرور بالخبر الزايد لتنصيب المجرور من بابها سبق النبي وكون مجرور بها تكرة
 ويجوز ان تكون ما نافية ولذي البعدى خبر مقدم ومن خط مبتدأ فتأمل هو برماوي
 وما لذي البعدى مع القريب اي وما لعاصب الدرجة البعدى وان كان فوابع الوارث
 القريب اذا كانا من جهة واحدة هـ شـ بشرط النسب بشرط فتح الشبان وكون الظا
 المبرزة اي خصيف النسب هو برماوي وذكره هـ شـ بالنسب حكم ما اذا اجمع عاصبان
 فاكثرت جهة واحدة الى فان استويا وان استويا في جهة واحدة والقوة استركون
 اختلفا في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضا وما ذكره الناظم بعض قاعده ذكرها المعبره
 في بيت واعلم حيث قال فبالجهة التقدم ثم يقربه ويعده هي التقدم بالقوة لاجل
 وبنه الشم على ذلك ونسبه على ما اذا اختلفت الجهة فتقدم بها كما اذا كان هناك اب واب
 اواب وجد اواب وابن اواب وان اواب وهكذا فان اختلفت الجهة فتقدم بالقرابة كما بين وان
 وجد اواب وجد اواب وان اواب هكذا فان استويا في جهة واحدة فتقدم بها بالقوة نحو
 شقيق اواب وابن اواب كذلك وان عم كذلك فان استويا في ذلك كله استركون كما سبق

وجهات المصنوية كتة وكنت عن السابع وهو تيب المال انه تقدم انه لا يرفق عنده
 لعدم انتظامه وربما وقد اهدى المذهب الشافعية وعند المالكية لبع بعدة لا يرفق
 عندهم مطلقا وعند الحنفية عن جهات النبوة ثم النبوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الواسطة
 بيت المال وادخاله الجدة وان خلا في بيت المال ابوة وبنى الاخوة في الاخوة ثم العمومة
 جعل اولاد الامام دلطبي في الامام بخلاف اولاد الاخوة لان اباهم لما شاركوا الجدة واوادم
 لم يشاركوه جعل الاخوة والجدة جهة واحدة واولاد الاخوة جهة واحدة والابن والابن
 مع الابات الالف واللام في الابات الخمس وقوله فمن اي اللغات معهن اي الناة وربما
 وقوله معصبات بفتح الصاد لفظ ونسب مرتب وكسرها ان جعلت الضمير الاول اجعا
 للثانية والثاني للثالثة على اللف والنسب المشوش والمعنى واحد العصبة ثبته
 والعصبة مع غيره الخ قال الرازي رحمه الله ويفرق بين هذين بانه اذا قلنا عصبة بغير
 فالغير عصبة او مع غيره لم يجب كونه عصبة وهو اصطلاح والحقيقة واحدة فالبا
 فيه للسببية وفرق بغيره بان الثاني بغيره للاصاق والاصاق بين السببية لا يتحقق
 الا من مشاركتها في حكم المصنف به فيكونان شريكين في حكم العصبية بخلاف كلمة مع وانها
 للفرق ان هو يتحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون
 وزيرا معه وان في النبوة فلا يكون المصنف عصبة كما يمكن موسى وزيره فهنوق
 بعصبة بنت ابن التمة درجته اي سواها فرضا اذا انفردت مثال بنت بنت ابن وان
 ابن فليبت الصلبي النصف والنصف الثاني لبيت ابن وان ابن المذكور مثل حظ الاثنان
 وان كانت بنت ابن بحيث لو انفردت منه لاختصة السدس نكحة الثلثين او لم يكن لها شيء
 اذا انفردت مثال بنتان وبت ابن وان ابن والبتان لهما الثلثان والباقي لبيت
 الامن وابن الامن كما سبق مع انها لو انفردت عنه لم يكن لها شيء مثال بنت بنت ابن وان
 الامن وان ابن كل اخ لغير ام كاييه الذي مساهل لا يردون م من الثلث الى السدس ولد
 بعصبة اخواتهم وابتوتون مع عصبتهم الجدة بخلاف ابانهم وابن الشقيق يسقط في المشرقة
 وبالأخ للام وبالثقة ثقة كانت اولاد اذ اصابه عصبته مع الغير ولا يجب الاخ اييه
 بخلاف اييه وان الاخ للاخ يسقط بابن الاخ الشقيق وبالثقة للاخ اذا اصابه عصبته
 مع الغير ولا يجب ابن الشقيق بخلاف اييه والله اعلم الباقي الورثة امر بعد اقسام

قم

قسم يرفق بالفرض وحدة من الجهة التي يسمى بها وهو كدف الام وولداتها والجدتان والزوج
 وقسم يرفق بالنصيب وحدة كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد وقسم
 يرفق بالفرض مرة وبالنصيب لفرق ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف والثلثين كما سلف
 وقسم يرفق بالفرض مرة وبالنصيب مرة ويجمع بينهما مرة وهو الاب والجد فان كلاً منهما
 يرفق السدس مع ابن او ابن ابن وصيت بقى بعد الفروض قد السدس او دون السدس
 او لم يبق شيء ويرث بالنصيب اذا لطلعت عن الفرض الوارث من ذكواتي وهم بين الفرض
 والنصيب اذا كان معه انثى من الفروع وقصر بعد الفرض اكثر من السدس الثالثة
 قد يجمع في الشخص من ههنا بقصيب كان هو ابن ابن ثم وكذا هو مقتضى فرفق بقواهم
 والاقوى معلوم من القواعد بين السابقين في العصابة وقد يجمع في الشخص ههنا
 فرفق ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس وفي وطى المشبهة فرفق بقواهم على الامم نحو العوقل
 بلطد امور ثلاثة الاول ان يجب لصداتها الفرض كسنت في اخنت من ام كان بطاوة
 بموسى امه فتلد بنتا بموت عنها وترث بالبنينة والثاني ان تكون لصداتها ما يجب
 كما او بنت هي اخنت من ابها كان بطاوة بموسى بنته فتلد بنتا بموت الصغرى عن الكبرى
 وترثها بالامومة او عكسه وترثها بالبنينة الثالث ان تكون لصداتها اولاد محبا
 كجدة ام ام هي اخنت من ابها كان بطاوة بموسى بنته فتلد بنتا بالبنينة فتلد بنتا
 ثم بموت السفلى عن العليا بعد الوطى والوطى وترثها بالجد ودة دون البنينة ولو
 كانت الجهة العوتة بخوبة ومثنت بالضعيفة كان بموت السفلى في المثال المرفق عن
 الوطى والعليا وترث العليا بالبنينة والوسطى بالامومة وقد يجمع في الشخص
 جهتا فرض ونصيب كان في هو اخ لام او زوج فرفق بمصته امين والله اعلم
 هـ سند ان لم تكن لها فرفق فان كان لها فرفق ولا تقصيرها لثقتها عنها بغير
والعصبة ايضا من تحت كسنت وبت ابن وبت ابن ابن وبت ابن ابن ابن والبت
النصف ولبنت ابن السدس ذكوة الثلثين والباقي ابن ابن مع من ياديه ومن
فوقه على الرقة اسم وانثى عن تحت وليس في الفراض من يعصب لخته وعن
وممة اييه وعده وبنات الامه وبنات امه امه وبنات امه من الامه من الامه وبنات
اهر برماوي الحديث ابن مسعود السابق وقد رواه هذا بل بن شريك حيت قال

سئل ابو موسى الأشعري عن ابنة عن بنت وثيقة ان وافقت فقال للبنت النصف وللأخت
النصف فسئل ابن مسعود عن ابنة عن بنت وثيقة ان وافقت فقال للبنت النصف وللأخت
أو النصف وما ان من المهند بن القضيبي فيها ما فقهه به النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف
ولبنت الابن السدس من ثلثة الثلثين وما بقي فلابنت فابنهما موسى بن جابر بن مسعود
فقال لا تستلوف ما دام هذا الخبر فيكم رواه البخاري وهو يروي في برماوي وهذا معنى
قول القريظيين اللخوات مع البنات تصيبان ومحل ذلك اذا لم يكن مع البنت اخوها فان كانت
معها في عصبة بالغير تابع الغير تبيح صحت ما رقت البنت الشقيقة عصبة مع الغير
صارت كما في الشقيق فموجب الخوة للاب ذكورا وانما تأمن بعد من العصبات
وحيث ما رقت البنت للاب ذكورا فموجب الخوة ومن بعد من العصبات فتنه
قوله لا تأمن ليس في النسبة في معنى من والنسبة اسم جمع واحده له من لفظه وطرا منصوص
على الحال وقوله بنت اي ائتمت واعست برماوي فان ذكره في بعض العلماء
لغيرنا لهما بقوله قاضي المسلمين انظر الى واقف بالصحيح واسمع مقال ما في تزويج
وهي فقد يعلى وكيف طاله النساء بعد الرجال صتراسه في حشائنا من حرام
بل هو يوطى طلال فلي النصف ان ثبت بانثي وكذا الثمن ان يكن من رجل وكذا الكراث
ان ثبت بنت هذه قصتي ففسر سواك والجواب ان يقال هذه امرأة اعتقت
قنها ثم تزوجت به ثم ماتت وهي حامل منه فان انت بانثي فللذئ النصف لانها بنته
وتأخذ هذه المرأة الثمن فرضا والباقي تصيبا وان انت بذكرا خذت الثمن فرضا فقط
وان انت بميت اخذت جميع المال فرضا وتصيبا برماوي باب الجب لما فرغ
من بيان نوعي الميراث ومستحقه شرعا في بيان من يمنع من الميراث برماوي
المنع من الميراث او من بعضه هي مساوية لقوله بمضمون منع من قام به كسب الميراث من
الميراث بالظنية او من افرحطيه برماوي والحجب في عان الح ولكنه اصله تسببان
حجب بالوصاق وهي الموانع السابقة وهو يدخل على جميع الورثة والحجب بموت
كالعدم فلا يحجب احد لهما نانا وانقصنا نانا وذكره الثمانيان كلام الميراث ليس فيه حجب
بالاشخاص وهو المراد عند الاطلاق وهو ما ذكره برماوي حجب نقصان وهو
سبعة انواع الاول انتقال من فرض الى فرض اقل منه وهذا في حق من له فرضان نحو الزوج

ابا مح

والام

والام وبنت الابن والثاني الانتقال من فرض الى تصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين
والثالث عكسه وهو الانتقال من تصيب الى فرض وهذا في حق الميراث والاربع الك
تقال من تصيب الى مثل وهذا في حق الميراث من الميراثين او الميراث فانها عصبة بالغير
مع ابيها وعصبة مع الغير مع بنت الابن والخامس المراجعة في الفروض في حق الزوجية
والجدة وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المراجعة في التصيب في حق كل ما تصيب
بنفسه او بغيره او مع غيره غير الاب والسادس المراجعة بالمولد كما صار من المرأة تسببا
وهذا هو برماوي ويجب حرمان وهو لا ينقل على بنته وهم الاب والام والزوج والزوج
والابن والبنت برماوي في احواله الثلاثة اي من الميراث بالفرض او بالتصيب
او بغيره وكسب السهم اليها برماوي الصحيح اي المجمع عليه معدلا اي مثلا الى
حكم باطل بان قورق ابن ابن مع ابن مثله برماوي وتسقط الميراث مطلقا بالام
استثنى العاقبة وغيره صورة وهي ان الجدة قد ترق مع بنتها ان كانت بنتها جدة
ايضا فيكون السدس بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة ابيه وامه وصورة
ان يقال لزيد بنت ثلثة نصفية وهررة ونصفية ابن ولغير بنت فالح ابن نصفية
بنت ثلثة عمرة فانت بولد فلا تسقط نصفية التي هي ام ابى الولد امها من زيد لانها
ام ام الولد برماوي واخصر من ذلك ان يقال ما في زيد عن فاطمة ام ابيه وعن امها من زيد
وهي ام امه فيشتركان في السدس وقال القاضي وغيره ليس لما جدة مع بنتها الوارثة
الا هذه فتأمل فافهم وقس ما اشبهه عسوا ليس كذلك بل معناه فافهم ما ذكره
كل فهم يتعظ واذعان بل عسوا فافهم وقس عليه ما اشبهه من ان كل جده قريب يحجب
والتسقط الخوة لراعي ان الخوة الاشقاء تحبون بواحد من ثلاثة بالنسبة وهذا
معنى قوله بالنسبة وبالاب وهذا معنى قوله وباب الذي كما روينا يعني كما تقدم
ان القريب يحجب العيينه باولاد البنين وهذا معنى قوله وبني البنين قوله كيف
كانوا اي ان ابن الابن وان سفل يحجب الخوة وقوله بيان فيه الجمع والوعدان اي الواحد
فيه والجماعة سواء يحجب الخوة بالنسبة اليه فلا يطاق وقوله كما روينا امراد
كما روينا معنى ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ما يبق في بقى فلا ولي رجل ذكر

هذا هو المعنى
في قوله
بما في قوله
بما في قوله
بما في قوله

وهذا هو المعنى
في قوله
بما في قوله
بما في قوله
بما في قوله

وهذا هو المعنى
في قوله
بما في قوله
بما في قوله
بما في قوله

وهذا هو المعنى
في قوله
بما في قوله
بما في قوله
بما في قوله



او كما روينا ذلك من الفقهاء والفرعيين وغيرهم فانه يجمع عليه وربما ووه قوله فانه اي ما ذكرته
 لك وقوله على اخصا ط اي اعلى تروده وفضل ابن الام اي يزيد على اواد ابو ي اواب في
 الانقاطه فقل في ردني اي من الغوامض التي يستنبط من هذا العلم المتفق عليهم ومن غيره
 من يفتي العلوم بما يناسبه ونسقط الملائم الخاص وان اوله الام ذكر ان كان اواني
 يسقط مع وجود كذا اي بواحد من الابن وابن الابن وان سفل والنسب وابنت الابن وان كانت
 و الاب والجد بالاجماع وان الاخ الشقيق يسقط بواحد من ثلاثة الابن وابن الابن وان سفل
 و الاب بالاجماع وان الاخ للاب يسقط بواحد من خمسة الابن وابن الابن وان سفل و الاب
 والشقيق وبالشفقة اذا صار في عصبة مع الغير وان ابن الاخ الشقيق يسقط
 بواحد من كعبة بالابن وابن الابن وان سفل و الاب والابن والشقيق وبالاخ الشقيق اذا
 صار في عصبة مع الغير و الاب والابن والشقيق وبالاخ الشقيق وبالاخ الشقيق اذا
 للاب يجب بواحد من ثمانية هو الشقيقة الذي يجوز ان ابن الاخ الشقيق و بان الاخ
 الشقيق وان العلم الشقيق يسقط بواحد من تسعة هو الثمانية و بان الاخ للاب
 وان العلم للاب يسقط بواحد من عشرة هو التسعة وبالعلم الشقيق و بان العلم الشقيق
 يسقط بواحد من لحد عشر هو العشرة وبالعلم للاب و بان العلم يسقط بواحد من اثني
 عشر هو الاحد عشر و بان العلم الشقيق والمفق يسقط بواحد من عصبة النسب ان
 النسب اقوى من الوالد ان ينطق بالاولاد المحرمين و وجوب النفقة اه مخصوصا من ش الخبير
 كونه يسقط ايضا بالحد الوصية ذلك ان الجهة الاصلية مقدمة على جهة الاضوة
 واما شامكة الاضوة اشفا اواب للاجماع و الا كان الاصل ان جهة الاصول مقدمة قائل
 والاضوة مطلقا هو كلام مستأنف لان ما ذكره الناظم في الذكوة لانه قال الاضوة
 وهو ظاهر في الذكوة فتم التمسك ذلك بان الاتفاق مطلقا اشفا اواب او الام كالاضوة فيما
 ذكره في غير ما جرى في اخوة من الذكوة قائل وربما و ياقه العتيق في الاصل الشاف
 او السخي والمراد هنا طالب العلم الى ان من طلب العلم ينبغي ان يكون هون من الشكوية
 لانها هي القوة والنشاط فالبا وان ينبغي لطالب العلم ان يسخي وينكرم بنفسه وبماله
 و طلبه ليجعل له مقصوده م على ما ذكره اي الفرصية وتقدم الكلام في
 وطلاق ابن مسعود فيه وكذا في تنبيه الشاف عليه بقوله على ما قطع به الجمهور

وتراود على
 الشفقة
 الحد فكلون
 ثمانية
 الاوصاف
 الثمانية
 المتقدمة
 وهكذا
 الباقي
 بتراويل
 في

بالمنا

بالمنا وظاهره ان الضمير بذلك عن مسألة الامم كما لو اقر بعض الورثة بوارثه ولم
 يصعله فيه النفقة فان النسب يثبت وهل يشارك المرفقة بالمنا فيه وجهان هو من حواشي الشيخ
 عطية المالكي على السنن واد اوجد ذكر من ولد الامن اي ويسمى الاخ المبارك
 واما الاخ المشوم فهو الذي لو اياه لورثت وذلك كزوج وامواخت كنفقة و لقت لا ب
 للزوج النصف وللأم السدس ولللاخت الشقيقة النصف والملاخت للاب السدس فتقول
 المسئلة الثمانية فلو كان معهم اخ اب سقط ونقطت معه الاخ الشقيقة والاب لا يستقر
 الفروض وتكون اذ ذاك عائلة اسبقه ومن مسائل الاخ المذكور ام اوجدة واخوان منها
 واخت كنفقة واخ واخت كنفقة واخ واخت كنفقة لو اياه لورثت منها
 كنفقة مما قلنا في معنى الاخ المشوم كل ما يثبت الاولي ان يقال فيه اشارة الى
 ان ذلك حكم بالحق لثبوتها ظاهره واطنا هذا اسمي الاخ المبارك لان الاخ المبارك هو من
 لواه لسقطت الاثني التي يعصبتها كبنين وبنات ابن وابن ابن ف
 انما قال الناظم بان ابن الابن الا اذا عصبت من الذكوة في بلفظ الذكوة هنا ان بلفظ
 الاخ ان بنت الابن فاكثر يعصبتها ابن الابن سواء كان اظها او ابن عم وكذا يعصبتها
 من هو اقل منها ان عصبتها اليه بخلاف الاخ للاب فلا يعصبتها الا الاخ للاب فقط
 و يعصبتها ابن الاخ مطلقا قائل وربما و وليس ابن الاخ يتخلف الى المعزة
 على الاصح واما الشهد به ولقد قلنا وربما و لان من مستغنيا بقره وان
 كذا على وجه الشر والوك في التعليل ان يقال لانه طام يعصبت من في وجهه لم يعصبت من
 فوفه بالاولي لانهم وهم ان يعصبت الاضوة للاب اذا لم يكن له من قره كخلفين كنفقة
 واثنين فاكثر اب وابن ابن اب وعانه ليس كذلك و در في باب الشركة
 كان من احكام العاصب وان لم يصح بعوان كان معلوما انه اذا التفرقة الفروض والتركة
 سقط العاصب الا لاخت لغير الام والكرمية والاضوة الشقيقة الشركة عقد لها
 باها وربما و وهي تقع بالاصطحاب ابن الصلاح والنوى وبعضهم
 يكسرها وهو ابن يونس وربما و وبعضهم يسمونها وهو الشيخ ابو حامد وربما و
 و ان اي الزوج والام بمعنى ما يمنع من الارث بقره النصب وهو
 مع نصيب اي بالنصب المفروض منهم فاجعلهم كلهم اي جعل الاضوة اشفا

اظهرا من
 الشفقة
 اصلها
 اسمها
 الشفقة

والاخوة للام كلهم اخوة الام اشتراك في الادوية واجعل الام اي اب الاشقا
 حجر اي حجر وقوام في الام اي البر وتقدير كان الجميع اخوة لام بالنسبة لقسمه الثلث بينهم
 فقط من كل الوجوه لئلا يرد ما لو كان معهم لقت او اخوة اب فانهم يسقطون بالعصبة
 الشقيقة ولا يقال فرض للاخت للاب النصف وتقول الشقيقة وذلك انك تقول للاختين
 اكثر الثلثان وتقول عشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد وقابل وتبع حينئذ ان اركانها
 اربعة زوج ودولهن من ام او جده وان كان اكثر من اولاد الام وعصبة شقيق او جده
 ومن الاخوة الاقارب هم الاخوة للاب فانهم يسقطوا وخرج بهم ايها لو كان
 مع اولاد الام واقتاب فانها تسقط مع اجها المذكور او ان فرض لها معه والشرك
 وهذا يسمى الاخ المشوم او هاشمي ومن الاخوة الاشقا واحد يخرج ما لو كان
 فيها انا شقيقات فقط فتخرج عن المشركات فانه كانت كقصة فلها النصف وتقول
 لا تسعة او اكثر من شقيقة فلهن الثلثان وتقول عشرة ويختلف التصحيح هو برما وك
 في الحاشية ما لو كان كذا وكذا لو كان معهم اخوات اب فقط واقت شقيقة واقت اب
 واكثر وانظر ما وجه كونه من ذلك واقتضاه على الشقيقة فاقبله ويرى قلت
 ولعل سلوته عن التصحيح بذلك لعلمه من القولة التي قلها في القولة وقابلها من شقيقة
 للزوج النصف اي فاطمالة اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم او الجدة السدس
 واحد وللخوة للام اثنتان ومجموع النصيب ستة ولا يالقياس كقوت الاخوة الاشقا
 كما اشار اليه لذلك هاشمي شقيقة من ان الاشقا قالوا العرا وكذا ولد كذا زيد
 ابن ثابت لم ير في احد من موافق بل ذلك احد الورثة فلها الثلث ذلك قضى بالتركيب بين
 الاخوة للام والخوة الاشقا كلهم اولاد ام بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي وقبل
 له في ذلك فقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى واقضى على ذلك جماعة من الصحابة
 منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في شهر الرابطين وذهب اليه الامام مالك رحمه الله وهو
 المذهب المشهور عن الامام الشافعي رضي الله عنه قال لو كان في المشرك جده
 لسقط الاخوة للام والاشقا انما يرثون في الام وتلقب هذه بنسبه المالك بندي
 الثلث الباقي بعد فرض الزوج والام تسقط الاشقا لان الحد يقول لو لم يكن لزوجها
 شي ما يتركها وانما تزجعون للاشتراك بسبب امهم وانما حاجب كل من يرث بامهم ومذهب

زيد

ومذهب زيد للزوج النصف وللأم والجدة السدس وللخوة الاشقا له ويقال
 بعض المالكية ان النكاح على الشقيقين ولو كان ولدا للام واحد الخ اية ان الزوج باخذ
 ثلاثة وصلب السدس واحد او الخ للام واحد ابني واحد للعصبة الشقيقة وان كان
 لو كان الشقيقين على عمل والاصوط في تقدير ذكره هي المشتركة وتقع من ثمانية عشر
 وتقدير ان وقتها تقول الى تسعة وبينهما تدخل فيهما من ثمانية عشر والاصرف في
 ذكره وفي حق الزوج والام ان وقتها ويستوي في حق ولده الام امران فاذا قضيت
 بغضل اربعة موقوفه بينه وبين الزوج والام فان ابنتي اخذها او ذكر اخذ الزوج
 ثلاثة والام واحد او برما وك قوله في الحاشية فاذا قضيت اي بان يعطى للزوج كسرة
 وللأم اثنتان ولولده الام اربعة والمشكل اثنتان ويوقف اربعة ان ظهر انه انثى في
 او ذكر فالزوج ثلاثة وللأم واحد او بقر بقرها من شقيقة قوله في الحاشية
 فيمكن ان من ثمانية عشر قال شقيقة الجنبي وتكون هذه الثمانية عشرها مع طسلي
 الذكورة والاخوة شها انك اذا عرفت ذلك تقسم هذه الحاقمة على كل من المسائلين
 فيخرج واحد في مسألة الذكورة فيكون جزء سهمها واحد اثنى عشر منها لفظه مفرق
 في جزء سهمها واثنتان في مسألة الاخوة فيكون جزء سهمها اثنى عشر من ثمانية عشر
 لفظه مفرق في جزء سهمها شها انك تقطع من الورثة المذكورين في الاصل بتقدير الذكورة
 والاثوة ونقطهم الاقل هاشمي شقيقة باب الحد والاخوة اي هذا
 بما يذكرون في الحد مع اخوة وطهم معهما اما حكمه من غير ذلك منهم وطهم من غير
 عنه فقد تقدم واعلم ان الحد والاخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة وانما
 ثبتت لهم باختيار الصحابة رضي الله عنهم وبينهم اختلافات كثيرة ومذاهب متغايرة
 وهذا في من الجنهات من واما الآن فقد ضبط الحكم واستقر ثابتا معلوما عند الفرضيين
 لا يزد فيه ولا ينقص عنه هو برما وك ونسبه في بلاهر للوزن والمصنف حيث فرغنا
 من بيان الميراث واسبابه وموانعه والفرض والتقسيم وهي يرق وفيه يجب والنشر
 لان فيها وعدة فاجمرا بقا هو برما وك لان وعدة بعقبا مراكم اي والوعد ان يبيع ان يخلف
 وله كذا من مبالغته بعض المحققين للحد بعد الوعد كثيرة هو برما وك واشارت بقوله
 قاله نحو قوله ان الذي فعل امر بائنا ايها السائل نحو اي جهته والسمع مفعول الذي

والعلم بان الحد
 اي مع الحوة وعبر بقوله اعلم ان السامع يتيقظ ويصغي ويتامل ما ذكره
 والباقي بان زائدة للوزن وربما وقع على هذا المثل قوله الناظر
 واجمع مواسق الكلمات مع اي احضر في ذهني اطراف الكلمات المتفرقة وجمعها مصدر
 موكد وايراد انك تصغي لما يورد في العبارات في الحد والحوة وتجمع اول الكلام واحضره
 وتخصيله وانما المعنى انك تصغي انك تصغي ببعض المراد والماقدم
 هذا الكلام ان باب الحد والحوة صعب المرام وقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم
 يتوقفون الكلام فيسجد ارض على رضى الله عنه من ستره ان يتخير مراتبهم ويلتصق
 بين الحد والحوة ومن ابن مسعود رضي الله عنه سلوا من عنده ان يتركوا من الحد
 والحوة احبها الله وايساهر ذوالالموا الي باعني اراقت مختلفت حاصلها
 ان يقال اما ان يكون مع الحد والحوة صاحب فرض ام لا فهذا ان طار ان اذا نظرت الى
 له من المقاسمة والتكثيف وغيرهما تجدها خمسة لموا لان ان كان معه صاحب
 فرض فله خير امور ثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض فله خير امرين واذا نظرت
 لما يتصور في هذه المواجد عشرة وبيانيها ان يقال اذا كان معه صاحب فرض
 يتصور فيها تسعة لموا اما نظرت المقاسمة واما نظرت الثلث الباقي واما نظرت
 سدس جميع المال او تستوي له المقاسمة وكذا جميع المال او المقاسمة وثلث الباقي
 او كذا جميع المال وثلث الباقي او الثلث وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها
 ثلاثة صور لموا نظرت المقاسمة تعيين ثلث جميع المال استواء وهي هذه الثلاثة
 نظرت للثلاثة نظرت المقاسمة عشرة واذا نظرت لوجود الحوة اشتقا فقط او
 للثلاث فقط او انما عاين اذ في الاقسام ربما وقع على هذا المثل قوله
 الممكن وجوده من اعمى الفروض كالتبقت وبت ابن وام وحدة وزوج وزوج اه
 فاضع بفتح النون من الضاعمة وكذا في غيرها مزيد كلام وقوله عن المتفهم
 اي مولى عن ابي قحافة او غيرها ايضا كما يفنيك من السؤال بعد ذوى الفروض
 والاراق جمع فرض وهو ما يتبع ولو غيرها فليقل المستم والمعاد في خصوص
 وهو الارقة بالفرض اي فرضه فليقل ان يراد بقوله والميراث انما اذا كان

على

على الميتة بين او وصية فانها مقدمان على الورثة فلو لم يرهما وركب اربعة احوال
 بل هي خمسة كما ستظهر لك حال فقه الاخوان الاى سوا كان معه صاحب فرض ام لا
 وقال يفرض له غيرها ثلث المال اى ان لم يكن صاحب فرض وقال يفرض له غيرها
 من المال اى بعد الفروض ان لم تنقصه المقاسمة عن الفرض من صادق بان
 زيادة المقاسمة عن ثلث المال او سوا وتعود كما مع كذا المال او قلت الباقي وتصرف
 ومقتضى كلام الثمانيه اذ استوي له ثلث المال والمقاسمة ان يقال باخذ بالمقاسمة
 وهو احد اقوال الثلاثة فانها غير المقتضى ثلثها بالمعنى والمخرج من الاقوال الثلاثة
 التصريح بالفرض وتظهر قايمة الخلافة في تاصيل المسألة بحد وانواع الفروض وعلى
 المخرج اصلا من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخصيص مختلفا بخلاف تصديره
 المعنى بل هو برما وى وقد صيغ بعضهم احوال الحد العشرة انقصا من فرضه وله
 مع الحوة الخمسة الثلث فيما اذا ارادت الحوة من ثلثه او المقاسمة فيما اذا انقصت
 من ثلثه وتستوي له الامران فيما اذا كانت مثليه وله مع ذى فرض تمام الخبر من
 السدس في كسبتين وجدوا فوين او قلت الباقي في كام وجد وثلاثة اخوة او المقاسمة
 في كزوجته وجدوا وتستوي له الامور الثلاثة في كزوج وجدوا فوين او المقاسمة
 وكذا جميع المال في كزوج وجدوا فوين او المقاسمة وثلث الباقي في كام وجد
 واخوين او ثلث الباقي وكذا جميع المال في كزوج وجدوا فوين او المقاسمة
 ما يستويك فيه المقاسمة وثلث المال والثلث اولى بالتصريح كما سبق نطقا للشم
 ه برما وى وكذا فوين ثلث الباقي المقاسمة وثلث الباقي ثلث المال
 ففي كلام السمر او لاضر الصور الثلاثة فيما اذا لم يكن معه صاحب فرض ه برما وى
 وكام وجدوا فوين او ثلث الباقي المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض ه برما وى
 فتقاسم الاخوين الى السمر عهد الله ما من على طريقته السابقة والافعال
 متى كان في المسألة السدس مع القسمة فيعربه كان كلامي الثلث والسدس فرض
 وان اجمع الثلث والسدس فيعربه بالسدس وتظهر فائدة اللاحق كما بين ه برما وى
 فان كانوا اقل من ثلثه وكذا الطريق في معرفة التفاضل والقصاص بين الكسبي
 تاخذ مقاييمها وتعتبر منه الكسبي فيظهر بالمعاونة او غيره ويصرف في الاتفاق

بلغة تسمى الفضل بين بسطى الكبير من المقام المذكور ففي الثلث والخمسين المقام لها خمسة
 عشر المباشرة ثلثة خمسة وخمسة عشرة وهي أكثر من الخمسة بواحد وإذا سميت من المقام كان
 ثلث عشر فهو قديم النفا وهاهنا نسخة
 أو فاضل له النصف أي والباقي لهذا وهذا
 قوله إذا كانتا شقيقتين أو أب المالك كانت لهما شقيقة واحدة أي شقيقة واحدة والباقي لهذا وهذا
 الحسبي في مسألة المعادة ههنا معنى أي وهو أنه فضل بعد أخذ الجد حصته قدر النصف
 أو أقل وهو الثلث الشقيقة ويسقط ولد الأب ذكر كان أو أنثى ههنا نسخة كام وحده وثلثة
 لؤة إلى أصل المسألة من ثمانية عشر مائة أي أن كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي يكون
 من ثمانية عشر الملام السدس من ثلاثين هو الباقي وهو خمسة وما بقي وهو عشرة
 للثلاث ثلثة لؤة لا تنقسم عليهم وثلاثين فأضرب عدد الورس الخوة في أصل المسألة وهو ثمانية
 عشر يحصل أربعة وعشرون ومنها تضع ههنا نسخة كزوج وام وجد
 أخوين هو مثال لتفنين لأم مع المال في لؤة ما ذكره المفسر في لؤة ما ذكره المفسر إذا كان
 هذا كما يصرف من أربعة أحوال تفنين المقاسمة استواء الأمور الثلاثة تعني ثلث الباقي
 تفنين سدس مع المال وتبقى من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة ولسدس مع
 المال كزوج وحدة وجد وأخ استواء السدس وثلث الباقي كزوج وجد وأخ استواء
 المقاسمة وثلث الباقي كزواج وجد وأخوين وهذا التفريق انشأته الأصول العشرة
 التي بينها عليها أول الأب فتأمل ههنا معنى وهو مع الأناث عند القسم يجوز في مع
 فتح العين وأسكنها وأفتح أولي القسم بفتح الفاق وكذا الأناث أي عند المقاسمة
 ههنا معنى وهو مع الأناث قال الشيخنا الشيخ السبيطى قوله أي أن تزاد الأناث
 على مثليه ولا فينفع له ثلث جميع المال أخذ ما تقدم تقرير مثل الخ في سهمه أي نصيبه
 مائة التفصيل فبأخذ ثلثها وقوله والحكم أي من كون الأخت نصيبه مع عصبة بالغير
 لكن في مطلق الحكم كاسماني ههنا معنى والباقي بين الجد والخوة مقاسمة إلى أصلها
 ثلاثة وتضع من تسعة للام ثلاثين والجد أربع والأخت اثنتان وهذا أمر ههنا
 رضى الله عنه وهو مذهب الأئمة الثلاثة رضى الله عنهم وأما عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه
 فالأم الثلث والباقي للجد وأنثى الأخت وهو مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه وفيها
 أقوال كثيرة ههنا معنى بالخرق أي الخرق أقوال الصحابة فيها أو أن الأوصاف الخوة هي التي

قد كان وجد وثلثة أخوة وهذا
 قوله كزوج وام وجد

قوله

لدى المعداد أي عند وفي نسخة مع المعداد أي عند الخوة الأختة للاب في المقاسمة
 على الجد ليتقص بسبب ذلك نصيبه وذلك في ثمان وثلاثين مسألة ههنا معنى وأم فرض بنى
 الأم الخوة في المال الفرق بين أواد الأم أواد الأبوين من أن الخوة للاب يعدد على الجد
 وترجع الفائدة للأولاد الجاهل بهم وليس كذلك الجد في أواد الأم لأنه يجزأه أيضا في
 الفرق إن ولد للأم المعداد على الجد ليس مجرد أبدا بل يأخذ معه في بعض الصور كما يعلم
 هذا مما تقدم بخلاف الخ من الأم ولذا يعدد على الشقيق لأنه مجرد أبدا مع الجد فلا يلزم من
 تلك المعادة هذه المعادة ههنا معنى فله الثلث أي عرضة على الحاج كما سبق ههنا معنى
 فالثاني أواد الأب أي أم بعد الأشقاء أواد الأب على الجد لأنهم يقولون للجد من ثلثة ومثلهم
 معا وحدة فبذلك معاني المقاسمة ثم يقولون أواد الأب أي أنهم لا تزون معنا وإنما دخلت في المقاسمة
 لجب الحد فتأخذ حتما معكم لأن لم يكن جده ولا الجد وكفاة مجبه لضوان وأمث وغيره كأم وأم
 لم يعدد الجد ولد الأم على ولد الأبوين لأختلاف الجهة أي بقية الكلام على ذلك في الأصل ههنا معنى
 في الأصل الشقيقة نصف ونصف الثلثة وحدة وتنفذ في كسر على مخرج الثلثية في
 الممان في ثلثة حصة للجد والممان وللشقيقة الثلثة والجد واحد وتنفذ في كسر على مخرج الثلثية في
 يحصل ثمانية عشر ههنا معنى أو تقول بعد أخذ الخوة منها يبقى نصف الثلثين للجد والجد
 واحد ههنا معنى وكسر على مخرج الثلثية في أصل خمسة عشر ومنه ههنا معنى
 النصيب ما قبله أو ههنا معنى ويسقط الأب للام إلا أن الفاسي يقتضى أن من استقط
 شئضا رجعت فائدة الجب اليد لله هو المسقط لم يرجعت فائدة الجب اليد وكذا ما عصبته
 بنفسه أو بالجد أو معه فليس له المما فضل والفرق في الخوة بين أن يكونا ذكورا وأنثى أو هي
 مباحة أو واحدة أو جارية ههنا معنى للام سهم والجد سهمان إلى أي أن نفق من ثمة ههنا معنى
 فأصلها ثلثة عشر أي أن فيه سدس سببا وثلث الباقي ههنا معنى فتضع من ثمة وثلثية
 للام ثمة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية وكل فرع للاب واحد ههنا معنى فضع على الصواب
 هو المقعد ههنا معنى فحرمة أي كاملها أو علام أي عالمها واتى بصيغة المبالغة لزيد
 الأضواء العلم وتفضل العلم فهور وتقدم بعضه ههنا معنى بأصل الغريم أما ما ذكره على خ
 من يتقرر أي أصلها بأصلها وأما بالعلم على لغة من استقر ههنا معنى كما ذكره أيضا
 كذرة على زيد منه ههنا معنى وقيل لأن الميتة من كذا وقيل أن الحد كذا على الأخت فتم وفضل قدر ذلك ههنا معنى

قالوا في ثمانية عشر



فبفرض النصف لها الخ انما فرض النصف للخت انه ليس في الورثة من يسقطها
ولتعدر النصف فان قلت ان فرضها للجد ولو فرض به فصلت على الحد لانه ثلاثة امثال
ماله وهو ممنوع ففرضها لها وقسم بينهما على الحد اربعها باعصوية رعاية الجاهلين وكان
للأم الثلث لانه لم يراد لها عنده وكان للجد السدك لانه فرضه مع الابن في المقتضى اوله لانه
يرثه بامرة بالفرض وتارة بالتعصيب فاخذ بالفرض لتعظيم التعصيب لانه لو اخذ به
كان الباقي مقسوما بينه وبين المقتضى اثلاثا فيؤدي الى تخصيص السدك وهو ممنوع
وهو في حقها واشكرنا ظمدا في الوجود او تذكره بالجد او بغير ذلك لا يجوز صنع ذلك مع وفا
فقد روى الترمذي وغيره عن اسامة بن ابي زيد مروي عن النبي ان روى الله صلى الله عليه
وله قال من صنع اليه معروفا فقال له على جزاك الله خيرا فقد بلغ في الشاوري اليه في
ان في هدية قال قال روى الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروفا فليكن له فان لم يستطع
فليذكره في ذكره فقد ذكره والمراد بذكره دعاؤه اه برماودة واخذ وهو المراد
بقوله في مسالة ارفق الشيخ الاسلام في شرحه ولو كان بدل المقتضى لقط او لكان
فلام السدك ولها السدك الباقي وتولعا واخذت اى اواع واخذت وتختلف التصحيح
اه وقوله او لكان ويستوى الحد السدك والمقتضى في الباقي فتصحيح اثنى عشر او ثلاث
اقوية او اخوان او اواع واخذت اكثر تصحيح له السدك ويبقى واحد من ستة للاخوة
ويقال لها انظر فيقال صلى الله عليه وسلم انما يعشرون ما لا يقلن انما يعشرون ان في جليلي ان ولدك
ذكر ام يرق او اثنى عشر او ثلث او ذكرى او ذكرى او اثنى عشر او اكثر من ثلث او اربع
هو القوم هم زوج وام وجد والجد والجد والجد وان ولدك اثنى عشر وكانت السبل الاكثر
في الترتيب ويباينها انظر فيقال خلف اربعة من الورثة اخذ بعضهم خرا من المال والثاني
نصفه لك الخ والثلث نصف الخ والاربع نصف الخ والاربعون نصف الخ والاربعون نصف الخ
لظفر الخ هو الحد الذي اخذ نصف المقتضى في المربعة نصف الثمانية والذي اخذ
نصف الخ من الام وان الستة نصف الاثنى عشر وهو الذي اخذ نصف الخ الزوج
قال الشافعي نصف المائة عشر وهو الخ الثلثة اعني الثمانية والاربعون والستة
في الترتيب فمن اخذ ثلث المال وهو الزوج ان له تسعة والثاني ثلث الباقي
وهي الام ان لها ستة والثالث ثلث الباقي وهي المقتضى ان لها اربعة والرابع الباقي وهو

احد عشر

الجد

الجد ان له ثمانية وقال الشافعي ما فرض اربعة يفرق بينهم ميراثهم منكم بكم واقع فلو اجد
ثلث الجميع وثلث ما يبقى لباينهم برامى جامع وثلث من بعدة ثلث الذي يبقى وما يبقى نصيب
الرابع برماودة باب الحساب لما ذكرتم على من الحساب في المقتضى اخذ بتكم على السبل
الحسابية برماودة وانفرد معرفة الحساب في حساب الفرائض المعروفة في الفهم للمعهد
برماودة ونفرق القسمة والتفصيل اى القسمة للتركات والتفصيل بين الورثة
والفهم للاطلاق وكذا ما بعدة برماودة نداءه اى متناهي او متناهي على برماودة
فانها بصفة اصول الجوز بعض النسخ يدل هذا البيت وهي اذا فصل فيها القول بدخل
فيها القول وما وقع عليه الجواز لغيره بان علمه لاصول ببقه بها متنى تسجحة
وبعد ها اى الثلثة المذكور والمراد بعد ها في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمة
اه سنن يعرفها اى يعترفها اى يغشاها ونزلها واثلاث اى كسر والمكان
العول الكوفة يودي الى نقص كذا في فرضه من فرضه كالمخل الذي يدخل على المسار ويترجمها
كلها صنف في نظر لما علمت ان يقال مراده بكونها مشورا من حيث ان الذي بعد
هو المقصود فقط قناره فرضها او فرضها هذا اذا كان هناك ذلك فان لم يكن فرضها
بان تخضت الورثة لهم عصبة فعدد دورهم اصل المسالة بعد فرض كل ذكر وانثيين
ان كان فيهم اثنى عشر عن تصحيح المسالة وهو اقل عدد يتناهي منه نصيب كل واحد
من الورثة صنفها برماودة المتفق عليها لخرج المختلف فيها وهي الثمانية عشر والستة
والعلا ثونون وان يكون في باب الجد والمخوة والرابع اهلها نصيب ان تصحيح برماودة
قد يعول اى وقد لا يعول برماودة وهو ثلاثة اصول اى وهي الستة والاثني عشر
والاربعة والعشرون ويقال الستة وضعف وضعف او المربعة والعشرون ونصف
ونصف نصف او الاثنى عشر وضعف او نصف اى برماودة وهو المربعة المقتضى اى وهي
الثمانون والثلثة والاربعة والثمانية برماودة كلية البيت فيه نظر بل المراد بقوله لا عول
يعرورها اى يعترفها بمعنى يغشاها ونزلها وقوله ولا اثلام اى كسر وظل برماودة
اربعة عشر باعشر وثانيه تسع في النطق بها والعلم للاطلاق برماودة ولذا
اهمها برماودة وكذا اذا كان مع السدك نصف وثلث خاشعة الى ان الستة قد تكون
من فرض واحد وقد تكون من فرضين واكثر اما الاثنى عشر والاربعة والعشرون ولا يكون ثلث فان

باب الحساب

الاثني عشرية فكثر برماوي كما وبتت وعم الى الامثلة الثلاثة اتي بالثلاثة امثلة لاصل
 ما ذكره من وجود كل من النصف او الثلث او الثلثين مع السدس وهو الف والاض المربع برماوي
 وكذلك اذا كان فيها نصفين او ثلثين من ثلثي المخرجين بينهما يتبين فيض
 لهما في المخرج حصل ثلثه اي فلا يتقدم يكون السنة من مجموع السدس فقط بل قد يكون من غير
 قائل برماوي وكل مسألة فيها ربع وثلث او هذه ايت على ان النسبة التي حل عليها الثلث
 والسدس والربع من اثني عشر ويتبين السدس على النسبة الاخرى برماوي كزوج وام
 وفي من اثني عشر ان العدة بين متوافقا بالانصاف فنضرب احداهما في نصف الاخر حصل ما ذكر
 برماوي كاي زوجة اى وكفى في الدار ربع الكبر وكفى زوجة وام وبنان واغت واثني
 عشر ايام بين اواب والتركة فيها ست مائة دينار فاصلم اربعة وعشرون للزوج
 الثلث ثلاثة وللأم السدس اربعة وللبنين الثلثان ثلثة عشر يبقى واحد في خمسة وعشرين
 مساو وهم الاغت والاضوة المذكورون لا ينقسم ويأخذ في اصل المسألة وهو اربعة
 وعشرون يحصل ثمانية للثلاث اربعة مائة وللزوج خمسة وعشرون وللأخت
 والاضوة خمسة وعشرون لكل اربعة اثنان وللأخت واحد سميت هذه المسألة بالدينار
 الكبري لفضا شرح فيها اذ في افة الاغت الى على رضى الله عنه وقد وضع رطله في الركاب
 وقال يا امير المؤمنين ان شريفا ظلمني ترك لي ثلث دينار فلم يعطني غير دينار واحد
 فقال له اعلناك ترك زوجة واما وبنين واثني عشر افا واغت اهي انت فقالت نعم فقال
 ما ظلمك ولد انسى الركبية ايضا والعامرية ونظمتها فقلت وصاح خديجة ان عليا
 استلني شريفا فتأديت الظلم سرا واجهارا وقالت لي من نصف الوفاة توفي
 فاعطاني من الكذب انا فقال علي ما فاعطوني زوجة وبنين مع ام ابني اليه مدرا ومثل
 شهر العام قطعة فضوة فخطك ما اعطى شريح ومجازا هرتناي ببعض زيادة
 عليه اولا هذه الاصول الثلاثة المعتبرة بقوله اما قالت لانها من العدد الكاملة
 ان مجموع كسورها المتضمن عن عملة المخرج بل يساويها كالسنة ان لها نصفها وثلثها
 وثلثها ستة او يزيد عليها كالاتي عشر والاربع والعشرون قائل بخلافه الثلثة من
 الاربعة المعتبرة اذا نظر في المسألة فانها استغرقت الفروع عن المسألة ولم يدخلها عاصب
 فعادلة وان دخلها عاصب فاقصه ويكون في الثلث عشر ايد اصول عادلة ابرماوي

في عمل ستاتية
 اذ انك تقرب
 الخمسة والعشرون
 اذ من روبرا المخرج
 انكسرها جميعا
 في عشرية ثمانية
 ثم في الاربع مائة
 فاجمع ستاتية

وقال

اصلا من ثمانية

وقال الثاني على المشيخ طر المالك المسائل الثلاثة عادلة وناقصة وعادلة فالعادلة التي
 ساوت في وضو اصلها كزوج وام وام والناقصة هي التي نقصت فوضو عن اصلها كزوج وام
 والعادلة هي التي زاد فوضو عنها على اصلها كزوج وام واغت كقينة اواب وام ولم يقع ذلك في رضى
 صلا الله عليه ولم وافي من ابني بكر واول من ترك به ذلك عمر رضى الله عنه فقال اذ من قد
 الكتاب فاقد مع وامة لخرة واوضه ولكن قد رايه فان كان صوابا فمن اسوان يكن خطا في عمر
 وهو ان يبطل الضرر على جميع ما يونس وهو الصواب ويقال ان الذي اشار عليه بذلك العباس
 ولم يخالف احد من الصحابة الا ابن عباس لكن لم يظهر له الا بعد موته عمره معروفة
 مشتهرة اى بام الفروع اى معروفة عند الفرضية مشتهرة بمرماوي التي تليها
 اذ تلي الستة وهي الاثني عشر والعديد الثالث اى من الاصول وهو الاربع
 والعشرون فاقنع بما اقوله في العولواقض به واودة للطلقة فانه امر استقر عليه
 الاجماع وعمل الفرضية عليهم او عمل بما قلته كدوما اقوله في هذه الكفاية من المسائل الفقهية
 وما ينبغي من الاجمال الحسابية فانه ذهب الامام زيد بن ثابت رضى الله عنه ووافق عليه
 اكثر الامة من ذلك وتلق هذه الصورة بالمباهلة وهي اول صورة تعال في الاسلام على
 الباطن وقيل ان المباهلة لقب للمعالة وقيل اول فريضة تعال في الاسلام زوج واغت
 شقيقتان اواب برماوي وبصير نصف الزوج في الصورة بين ربعا وغنا لان النصف
 العاشر ثلثة ونسبتها للثمانية فاذكر برماوي وبصير فرض في اولى ثمانية لها
 واحد من ثمانية برماوي وفي الثالثة ربعا لان الثلثين من ثمانية وكرر الصور بين
 ان فرض الام اختلف فدره فيها ابرماوي للزوج النصف وللأخت الثلث
 النصف ونصيب كل منهما ثلث الثلثة برماوي السدس وهو في الحقيقة تسع برماوي
 والى عشرة كزوج الام للزوج نصفها قابل وهو في الحقيقة خمس وعشرون للثقيفة كذلك
 وللأم السدس وهو في الحقيقة عشرون وكذلك الام والاض للاخت للاج برماوي
 بالقران وقيل سميت بذلك كثرة سوال الزوج عنها ويقال عوامس المرأة وتلق ايضا بالمرأة
 لان الزوج من بني مروان هرتناي وتلق هذه الصورة بام الفروع اى وقيل ان ام الفروع لقب
 لكل عائلة الا عشرة برماوي كسائر عوامس زوج فالبنين الثلثان ثمانية وهي في الحقيقة
 ثمانية من ثلثة عشر وللأم اثنان منها وللزوج ثلثة برماوي كسائر عوامس زوج وبنين

اصلها من ثمانية
 اصلها من ثمانية
 ونحو الثمانية

في عمل ستاتية
 اذ انك تقرب
 الخمسة والعشرون
 اذ من روبرا المخرج
 انكسرها جميعا
 في عشرية ثمانية
 ثم في الاربع مائة
 فاجمع ستاتية

الألوكة
 www.alukah.net

للبنين ثمانية وهي ثلثها عاقلين وللزوج ثلاثة وهي ربع عاقل وللمن الج والام اثنا عشر
 وهما سدس عاقل وبرماوي وكزوجة واقتبى الخ اني هذه المثال اشارة الى ان الاول فيها
 اذا كان هناك زوج وهذا فيما اذا كانت زوجة برماوي كزوجة وام وولد ولواثنين
 لغيرها للزوجة ثلاثة من ثلثه عشر وهي ربع عاقل ولولدها اربعة عشر وهي ثلث عاقل
 وللواثنين من غير الام ثمانية من ثلثه عشر وهي ثلثها عاقل وبرماوي بالسيعة عشرية
 او وبالدينارية الصغرى بالثبوتية لان عليها هي اربعة عشر عاقل وهو على المنبر بخط
 قال الجدي الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فستل
 حينئذ فاجاب على الماخذ الى ان قال صار من المرأة تسعة قال السعي ما ريت احسب
 عن علي رضي الله عنه ان خطبته كانت على حرف العين هو قال التناظر على الشخ طيل
 الفائدة الثالثة افعال واحد من الرجال الاربعه الاب والجد والزوج والام والام وقال
 انما هي الفاضلة الخامسة قال بعض يزوج يزوج اعلم ان اصل ثمانية واصل
 اربعة عشر وعول ثلثه عشر وعول ثلثه عشر من لا يكون الميت الا ذكرا في عول
 ثمانية وتسعة وعشرة لا يكون الميت الا امرأة وعول ثلثه عشر وعول ثلثه عشر يكون
 فيها الاثاق وليس في الاصول ما يتم الفرض الا الاثنان والثلاثة والستة وبانها لا يد
 من عصبته مستوفى اي طريقة الى كون الربع من اربعة طريقة مذكرة عند الحساف
 في مخارج الكسور وهو ان يخرج الكسر المفضل بعينه الى النصف فخرج اثنان والربع سبعة
 الاربعه فهو مخرج برماوي لا يغل العول على بل هي اما ملازمة للنقص وذلك
 الاربعه والثمانية واما ناقصة او عاقله وذلك الاثنان والثلاثة وبالبنين
 تسعها لها بالدره البتة التي لا يظن لها لا يظن في الفراض مسائل تورث
 فيها نصفان فقط بالفرض الا ما بين المسائل هذه الستة الطريق يقع البنين
 والنون الاولى من تسليم من الخط في العتمة في ونا ابناء على ان نسخة الناطم اسلك النسخ
 فيها تسليم بعض النسخ ثم اسلك التصحيح فيها واقسم وهي مخرج اي اوتت مخرجها
 بين الورثة لكي لا يفسد الكلام على الاصول السبعة المتفق عليها واما المصطلح المختلف
 فيها فام تكلم علم ما واكوفان الماخذ في الجدة والام والام والام والام والام والام
 فاما الثمانية عشر فاصل كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي كام وجد وعسة لونه ابوي

واما عدد الكسور يكون الميت وحده
 او امرأة

اولاد

اولاد واما الستة والثلاثون فاصل كل مسألة فيها ربع وثلث ما بقي وما بقي كزوجة
 وام وجد وكبنة اخوة لغير ام للزوج ربع تسعة وللأم السدس ثلثه وللجد ثلث الباقي
 مبقية وللأخوة الباقي اربعة عشر برماوي هكذا ان لم تغل وقوله او عاقل من عولها
 اي ان عاقل فيكون ناقصا بنسبة ما عاقل به الى المسألة عاقله او غير عاقله وان نسبه
 اليها عاقله كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان نسبت ذلك اليها غير
 عاقله كان ذلك ما نقصه من نصيبه العاقل في زوج واثنين كقضية اولاد امها
 ستة وعول تسعة فعاقل بولده وان نسبت الواحد للثلاثة كان كغيرها فنقص
 من كل من الزوج والاثنين ربع حصته الاصلية التي كانت لولا العول وان نسبت
 الواحد للثلاثة كان سدسها فقد نقص لكل من الزوج والاثنين سدس حصته
 العاقله اربعة عشر والى ان تقرب الفريضة بغير عولها بقوله وتقسيم الخارج
 على سهام الفريضة عاقله وغير عاقله في بينهم من تفضل هو الذي ينقص لكل واحد
 مثال الزوج وكقضية وام عول ثلثها اثنين اذ نصرت ثلثه في ثمانية مقاي
 الفريضة حصل ثمانية واربعون ان قسمتها على ثلثه خرج ثمانية وعلى ثمانية خرج
 اصلها بقوله خارج ثلثه والتفاوت بينهما اثنان هما ربع وهو الذي نقص لكل واحد
 وان اردت معرفة مقدار ما عاقله الفريضة نسبت ما عاقله المسألة اليها بغير
 عولها وتلك النسبة هي التي عاقله في المسألة عاقله باثنين ونسبتها الى ستة
 كان ثلثا وهو الذي عاقله به الفريضة هرتا على الشخ طيل وثلثه زوجات
 الخ اصلها اربعة عشر برماوي وكام الام اصل وتقدم الراجحة ثمانية وثلثه زوجات
 واربع اضعاف ام وثمان اضعاف ابوين او اب برماوي نظول في المسألة هذا
 من اضافة الصفة الى الموصوف اي الحساف الطول برماوي تلفت بالسيعة
 عشرية او بالدينارية الصغرى كما بقى برماوي وان ترى السهام اي وتسمى
 لفظ والنصيب ليست تنقسم اي قسمتها بمخرجها فاتباع ما رسم اي
 من الطرق التي ذكرها الفريضة بالوقوف او بالوقوف لغيرك تحدد بين الزوجين
 وسهامها موافقة والفرع اي للوقوف على اوجه التي فيها خص من صرف الكامل
 بجانب الزلل اي الخطا من عده الذي يوافق او يوافق سهامه واضرب اي الوقف المذكور

الألوكة
 www.alukah.net

في الاصطلاح المسالفة غير عادية او يعولها ان كانت عادية ه فانت الخاذق
 اي العارف المتقن او الحكم بقا لحدقته او عرفته واتقنته ويقال حدق العرايا الطبع
 والكسر حدقا وحادا وحادا فاعلمه ه برماوك ودع عندك اي اترك عندك الحدال
 على الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في معنى حدت ما او في قوم
 الحدال الاضلع والجدال متعابدة الحجة بالحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمراد به
 في الحديث الحدال على الباطل وطلب المغالطة بمعنى ما الحدال اظهر الحق فذلك محمود لقوله
 تعالى وجاد لهم بالذي هم نصن وقوله والحدال والمخاصمة قال الفرط رحمه
 الله في مختصر الصحاح ما مر به مما مر مرارة جاد لئلا تعلمنا ان الحدال والمراد فان
 وان العطف فيهما عطف المترادفين وفي الحديث الشريف الوارد عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال من ترك الحدال وهو مبطل بني له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو
 محقق بني له بيت في وسطها ومن حشنت خلقه بني له بيت في اعلى هاهنا ابو داود
 والترمذي رحمه الله عن ابي امامة رضي الله عنه وربض الجنة قال المنذر بن محمد
 بفتح الراء والباء الموحدة والضم والهمزة هو مملو لها وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي
 رحمه الله عن ابي عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم
 ليس بهي بالعلم او ليلما ركب به السفها او ليلصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار هشت
 على هذا الحمل وهو طلب الموافقة في الخالص الاول ان للعلم نظرتين الاولى
 بين الروك والسهم وهذه لا يكون الا بالتوافق او التباين فقط والتباين فيه التداخل
 والتماثل بان التماثل اذا وجد في بين الروك والسهم كانت متقسمة واما
 التداخل فان كانت الروك دلالة في السهم فهي متقسمة ايضا وان كانت السهم
 داخلة في الروك فالنظر بالموافقة اولى من التداخل فلهذا كان النظر بين السهم
 والروك بالتوافق او التباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم وهو اما النظر
 الثاني فهو بين الروك وبعضها مع بعض وبياني في كلام الناظم انه يكون بالنسبة الاربع
 وبياني بانها ه برماوك فتخرج من ثلاثين لانها حاصلة من ضرب خمسة في ستة
 للحدائق واحدة في خمسة بخمسة لكل واحدة واحدة وللخوة للام اثنا في خمسة بعشرة
 لكل واحد اثنا وللحام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر لكل واحد ثلاثة ه برماوك

عذر
 الحاصل
 هذه
 مقدم
 لا يربط
 مصرفها

قول

قولاه اصرت من كبر ما تد وعشرين اذك تصرف الروك بعضها في بعض يحصل ما تد وخمسة
 وعشرون تصرف في اصلها ستة يحصل ما ذكره برماوك تضع من خمسة عشر وهذا اقل
 من لا عول فيه ه برماوك تضع من تسعة للام ثلاثة وللحام ثلثة ه برماوك
 تضع من خمسة وثلاثين المزوج خمسة عشر قامة من ضرب ثلاثة وخمسة وللخوات
 عشرون قامة من ضرب اربعة في خمسة لكل واحدة واحدة ه برماوك فانها في الحكم
 عند الناس اي الفرضية فهو عام اريد به الغرض عن كافي قوله تعالى الذين قالوا
 الناس ان الناس قد عرفوا لكم فخصوهم الى الامة هشت يعرفها الماهر في الاحكام
 اي الخاذق في الاحكام الفرضية والحسابية فانها اصل كثير الفرائض وقول من بعده
 مناسب اي بعدة في الذكر بعدة مناسب ه برماوك مماثل العدد مماثل العدد ه برماوك
 فيها مماثلان اي منساو بان خمسة وخمسة هشت مماثل العدد مماثل العدد ه برماوك
 اي عدد مناسب لعدد اكثر منه فيها مثلا سمان كاثنين واربعة هشت وبعده اي
 في الذكر موافق اي عدد موافق لعدد لخصرهما متوافقان وتوافقهما مشتركان ايضا
 والرابع اي والعدد الرابع المثلين لعدد اخر المتخالفه فيها متباينان ومتوافقان ه
 بان انكسر على كل من ه فريقين او اكثر اشار الى ان المراد من الخاص من الاثنان فاكثر
 على كل من فريقين لهما انكسار على فريق وفريقين وثلاثة متفق عليه واما ما
 فعندنا كالتقسيم والخطا خلافا للملكية لان الحداق عندكم انكسر عليهم فرضهم
 وذلك لان الانكسار على اربع فرق لا يكون الا في اثني عشر واربعة وعشرين واثني عشر
 اربعة وان السيد من هذين الاصليين الذي هو نصيبهما منقسم عليهما ه برماوك
 بالمد اطلاقه قال هشت وقد ذكر في شرح النجفة في علم الحساب ان هذه الشئ هو كسره
 الذي اذا اسلط عليه اقل من معلوم ان الاصفر اقل من الكبره ون العكس وليس التفاعل
 فيما على بايه وتقال ايضا في تعريف المد اطلاقه هي اللذان يعني اصفرهما الكبره ه
 يجوز من الخرا وفعال ايضا المتوافقان هي اللذان ان يعني اصفرهما الكبره واما يعنيها
 على ذلك كما رفته ولتتقان الاربعة لا يعني الستة يعني كل منهما الاثنان هشت وقال
 الشيخ جليل المالكي في اللغز ان يعني بحد من الاخر اولا قلت الثاني اربعة بان يخرج اربعة
 من اكثر مرتين فاكثر فكل مند اقل متوافق والعكس فتوافق الاربعة الستة ولان اقلها

عند الناس اي الفرضية
 عند الفرضية
 يعرفها الماهر في الاحكام
 اي الخاذق في الاحكام
 الفرضية والحسابية
 فانها اصل كثير
 الفرائض وقول من
 بعده مناسب اي
 بعدة في الذكر
 بعدة مناسب
 ه برماوك مماثل
 العدد مماثل
 العدد ه برماوك
 فيها مماثلان
 اي منساو بان
 خمسة وخمسة
 هشت مماثل
 العدد مماثل
 العدد ه برماوك
 اي عدد
 مناسب لعدد
 اكثر منه
 فيها مثلا
 سمان كاثنين
 واربعة هشت
 وبعده اي
 في الذكر
 موافق اي
 عدد موافق
 لعدد لخصرهما
 متوافقان
 وتوافقهما
 مشتركان
 ايضا والرابع
 اي والعدد
 الرابع المثلين
 لعدد اخر
 المتخالفه
 فيها متباينان
 ومتوافقان
 ه بان انكسر
 على كل من
 ه فريقين
 او اكثر اشار
 الى ان المراد
 من الخاص من
 الاثنان فاكثر
 على كل من
 فريقين لهما
 انكسار على
 فريق وفريقين
 وثلاثة متفق
 عليه واما ما
 فعندنا كالتقسيم
 والخطا خلافا
 للملكية لان
 الحداق عندكم
 انكسر عليهم
 فرضهم وذلك
 لان الانكسار
 على اربع فرق
 لا يكون الا في
 اثني عشر
 واربعة وعشرين
 اربعة وان السيد
 من هذين
 الاصليين الذي
 هو نصيبهما
 منقسم عليهما
 ه برماوك
 بالمد اطلاقه
 قال هشت وقد
 ذكر في شرح
 النجفة في علم
 الحساب ان هذه
 الشئ هو كسره
 الذي اذا اسلط
 عليه اقل من
 معلوم ان
 الاصفر اقل من
 الكبره ون العكس
 وليس التفاعل
 فيما على بايه
 وتقال ايضا
 في تعريف المد
 اطلاقه هي
 اللذان يعني
 اصفرهما الكبره
 ه يجوز من
 الخرا وفعال
 ايضا المتوافقان
 هي اللذان ان
 يعني اصفرهما
 الكبره واما
 يعنيها على
 ذلك كما رفته
 ولتتقان
 الاربعة لا
 يعني الستة
 يعني كل
 منهما الاثنان
 هشت وقال
 الشيخ جليل
 المالكي في
 اللغز ان
 يعني بحد من
 الاخر اولا
 قلت الثاني
 اربعة بان
 يخرج اربعة
 من اكثر
 مرتين فاكثر
 فكل مند
 اقل متوافق
 والعكس
 فتوافق
 الاربعة
 الستة
 ولان اقلها

وقول او لا ياتي حتى لا يبقى من الاكثر شي الا قوله الاول فالأثنان يعنيان المربعة في مرتين ولا
يشترط كون الاول اصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالأثنان مع العشرين وثلثا
عشر التداخل انه نصف العليل او ضعفه هو متوافقان ان تكون الموافقة بينهما
بنسبة الواحد المفرد للعدد المعاني بغير البون اخر او المعنوية الموافقة اذ في المصداق
فالمربعة والسنة متوافقان بالنصف والستة والتسعة بالثلث والأثنان والخمسة
والثلاثة والثلثون بخلاف من احدى عشر فالاربعة مع العشرة نسبة المفرد معها النصف
لانك اذا سلطت على العشرة لا تقسيمها او لا بل بعد استقاط المربعة مرتين لا يبقى اربعة
حتى تسقط بل يبقى اثنان فاذا سلطت على الثمانية اثنان في اربع مرات فتفر حصل
الموافقا بثلثين ونسبة المفرد لهما نصف والموافقة بينهما بالنصف فليس على ذلك عدد
يرفع به الموافق الموافق اخرج فيما يقع به الاثنان بين الواحد بالستة المربعة احد اربع
او اربعة على اثنان فليل اخرج النظر اذ اوضحه فان المخرج هو الطريق الواضح
وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وفقط احدى في كامل المخرج من اصل المسألة او مبلغه بالعول
ان عالته لان ذلك جزء السهم كما باقي مرتين ولا تدان ان تصانق فاللفظي هو الله
تعالى اله اصنة والادهان المضاعفة وقيل اذهنت بمعنى وارث واذ هنت بمعنى عشت
هو ثنت فذا كجزء السهم اى حظ السهم الواحد من اصل المسألة او مبلغه بالعول
ان عالته من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه الله انه اذا قسم المصحح
على الاصل تاما او على الاخر وهو لان الحاضر من الضرب اذ اقسام على احد المضروبين خرج
المضروب الاخر واظلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقتسوم عليه من جملة
المقتسوم والواحد من المقتسوم عليه وهو الاصل والمختار بالعمول يسمى سهم
والحظ يسمى جزء فلذلك في جزء السهم اى حظ الواحد من الاصل او المختار باله ثنت
الاخي واللفظي الاخي الذي لا يقد ر على الكلام املاو الذي لا يفصح ولا
يسمى كلامه والذي في لسانه هيمة وان افصح بالجملة هو هاشم تسخة وحفظت
عنه الفريخ الذي بينته سهامه ووفق الفريق الذي وافقت سهامه هذه حالته في احوال
ثلاثة والخان الباقين اذ وافق الفريقان السهام او باينة واذا ضربت هذه الثلاثة اربعة
وهي الموافقة بين الروس مصل اثني عشر موزة واذا نظرت للعول وعدمه كانت اربعة وعشرين

وقس

وقس على ذلك الانكار على ثلاثة فرق واربعه برماوى كام وثمانه لخرة م وثمانه اتمام
كما هذا المثال لتباين الروس السهام فيهما مع تماثل الروس فيهما برماوى او ثمانية عشر
مثال للتوافق وفرق والتباين واخر مع تماثل الروس املاو برماوى وكام وثمانه
لخرة م وثمانه عشر كما هذا المثال للتوافق مع التماثل برماوى والمناسبات
اي المتباينة برماوى ويصح ان من اربعة عشر من لكن الاول مثال للتوافق الروس
للسهام وفرق وتباينه في الاخر مع تماثل الروس قنبها والتباين مثال للتوافق الروس
السهام والفريقين مع تماثل الروس فيهما برماوى والتوافق فيها كلها بين المحفوظين
بالخمس وكذا في قنبها لتباين الروس السهام والفريقين والتباينة تباين في فرق وتوافق في
اخر الثلاثة كذلك والرابعة توافق في الفريقين برماوى وتصح من مائة ومائتين
لانها فامة من ضرب ثلاثة في ثمة برماوى وتصح من ثمة وثلاثة في الاول مثال للتباين
بين الروس والسهام وكذلك بين الروس وتسمى فيما لا يقع التباين وكذلك مسألة غيرها
التباين والتباينة مثال لتباين فرق سهامه ووافق الاصل والتباين كذلك والرابعة
مثال للتوافق بين الروس والسهام والفريقين برماوى بان تضرب جزء سهم المسألة
اي او تضرب نصيب كل فريق في جزء سهم المسألة وهو اسهل مما ذكره ابرماوى
وتصح من ثلاثين ان جزء سهمها خمسة تضرب في اصلها ستة يحصل ما ذكره هذا في الانكسار
على ثلاثة فرق وهذا المثال لتباين الروس للسهام في الجميع مع تماثل الروس كذلك ابرماوى
للتداخل اي بين الروس بعضها مع بعض واما بين الروس والسهام قنبها في الجميع
ابرماوى وتصح من تسعة للثلاثة عشرة اربعة وخمسون حاصلة من ضرب واحد في مائة
وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر والخمسة عشر اربعة وخمسون حاصلة من ضرب اثنين
في مائة وخمسين لكل واحد منهم عشرة والخمسة والعشرين اربعة وخمسون حاصلة
من ضرب ثلاثة في مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فخذ كل من الصور تباين
ثلاثون لكنها مما لا يقع التباين والتباينة فيها التباين بين الروس والسهام والفريقين
والتوافق في فرق تماثل برماوى للمثال المحفوظة اي الروس واما بين السهام واورس
قنبها في فريقين وتوافق في فريقين برماوى لتباين المحفوظة اي من الروس واما
بين الروس والسهام وتوافق في فريقين وتباين في فريقين وتماثل برماوى وتصح من

الفعول ومفعولها بينهما موافقة اي بين المسألة الثانية وسهام الميث الثاني من الولى
 موافقة بل كان بينهما تباين فقط لما قدمت في تصحيح المسألة في النظر بين السهام والولى
 انه لا تباين في المماثلة والمداخلة لان الثانية هنا كالاولى هناك هشت فهذه اي
 الطريقة التي ذكرها طريقة المناسبة التي ما في هاتين وهاتين الميث الاولى ميث فقط
 فارق اي بعد هذا اي بهذه الطريقة اي مفرقتها **رتبة فصل الميزنة فقط**
 وفصل من قولهم فصل الرجل فضلا من افضله وفصله من افضله وقوله شامخة اي
 عالته قال القزطبي في مختصر الصياح شيخ الرجل شموه فارتفع ما نفعه تكبر اللفظ
 ارتفع كبر وانوف شيخ وجمال شواخ هو برماوك فان افسحت فواحد يحتاج الى عمل
 هامة **له** اذ اعرضت سهام الميث الثاني على مسلته فلا يخلو من ثلاثة
 احوال اذ انما ان تنقسم سهام الميث الثاني على ميثا لثلاثة واما ان تباينها كما يعلم
 من كلام الشهره تقع الميثا سبعة من اثني عشر وتسمى الجامعة للميثا لثلاث
 وجنسة تقول من اثنى من الاولى اخذه مضروباً في وفق الثانية ومن له شيء من
 الثانية اخذه مضروباً في وفق سهام مورثه واذ اورث شخص من ميتين واجمع
 ما له منهما والاختيار للصحة المناسبة بان يجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها
 مطبخ الميثا سبعة فهو صحيح والا فهو غلط فاعده هو **تصح من تباين وتسمى الجامعة**
 للميثا لثلاث وجنسة تقول من له شيء من الاولى اخذه مضروباً في جمع الثانية ومن
 له شيء من الثانية اخذه مضروباً في جمع سهام مورثه وقد اختصر المصوم
 يد كبروك ما اذا مات ميتان فقط اي فقد ذكرها لا واحد من احوال اربعة حاصلها
 انه تارة يموت من ورثة الاول ميث فقط وتارة يموت الورثة المثلثين فارة يمكن
 الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فهذه احوال اربعة مثال **ما اذا امكن**
 الاختصار قبل العمل زوجة وعشرة بنين من غيرها ما نواكلهم ولعدد بعد واحد حتى
 يفي مع الزوجة من الاولاد اثان فيقدر كان الاول مات في زوجة وابن فقط قطع
 بالاختصار ومن كتبت عشرة الزوجة اثان ولكل ابن اربعة ولو سلك طريق المناسبة
 ليجت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار كما ذكره **ففيها طرق اربعة عشر**
 هنا ثلاثة وترك باقيها واعلم انه اصطلح غالب الناس على قسم ذلك من اربعة وعشرين

الفاعل

الفعول ومفعولها بينهما موافقة اي بين المسألة الثانية وسهام الميث الثاني من الولى
 موافقة بل كان بينهما تباين فقط لما قدمت في تصحيح المسألة في النظر بين السهام والولى
 انه لا تباين في المماثلة والمداخلة لان الثانية هنا كالاولى هناك هشت فهذه اي
 الطريقة التي ذكرها طريقة المناسبة التي ما في هاتين وهاتين الميث الاولى ميث فقط
 فارق اي بعد هذا اي بهذه الطريقة اي مفرقتها **رتبة فصل الميزنة فقط**
 وفصل من قولهم فصل الرجل فضلا من افضله وفصله من افضله وقوله شامخة اي
 عالته قال القزطبي في مختصر الصياح شيخ الرجل شموه فارتفع ما نفعه تكبر اللفظ
 ارتفع كبر وانوف شيخ وجمال شواخ هو برماوك فان افسحت فواحد يحتاج الى عمل
 هامة **له** اذ اعرضت سهام الميث الثاني على مسلته فلا يخلو من ثلاثة
 احوال اذ انما ان تنقسم سهام الميث الثاني على ميثا لثلاثة واما ان تباينها كما يعلم
 من كلام الشهره تقع الميثا سبعة من اثني عشر وتسمى الجامعة للميثا لثلاث
 وجنسة تقول من اثنى من الاولى اخذه مضروباً في وفق الثانية ومن له شيء من
 الثانية اخذه مضروباً في وفق سهام مورثه واذ اورث شخص من ميتين واجمع
 ما له منهما والاختيار للصحة المناسبة بان يجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها
 مطبخ الميثا سبعة فهو صحيح والا فهو غلط فاعده هو **تصح من تباين وتسمى الجامعة**
 للميثا لثلاث وجنسة تقول من له شيء من الاولى اخذه مضروباً في جمع الثانية ومن
 له شيء من الثانية اخذه مضروباً في جمع سهام مورثه وقد اختصر المصوم
 يد كبروك ما اذا مات ميتان فقط اي فقد ذكرها لا واحد من احوال اربعة حاصلها
 انه تارة يموت من ورثة الاول ميث فقط وتارة يموت الورثة المثلثين فارة يمكن
 الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فهذه احوال اربعة مثال **ما اذا امكن**
 الاختصار قبل العمل زوجة وعشرة بنين من غيرها ما نواكلهم ولعدد بعد واحد حتى
 يفي مع الزوجة من الاولاد اثان فيقدر كان الاول مات في زوجة وابن فقط قطع
 بالاختصار ومن كتبت عشرة الزوجة اثان ولكل ابن اربعة ولو سلك طريق المناسبة
 ليجت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار كما ذكره **ففيها طرق اربعة عشر**
 هنا ثلاثة وترك باقيها واعلم انه اصطلح غالب الناس على قسم ذلك من اربعة وعشرين

اهل
العراق

فمنهم من يعبر عنها بالقرابط ومنهم السبع العلامة ابن الهمام وهو عرف اهل مصر
والشام والمغرب ومنهم من يعبر عنها بالاسم وهو عرف اهل مكة والمدنية
وقال قطر الحجاز والذمكرا استعماله كما تقدم باقلمي مصر والشام التغير بالقرابط
واخراته كالخبة والذائق فاذا اردت ان تعبر عن حصص الورقة بالقرابط فالطريق
في ذلك اي في معرفة قرابط المسألة ان تقسم ما وجدت منه المسألة على مخرج القرابط
وهو اربعة وعشرون في اصطلاح اهل مصر ومن واقفهم او عشرون في اصطلاح ومن
واقفهم فمخرج فهو قرابط المسألة على حسب ذلك اصطلاح في اذ اردت ان تحوّل
كل حصصه من مخرج المسألة الى القرابط فان كنت تقسم على قرابط المسألة كحصصه
ويخرج نصيب ذلك الوارث قرابطا ويخرج في الحصص كسرم من قرابط فاما ان تعبر
بمنه بكسر من قرابط لتصف قرابط او ثلثه او ما اشبه ذلك واما ان تعبر عنه بالخبة
التي هي ثلث القرابط والذائق الذي هو كسره او كسورهما وان ثبت فانسب
نصيب كل وارث من التجميع اليه وخذ من الاربعة والعشرين او العشرين بتلك النسبة
يخرج نصيب ذلك الوارث قرابطا بحسب ذلك الاصطلاح واصل كل هذا ان نسبة
خط كل وارث من التجميع اليه كنسبة حظه من مخرج القرابط وهو اربعة وعشرون
او عشرون او مخرج الخبة وهو اثنا عشر ويعبرون على اصطلاح اهل مصر ومن واقفهم
او تكون على اصطلاح اهل العراق ومن واقفهم او مخرج الذائق وهو اربعة واربعون
على اصطلاح اهل مصر ومن واقفهم او مائة وعشرون على اصطلاح اهل العراق ومن واقفهم
الى ذلك المخرج فهذه ثلاثة اعداد متناسبة فالتاليها مجهول هو هو في التركة
اي او مخرج القرابط ففي راحة وابوين وثنتين اصلها اربعة وعشرون وتعود الى
سبعة وعشرين للزوجات ثلاثة في اربعة وعشرين يحصل اثنا عشر ويقسم على اصل
المسألة فتعولها مخرج من اربعة وعشرين اثنا عشر ويبقى ثمانية عشر نسبتها السبعة
وعشرون ثلثها فلها قرابطان وثلثا قرابط للاب اربعة فاضربها في اربعة وعشرين
يحصل ثمة وتسعون فانقسمها على سبعة وعشرين يخرج ثلاثة من واحد ومائتين
ويبقى خمسة عشر نسبتها السبعة وعشرين ثلث وتسعان او خمسة تساع وله ثلاثة
قرابط وثلث قرابط وتسعا قرابط وللأم كذلك ولطابت كسعة قرابط وتسع قرابط

ان كل واحدة لها ثمانية فاضربها في اربعة وعشرين يحصل مائة واثنا عشر وتسعون
فانقسمها على سبعة وعشرين يخرج من مائة واثني عشر ستة ويبقى ثلاثون فانقسم
على واحد من سبعة وعشرين ويبقى ثلاثة تسعة والسبعة وعشرين تسع وهو احد عشر
في المائة اي او في مخرج القرابط ان اردت ان تعرف ماله من القرابط وكذا ان تقال
في الباقي واضرب للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الخصال في السنين بخان
نسبة مال كل وارث من تصحيح المسألة الى تصحيح المسألة كنسبة ماله من التركة الى
التركة اذا تقدر ذلك فتارة تكون التركة مما لا يمكن قسمته كالعقار والحيوانات
فتقدر تلك النسبة تكون حصصه من ذلك الموروث فتارة يعبر المقتضى عنها
بالقرابط وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة وهو جزء والاولى مراعاة عرف ذلك
البلد ولو جمع بينهما كان بقوله للام السدس اربعة قرابط لكان اولي وتارة تكون
التركة مما يمكن قسمته كالنقد او ما يقدر بالوزن او الكيل او العدد او ثمن او قيمة
ما لا يمكن قسمته او اربعة قسمته ما يمكن قسمته او ما لا يمكن بالقرابط فتقدر مخرج
القرابط وهو اربعة وعشرون كنزك ثم بقدر اربعة وعشرون دينار مثلا
ففي هذه الصور كلها ان كانت التركة مماثلة للتجميع فالامر واضح ولا يحتاج الى عمل
كروحية وبقية وابوين والتركة عليه مثلا او اربعة وعشرون دينار فتصح المسألة
من اصلها اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللبنات اثني عشر وللأم اربعة وللأخت خمسة
ومخرج القرابط او التركة مساو وكل منهما للتجميع وللزوجة ثلاثة قرابط من العبد
او ثلاثة دنانير وللبنات اثني عشر قرابطا من العبد او اثنا عشر دينار وللأم اربعة
قرابط من العبد او اربعة دنانير وثلاثون قرابط من العبد او خمسة دنانير
وان كانت التركة غير مساوية لمصحح المسألة ففي قسمة التركة اوجه خمسة او
اكثر مما هيته وقد اشار الشافعي الى بعضها وتاخذ من التركة ان او من مخرج القرابط
ان اردت معرفة ماله من القرابط فخذ لها ربع المائة او ربع اربعة وعشرين مخرج
القرابط ان اردت معرفة ماله من القرابط وكذا ان تقال فيما بعد في
وقرابط المائة مائة اربعة دنانير وكذا ان تقال فيما بعد في
السائر على الشيخ طيبر ويقال اول من علم في الحنفية المشكل عامر بن عثمان العبد وان كانت العرب لا تقع

القرابط

لهم مفضلته الاقتضاهم والبدور بنوا حكمه فساووه يوما عن الخنثى المشكوك بجعله
ذكر ام اني فقال امر في امرم فوالله يا معشر العرب ما نزل به متاهدا اني نكحتم
فما في ليلة ساهرا متفكر اقم تنوجه له فم امر وكان له جار يد يقال لها سخلية ترمى
له غنما وكانت توخر السراخ والرواح غني يسبقها بعض الناس وكان يعاينهم في ذلك ويقول
اصبحت يا سخلية امسيت يا سخلية فلما اتمت شهره وقلعه قالت مالك ما عرض لك في
تلك الليلة ليلتك هذه فقال وبلكة غني ام ليس من شانك ثم عادت له مثل ذلك فقال في
نفسه وغشي ان تاتي بغير فقال لها انقسم الي في مبراف غني جعله ذكر ام اني فوالله
لا ادر كما اصنع فقالت بيوت ان اسه اتبع الغنم المبال فقال فرجبتها وابعد يا سخلية مسيتي
بعد ها او صبحها ثم خرج حين اصبح ففضه به كد والله اعلم وهذا الثاني اخرج في كشم
الغوامض وهذا مشكوك ما دام صبيحا حتى يبلغ ويحضر او يحبل فيكون اني او لا يحضر ولا
يحبل ويخبر عن نفسه انه يميل الى الرجال فيكون امراة او يميل الى النساء فيكون رجلا او يميل
اليهم على السوا او يميل الى فريق منهن فيكون مشكوكا واما الذي له الامان فان امن من
ذكره او بال منه دون فرجه فهو ذكر صغيرا كان او كبيرا وان طاف او حبل او امن او بال من
فرج النساء فهو اني وان كان يقول من ذكره وفرجه حبرها ولكن يسبق من لمدتها قبل الاخر
فالحكم له وان بال منهن السوا او مال الى الرجال فهو امراة او مال للنساء فهو امراة وان مال اليها
على السوا او يميل الى واحد منهن فهو مشكوك والقول قوله في ذلك انه يعلم الامن جهته
ولا تنظر الى الجهة ويخذ احوال السافع وما لك وابو حبيبة وصاحبها واما بعد فيعتبر مع
ذلك نياة الحينة فيحكم بذكورة من نيتت له الحينة والمالكية يعتبرون نياة الحينة ونيابة اليد
ايضا فان نيتت له الحينة فهو ذكر او يلد بان فهو اني وان نيتت له الحينة وتلد بان فيشكل ما لم
يظهر فيه علامة اخرى وكذا ابو حبيبة يعتبر نياة الحينة ونيابة اليد وظهور اللبن
او مكان الوطى وكذا بعد الاضلاع في واية الحسى والعبارة نياة الحينة عند النساء في
وانياة اليد عند ه وعند احد والاعدا المضلاع وظهور اللبن عند هاء وعند مالك ه
بحروفه وقبل ينظر الى بعد الاضلاع ان اضلاع المرأة ثمانية عشر من كرجائب واضلاع الرجل
من الجائب الايمن كذلك ومن الاضلاع ثمانية عشر لان بعد تقالي لما طاق اوم التي عليه النوم ثم
استل من الجائب الايسر ضلعا فلق منه حواء هتتا في واية النباي ايضا يخبر بان يقول الى

نق
اي للسنا
ه

حالا

حائط او عليه فان ضرب بوله الحائط او اسرف عليه قد كروا الاقاني وقيل ينصب له حراة
وينظر فيها الى مباله بان يحلس امامه وينظر من الجها وتعقب هذه ابانة لا يجوز النظر
لسورة العورة كما لا يجوز النظر لها ه ولحجة بل يخص في اربع جهات النبوة والوضوح
والعمومة والواهر حتى يصح بين الاشكال المراد كونه ظاهرا لا شكرا اي بافتا على
اشكاله لم يتضح بذكورة ولا انوثة والخنثى ملصود من الاختلاف وهو الخنثى والتكسر
او من قولهم خنت الطعام اذا استبه امره ولم يخلص طعمه والمشكوك ملصود من شكل
الامر شكولا واشكال النيس ه برماوي تحط جواب الامر وقوله بالقسمة والنيابة
و بعض النسخ بحق القسمة المبين ومعناه بالقسمة الحق الواضح الظاهر برماوي
من ذكورة الخنثى هو بيان للاضرو ومعاملة هو ومن معه بالاضر هو المقصد من
مذ هينا واما عند غيرنا فغني طرق نطلب من المطولات ه برماوي فتقدي بذكورة
الخنثى ارج اسار الى ان الطريق على مذ هينا اي الشافعية في حساب مسائل الخنثى انما يصح
المسالة بتقدي بذكورة الخنثى فقط وبتقدي براوثة فقط ثم تنظر بين المسائل التي بالنسب
الاربع وتختص اقل عدد وينقسم على كل من المسائل التي بالتقدي بدين فما كان في الواجبة
فانقسم على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر اقل النسيب من كل سهم فادفعه له الى
البيان ومذهب المالكية انك تحصل الجامعة كما علمت على مذ هينا وتضربها في عدد رجال
الخنثى اذا كان الخنثى واحدا او احواله الخنثى اذا كان متعدد دائم تقسم على كل حالة
فما اجتمع لكل شخص فاعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد الى الاث الخنثى والخنثى والخنثى
الواحد له حالان والخنثيان اربعة احوال والملاثة لها سنته وهكذا كل خنثى له
حالان والخنثى الواحد له نصف نصيب ذكر وانثى والخنثيان لكل منهما ربع نصيب ذكر
وانثى وهكذا وهذا اظهره اذا كان يرب بالتقدي بدين متفاضلا فان ورث باحد هما فقط له
نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا فالامر واضح ومذهب الحنابلة ان يبيع اقتضاه
فكالمالكية وان يهي اقتضاه فكالمشافعية ومذهب الحنيفة انه يعامل الخنثى وحده
بالاضر فان كان الامر انثى له ولا يعطى شيئا ويوقف في ذلك فلو وجه الثمن وهو مثلا
اذا المسألة من اربعة وعشرين ه برماوي وللأم السدس وهو اربعة والخنثى
ثلث الباقي وهو خمسة وثلثان او تقول ثلثة الثلثا ه برماوي وللان نصيبه الباقي

وهو ثمانية ونصف وبوقفه لكن الباقي وهو اثنان ونصف وثلاث او تقول ثلاثة
الاسد سا هرماوي مسألة ذكره من ثمانية واربعين لان الباقي بعد فرض
الزوجة والام بعبء عشر على اثني لا تنضم عليها ولكنها يباينها واضرب الاثني في اصلها
اربعه وعشرين يحصل ثمانية واربعون هـ ومسألة انوثته من اثني وبعين
انك تضرب الثلاثة عددا الروي في اصلها اربعة وعشرين يحصل ما ذكره هرماوي
والجامعة لها طائفة واربعون لان تلك من الثمانية والاربعين اثنان وثلاثة من الاثنيان
وبعيني ثلاثة فاذا ضربت تلك من اربعة احداهما في كامل الاخر حصل ما ذكره فاذا قضيت
هذه الجامعة على مسألة الذكر تحصل لكل واحد من الثمانية والاربعين ثلاثة وان
تقسمها على مسألة الاثني تحصل لكل واحد اثنان هرماوي للزوجة ثمانية عشر مطلقا
ان لها من مسألة الذكور كتنقص وتبقى ثلاثة عددا الحاصل لكل واحد من مسألة الذكور
من الجامعة فلها ما ذكره ولها من مسألة الاثني تسعة عشر وتبقى الاثنيان الحاصلة
من خمسة الجامعة عليها هرماوي وللأم اربعة وعشرون على التقديرين لان لها
في مسألة الذكور ثمانية وثلاثة واربعين ولها في مسألة الاثني اثنا عشر
في اثنيين واربعين وعشرين فلم يختلف حالها في التقديرين هـ والختى بتقدير انوثته
اربعه وثلاثون لان الاثنيان في حقه انوثته فله ما ذكره من الواحد وخمسين تسعة عشر
مضروبة في اثنيين واربعين وثلاثين هرماوي وللان اربعة وخمسون بتقدير ذكور
الختى اي لان من مسألة الذكور اربعة عشر مضروبة في ثلاثة باحد وخمسين والموقوف
بينهما تسعة عشر ان اتضح الختني بالذكور اربعة او بالانوثه فهي للذكر والموقوف
حتى يصطلح فتأمل هرماوي والباقي الختني بتقدير ذكورته ولاشي له بتقدير
انوثته **الحاصل** ما يؤخذ من كلام الشرح ومن كلام غيره ان احوال الختني خمسة
لهذا يربط بتقدير الذكور والانوثه على السواء كايون وبتت وولد ابن ختني ثانيا
بتقدير الذكور الذكر كبت وولد ابن ختني ثالثا عكسه كزوج وام وولد ابن ختني فقط
من اربعة يربط بتقدير الذكور فقط كولد ابن ختني خامسا عكسه كزوج وكقيقة وولد ابن
ختني والله اعلم **والحكم على المفقود حكم الختني** اي حكمه من احواله بما لم ينظر من تقدير
حياته او موته الى ان يظهر حاله من موته او حياته او يحكم قاضي بموته ايضا داين ترك وقت

في الاثر
فت
انوثته
هـ

حكم

كبه منزلة موته هرماوي **في اختلاف نصيبه** الخ مثال جامع لمن اختلف نصيبه
ومن اختلف ومن يرقه باحد التقديرين ما قال رجل عن زوجته وام واخ اب مضمون او اخ
سقيق مفقود فللزوجة الربع في الحالين وللأم السدس لانه اقل الحالين والاشي
للأخ للاب ان الاخر في حق الام والاربع للاب حياة المرح السقيق وترد الام للسدس من
وتحجب الاربع للاب حرمانا وبوقف الباقي حتى يظهر الحال فتبقى على التقديرين من اثني
عشر ومنها تسع عليها للزوجة ثلاثة ان نصيبها اختلف وللأم ستمائة في حال
حياة السقيق وبوقف الباقي فان ظهر السقيق حياة اخذت ومع المفقود او ظهر
ميتا كل الام ثلثها فنقطي ستمائة من الموقوف وبوقف الباقي فان ظهر السقيق
حياة اخذت ومع الام حقه او ظهر ميتا والباقي خمسة للاخ في اختلف نصيبه هي
الزوجة ومن اختلف في الام ومن يرقه باحد التقديرين والآخر هو الاخ وهو فوق
تليق قال الشيخ خليل المالكي ومال المفقود الخ قال الساسي شارحه بوقف
تسعة يمين ورثة الحكم موته وتقدم تقديره في المفقود هل هو كيعوب كنته وهو
قول مالك وابن القاسم واشهب او حمس وبعون وبه اثنان ابن عتاب الباقي في سبب لاقه
وبه القضا او ثمانون وهو مالك ايضا واظهاره الشيخان ابن ابي زيد والقاسمي وبه
كان يقضي القاضي ابن سيلم وبه احدى ابن القاسم ومطرف واذا انقضت مدة النحر
ورثته من وجاه حيا من ورثته الخ من يوم فقده **تليق** هذه احوال
بنت موته يمينه فان ثبت لها ورثته ورثته وان ماتت مورثة اي مورثا المفقود
فلا يربط هو منه انما لا يورث عند الشك في حياته فيها وقد مر المفقود حيا وميتا
واعطى من يربط غير المفقود اقل نصيبه ووقف المشكوك فيه وان تبينت حياته او موته
يمينه فواضح وان لم يبين ذلك بان مضت مدة النحر السابقة في الميراث وورثته اجبا
ورثته غير المفقود **قد اد** زوج ماتت عنه وعن ام واقت شقيقة اولاد
واب مفقود فعلى تقدير حياته في مسألة من كنهه وعلى تقدير موته كذا من كنهه
وتقول لها يمينه والعرضتان متفقان بالنص فتضرب الوقف من احواله كما في الاخر
باربعة وعشرين وتقول من له شيء من كنهه اخذت مضروبا في اربعة ومن له شيء من ثمانية
اخذت مضروبا في ثلاثة فعلى تقدير موته الاب للزوج تسعة وعلى تقدير حياته للام اربعة

هي اقل نصيبها ومجموع ما لغيره الزوج والام ثلاثة عشر ووقف الباقي من الام بربعة
والعشرين وهو امد عشر فانظر ان في الموقوف ثلاثة وياخذ الاب ثمانية
وهي الباقية واسبى للام لانها اقل ما كان يخص على هذه التقدير او ظهر موثقه
فللاخت تسعة كالزوج ويرد للام انسان تمام الربع او يظهر حياته واموته ومضى
مدة التعريف فللاخت تسعة كالزوج ويرد للام انسان تمام الربع واما الزوج فقد اخذ
ما يخصه على هذا التقدير وهو تسعة ربعه بقبض اختصار ونصيب المخرج ولكن
المخرج ان كان ام فان وصية السيد وان كان لغيره فهو بالتقسيم بينه ما تقدم
فيما اذا كان المفقود وامر باق اذا كان موروثا فيوقف ما له جميعا الى ثبوت موته بينة
او حكم القاضى بموته اجتهادا عند مضي مدة لا ينقض مثله اليها ما بالواجب عند
انها لا تقدر مدة قبل المعين غلبت الظن باجتهاد القاضى وربما واد فان حملت عليه
حكم المفقود استار الى ان في النظم مضافا في حق الواصل وهكذا حكم ذوات الحمل وربما واد
مسألة خلف الام بنات وزوجته حامله فلا تقسم عند الاما لکنه الى الوصية وتطلى
الزوج من عند الامة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئا عند نفسي بضع وعند الخالبة
يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثه الام بقدر ونه باثني والاضركونهما ذكرين وعند
الحنيفة يعطى الابن نصف الباقي الام بقدر ونه واحد او الاضركونه ذكر او يوقف منه كفضل
احتمال ان تضع اكثر من ستة ثم يرفق في جميع هذه الصور فان كان
لو كان انفصاله من ثمانية على امة توجب الفرة ورثت الفرة عنه فقط دون الموقوف
لاجله فيعود لبقية الورثة وكانه كالعدم بالنسبة لذكر ارضه وربما واد مسألة
خلف اما حامله وان اباض في حق الام كون حامله عددا لها السيد يس وحق الج عدم تعدده
فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف سدس بين الام والاب ولا شي للجر امة وعند الخالبة
كذلك وعند الحنفية لها ثلث وللابة ثلثان ويوقف منها كفضل احتمال ان تعدد امان الحقة
وعند الاما لکنه لا تقسم الى الوصية والله اعلم بنت ويوقف الباقي وهو ثلث عشر المظهر
الحق ان الجا لثلاثة فاعرف لمن ما ذكره القسمة صحيحة والاربعه الى اربعة وعشرين من
غيره ولورد على الزوج وحده والابون بما يقض منها وطريقه ان تحصل جامعة لها وهي اثنتان
وثمة عشر لتوافقها بالثلث وتقسيم ذلك على كل منهما وتظر التقاوت بين الحصنة والمسالكين

فرد

وه على ما خصها من المرفق فتم امل وليوني على التحرير وان ائمت قال العلم الموت تغاريف احسنها
ان يقال حقيقة الموت عدم الحياة عما من شانه الحياة فدخل السقط وخرج الجرادات او حادث
ان نزل يقال سقط الشرح قد واوحدنا وعدا نانا نزل وحادث في كلام الناطم سقطه لوصوف
مخروف اي امر حادث ثم الجمع اي من القوم المذكور وقوله كل رق مثال للام من الحادث الذي
م. ٨٠ وعدهم اي الموقوف بما ذكره وقوله كما انما اجانب اي استيت بينهم يقتضى الموت
السند يده بالسبي الممثلة اي المصواب يقال سدد الشيء سده اذا واسد الرجل بالاصواب في قول
او فعل ورجل مسدود موفق وحسنه فقولاه بعده الصواب اي المصيب غير المخطى عطف
تفسيره قول النبي مشيوليس في محله كل علمت فانه لم ير ما واد بان علم انه لعله علم اخذ
تصويرها دخل تحت قول الناطم ولم يكن يعلم حال السائق فمضى ثلاث صور لا توارث فيها
بينهم وبقي صور ثان سياتيان في قول الشرح وخرج ما اذا علم انهما واد سبق لبعينه اي
ولم يرجع زوال الشك والافيق وقف الامر فلا تقوم وضواهد منهم من الاضرار اي اجامعا
فيما اذا علمت المعية واما في الصور بين قبلها فبقيها خلك في بين الامة بطلب من المطويات
والراجح عندنا لا توارث مطلقا وربما واد لان شرط الارث تقدم الكلام على المشروط
عند النظم على الاكثاف وان يعلم اكثر من هذا وربما واد لمز وجند التي فمن ثمانية
لزوجه واحد ولبنته اربعة ولعمه الثلاثة الباقية للبنته الثلثان فمن منى
ثلاثة للبنته اثنتان وللعم واحد وربما واد وقالوا انما دخل النساء في غير البنات
انما الى بصيغة البركة ليعر من مملدة اهل قوله وقال جماعة من اهل اللغة لم يقم بمشمل
الرجال والنساء وقال الفرط في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وما دخل النساء
فيه على وجه التبعية ولكنه يقتضى عدم دخول النساء الخاص مع ان المراد في كلام الناطم ما هو
الاعم فامله وربما واد والهدم بالدال الساكنة ايم مع فتحها الفعل من قولهم
هدمت البنيان هدمنا اسقطته وربما واد ويفتح الدال ايم مع فتحها اسم
للبنات المهدوم وفي مختصر الصحاح الفرطى الهدم بالضمير كما تقدم من جوانب البر فسقط
فيها قوله اخاص والاول اعم وهو المراد هنا اما الهدم بكسر الهاء والواو والياء
والحرف بكسر الحاء المهملة وفتح الدال هدم اضبط الشرح بعد ايم وقال غيره بفتح الحاء
والراء ويدل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه جماعة سودا

حرفاينة قال الزحشري هي الق على لون ما لورقته النار كاليها منسوبة بزيادة
 الالف والنون الى الحرف يفتح الحاء والراء وقال يقال الحرق بالنار والحرق معا هو ق لفتحها ايها
 حرق النار بالحريك لفتحها وقد تنكس وسكت الاسم عن معني الحرق والمراد
 الفرق في الملاح يقال حرق بكسر الهمزة في الماء والخير والشر حرقا بفتح الحاء وهو حرق وغارق وعرقه
 يتسد يد الماء المفتوحة في الماء خمسة فيه فهو حرق وغرق ه من العوب الح
 وهي مع عيب والمراد به النقص والعمو والغرق والستر منقصب وان ينسئل وانفو
 افضل من العقر ان العقر نزل الذئب عن الناس يوم القيامة حتى لا يقنع حبه
 ولكن تحصل العاقبة بين العبد وبين ربه كما ورد ان الله تعالى يقول للعبد تذكر كذا
 وكذا فاذا الترف والسترها عليك في الدنيا وانا استرها عليك اليوم والعقور ترك
 المواخذة بالذنب والضرب عند ضعفه وكما هو في اوهده البرا اما الح والجر
 على النعمة واجبه ان يتباهى عليه ثواب الواجب ان تلفظ بالنعمة او نواه هير ما و
 والعقر الستر هو المشهور في تفسيره ويطلق على عدم المواخذة وان لم يستره
 عنه وعلى محو من العجينة فتامل هير ما و واله الفرسم وان ذلك لا شراهم
 بالسرف كاللوك المرفه في الحوائج المنافع مع متقنة وهي ضد المثلثة ومعها
 مثال وهي العيوب ه البراهم بفتح الهمزة يقال برفق بالكسرا بفتح الباء وضع
 البرا فان اترقه وبار وقال ابن السكيت في النهاية يقال برفق وهو بار وضمها
 برفق وهو كبير اما يخص الاول والآخر والعباد الحصار جمع حصر بسك و
 ويخصه من الخير ضد الشر والاميار خلاف الاسوار والخير القاضل من كل شي

واسم اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 وعلى الله تعالى كيدنا محمد وعلى اله وصحبه

والله المستجيب
 وهو خير وخبير

توثيقه

م



KING SAAD UNIVERSITY
 LIBRARY

قوله الكريم بفتح الكاف وهو الجواد والجامع لا يوسع الخبز والسرور
 والقضاة كرمه بزموا